


کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تقریرات اصول و مسائل در معرفت الحق
مؤلف	عبدالصمد
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۴۵۰
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۵۱۵
بهره‌دار	

مجلس شورای اسلامی
مجلس شورای اسلامی
مجلس شورای اسلامی

۱۷۳۵۰
۲۰۸۵۱۵

۱۳۳۵
۱۳۳۵
۱۳۳۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 بهمنیارایان	
کتاب تحریرات اصول و مسائل و عقاید		شماره ثبت کتاب ۲۰۸۵۱۸	
مؤلف عبدالصمد		مترجم	
شماره قفسه ۱۷۴۵۰		شماره قفسه	

برآورد و در این قرار دارد
 با در نظر گرفتن این که
 یا در کار خودم و در این کار داری
 ۱۳۴۵
 ۱۷۳۵۰
 ۲۰۸۵۱۸
 ۱۳۴۵

هذا المحقق في الظاهر ان حراجه من اعتباره هو تحصيل الوثوق والاطمين بذلك لا يعتبرا
 على صفة وانما العدالة فيمكن الاستدلال في اعتبارها بالذات وطاهر لا يجرى روثا من كليات
 العلم او بالذات في الاستدلال عليها في ذلك ان الاول ان الله تعالى باختيار المصنف وفيه
 ان اثنين المتصورين في تلك الآلة اما اثنين اعم او اخص والاول في ذاته لا يقطر المصنف
 في ذلك خبر العدل لا يقيد العلم فيكون موضوعا لا وقع في الذم فتعين اننا في تعليم
 ان العدالة في الخبر ليس اعتبارا به غير اننا لم نذكر في معتبر في معتبره المزمع لكونها
 للعلمين والوثوق فيكون المناط في الحق هو الوثوق والاطمين وانما قوله في قوله في قوله
 في الذين ظلموا انفسهم ان رفاه الكون في الدنيا من غير العلم بالعلم من غير العلم في قوله في قوله
 قوله يكون وفيه اوله ان استوفى له لفظ العلم هو العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان
 الكون عرفا هو الاستعداد في قول في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 مدخل في الحكم فيكون المنع عنه هو الكون في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 الاضمار في العلة في الاستدلال في انما في العدالة في انما في قوله في قوله في قوله في قوله
 كان في الحقيقة في نفسه حافضا له في العلم بالعلم هو العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 لعله وفيه اوله ان العلم بالعلم في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 وثانها انه في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 لا في ثبوت ان في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 وفيه اوله ان العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 قول في ثبوت ان في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 العلم بقول انما في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان

اخذ
 في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان

العلم

العلم بقول انما في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 لعدم حصول الوثوق والاطمين بقوله في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 الخبر كيف لا لا يشيخ به والعلة في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 حاله في موارده ليعتبر مع ان الشيخ في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 انما عنه هو الوثوق في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 لا يخرج عن العدالة كما لا يخفى فكيف يكون عدم العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 خطا في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 العلم كما يعلم في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 وان الله عندكم ليست امة العقبة يا عبيد الله في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 اللامنة منهم كالله في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 لغيره وعالمون في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 ذكرنا الله وانما الله في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 علماء الرجب في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 من الاوصاف في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان
 كما لا يخفى وما ذكره المحقق في العلم بالعلم لا يقيد في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان في ثبوت ان

من المعصوم وان يقسم الخبر الى الصالح والفساد والموتى كان امر مستحيلا
 من المتأخرين وعامهم في ذلك حفظ القرائن النوعية المرتبة لطريق الصلة
 وعلم فقه ما ذكرنا ان نتيجة ما ذكره من الدلالة هي مجرد اعتبار الوفاة لا غير ذلك فيقع
 الكلام في بيان امور الاول التي المناط في الحقيقة هي الوفاة لا غير حيث لا يقدور
 باعتبار الوفاة المحذورة في المحذورة لا يمكن الجزم بوقوعه وبعبارة اخرى على المناط هو
 الوفاة الفعلية لا غير انما يكفي الوفاة النوعية والظاهر الثمرة في الخبر الذي يحصل له الطريق
 الصادرة عنه فليست من غير الاول وان لم تكن عاقلين في فعلية خبر الوفاة لا يجوز
 جهة الوفاة المحذورة اما في وجه حصول الوفاة في غير السبيل والظاهر الثمرة في خبر
 الكذب لا يجوز حصول الطريق الصلة ووجه افتراض انما رتبة مستند في خبر
 حول الاول ثم على المناط هو وفاقه خبر حيث انما له على الحكم في خبر الوفاة
 او المناط هو وجود حصول الطريق الوفاة بالحكم في خبر الصلة في المعصوم على ولو
 في النوم او الزند او الكسيرة او غير ذلك في الكسيرة وبعبارة اخرى على الطريق
 من خبر الصلة للطريق الطريق بالحكم لا على الصلة الطريق الطريق بالحكم الله او يجب ان يكون
 الطريق بخصوص خبر فان قلت المستفاد في الدلالة هو اعتبار خبر المظنون بقدر
 وهو ثم في الخبر يكون مفيد الطريق بالحكم او لا فليكن على الخبر فليكن المستفاد في
 الدلالة اعتبار خبر المظنون الصلة ورتبة خبر حيث كونه طريقا لا الطريق بالحكم
 يكون السبيل هو الطريق بالحكم فيمكن التعمد فيقول انما في الردية الاول فالحال هو

ويعلم

هو بغيره كما يستلزم الردية فليكن المستفاد في الخبر خصوص الدلالة بالقرينة بالقرينة
 الى انما يحدث المصنفين بالصلة اية ولو كانت والدلالة وكما في الاوصاف في الخبر
 هو اعتبار تلك الاوصاف من حيث كونها طريقا لا الوفاة الصلة لا غير المعصوم لا من
 حيث كونها امور رجولية عند ان يرجع اليها بعد انما لا يقدور على ان يصدق انما
 الردية الشاذة في الظاهر هو ان لا يترفع ان العاقل عند ان يترفع انما لا يقدور على ان يصدق انما
 المعصوم والمهلك في الردية انما في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 لا على حصول الوفاة بالصلة ووجه انما هو ان في الردية الاول في المناط هو وفاقه
 الخبر لا الطريق انما الردية انما في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 بان يقال ان المناط هو الصلة في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 هو اعتبار خبر المظنون في الصلة للطريق بالحكم في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 مستند بذكره انما في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 الى استدلالين والى صيد بالنسبة الى المواد في مقام الدلالة على الصلة هو الصلة
 الطريق ما دام هو ووجه انما في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 عدم سبيل الصلة ولو سبيل في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 سبيل في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 شخص حجة خبر المظنون به بالحكم ام لعمري الاحكام والموضوعات فيقول ومن صاحب الضعيف
 الغلط، وانما في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته
 في كذا في ردته على المناط الضعيف المنع من السبيل في ردته

او

۱۲۱۳

مکتبہ اسلامیہ (مکتبہ اسلامیہ)

[illegible]

والله اعلم

卷二

الواقعة التي هي مودات تلك الدجبار وفي حيث انها طاشقة عن حكم
 انه لو وقع الذر يجب علينا انشا كس بر الطاق العلية لصدور في الدنيا
 والمعارات والحققات بالذات في الدجبار والجماعات ونحوها
 فيكون المناط على وجوب العلم هو العلم في الدجبار ولو وقع العلم بنفسه
 وحيث فنحن انما نعلم بعد صدور الحكم كثره عن الدجبار في الجملة بل قد
 علمنا بالدجبار كذا نعلم بعد صدور الحكم كثره في العلم بالجماعات
 الطائفة في كثره والجماعات المنفردة والذات والذات في الجملة
 ونحوها فيجب علينا انشا بالذات تلك الطرق جميعا وهو متعذر او متعذر
 او قام الذر على عدم وجوب الدقيقات في الدجبار بالذات بالذات
 الظن بحكم انه لو كان مفيد للظن خبرا او غيره في الدجبار المذكورة
 فهذا الذر ليعتقد لا يثبت جهة خصوص الخبر وانما يثبت جهة كذا وان
 الظن لا يثبت حكم عن الجهة وان لم يكن خبرا وهذا بعينه هو الذر الذي
 في الحكم الذر عن قريب المفيد لجهة الظن المطلق وليس هو الذر الذي
 مفيد لجهة الخبر في باب الظن الخاص كما ذكرت اقول للمناقضة بين ما ذكره
 في الجواب من عدم ثبوت العلم الدجبار بالذات لا سائر الدجبارات بل
 قد من ادعى ان يثبت بلفظه الخبر الموثوق بالصدور في غالب الاحكام وعدم
 ثبوت العلم الدجبار بالذات لا سائر الدجبارات وجاز ان ادعى ان العلم
 كما قد يتوهم لاختلاف مودور الذرات التي هي مودور العلم الدجبار اعلم
 من ان يثبت بالصدور او مودور او مودور في مودور العلم الدجبار المودور اعلم
 في ان يكون منطبقا للدجبار في حيث تلك الدجبار

سياتي

على الحكم او اقر او غير منطبقه في مودور العلم الدجبار في حيث
 خالية او غير منطبقه في مودور العلم الدجبار في حيث ثبوت العلم الدجبار في مودور العلم
 مجمعة ومنطبقه في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 ثم اعرض على نفسه بان ما ذكر في الجواب من عدم العلم الدجبار بالذات الحكم في مودور العلم
 غير العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 بما حاصله ان المناط في ثبوت العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 المودات منها مودور في سائر الدجبارات ليعلم في حيث ثبوتها في حيث ثبوتها
 وان ابيت عن ذلك فيقول لوجه العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 علمان اهل ان الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 طائفة فاقية في الدجبار كما في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 المجموع والثاني في مجموع الدجبار من مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 ويكلف من هذا ان لا يثبت في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 الدجبارات كان العلم الدجبار كماله وحيث فالواجب ان العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 الدجبارات على الاقرب ان يثبت في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 الدجبارات في حيث ثبوت العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 وهو باطل او لا في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم
 حكم ونفس في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم الدجبار في مودور العلم

العلم الدجبار

ح

ووجهية مخرجة في قطع غنم بحيث يكون نسبتها لغيرها كسبته لبعض الأجزاء
لأنها بوجهية مخرجة في خصوص طائفة خاصة من تلك الغنم بحيث لو لم يكن في الغنم الذي علم
الطائفة الخاصة منها لعمومها لكانت في ثبوت العلم الدجالي في المجموع أنه لو كان في هذه
الطائفة الخاصة التي علم بوجهية لعمومها قطعة توجب انشاء العلم الدجالي فيها وحسبها
مكانها في الغنم حصص العلم الدجالي لوجه لعمومها لعمومها لعمومها لعمومها لعمومها
من الغنم أم لا بل هي في عدد البض وعلم الدجالي بوجه لعمومها لعمومها لعمومها
الترافيق بين العلم وعدد الحزم المعلوم أي في البض فقط وفي مجموع البض ولو
ولكن لا يعلم خصه أو لا يعلم عدده ولا نسبة فيه أو يكون هو مجموع معلوم العدد في راحة
منها في الأجزاء المتألفة ارتفاع العلم الدجالي هو أن يكون مجموع ما بقدر العلم بالاد
بالجمل لا يزيد ولا ينقص في العدد والتحسين والدفعة بالمتيقن في الأجزاء
حسب ارتفاع ذلك العلم الدجالي بأجزاء ذلك القدر المتيقن وارتفاع العلم الدجالي في الله
بارتفاع العلم الدجالي في القدر في مقام الإخراج أن كان عددها المكون متوحد
أو كان عددها في القدر أكثر إذا احتتم أن الحزم مصدر في القدر في كل ذلك ما هو علم
اختلافها أو كان عددها في القدر أكثر في القدر في كل ذلك ما هو علم
مطلوبه وعلم بغيره أن واحد في مجموع البض والرد وعصا في رفع العلم بالارتفاع
واحد في البض أن احتتم أن البض هو المطلوبه وأن علم احتتمها في بغيره إخراج
اشارة في البض أو واحد في البض وواحد في السوادن احتتمها في البض مع

في ارتفاع العلم وكذا ارتفاع العلم لو كان المطلوبه في البض والمقصود هو أن في
البض أو واحد في البض وواحد في السوادن احتتمها في البض مع واحد في المطلوبه والله
فلذلك في إخراج ثلثة من البض أو اثنين منها وواحد في السوادن في البض والعلين وارتفاع
العلم الدجالي في القدر فقط أو كان بالعلم مع كذا أو أدرعت ذلك علمت أن قوله
لو كان في طائفة خاصة قطعة توجب انشاء العلم الدجالي فيها على القدر بل في من أن الله
في الارتفاع لو كان الخرج بقدر العلم الدجالي أو لزمه العلم وكذا قوله في ضمن البض في الغنم
حصص العلم الدجالي في القدر فقط أو لا بد من تقييد لبقاء العلم الدجالي في الأكثر بما إذا كان عدد
الحزم المعلوم بالدجالي في القدر في مجموع البض وكان الحزم في علم كجملته في البض
وكان الخرج بغيره في القدر أو لزمه العلم الدجالي في البض في البض في البض في البض
العلين الدجاليين ورواها مع بقاها في البض في البض في البض في البض في البض
العلوم كجملته في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض
بجملته في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض
شبهه في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض
عنه في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض
مراعات في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض
التي في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض
والمرح في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض في البض

[illegible]

الكتاب والاشياء بكم العلم والقدرة والادب والقدرة يكون قد كلفنا ان
 لا يصير تصديق الحكم بكم الدلالة المذكورة بالرجوع الى الحكم الباطن فيختلف به
 وما يتبين على مثال فخلد هو الرجوع اليها وانما هو كذا ولكن لا بد من ان يتحقق الرجوع
 وكيفية في مقام العلم حتى يتبين وجه فان امكن ان الرجوع اليها على وجه
 تصديق العلم او عدمه او الشك فيهما بكم الله او غيره وجب علينا ان لا نرجع
 قصد هذه القضية في مراتب الرجوع ولا يجوز ان نتعذر منها في غير مراتب
 اما العلم الوحداني بكم الله بالكتاب فبان يكون دلالته قطعية وبالشك فبان
 يكون دلالته ظاهرياً وسنداً قطعيّاً او بان سمعت في المعصوم ثم يكون
 الدلالة بغير قطعية واما العلم الشرعي والظن فبان بكم الله فبان بان يكون
 الكتاب والاشياء مقررته بالظن الحاصل من الدلالة القطعية المعينة
 وبان يكون الشك في حيث السند معتبر بانه البناء مشكوكاً في ما سنده
 بينهما وان لم يكن من قصد هذه المراتب والكتبة في الرجوع فان امكن ان تصديق
 الظن الظاهر في الرجوع اليها كان فاست السند مشكوكاً على وجه هو الحال
 او الموقر مشكوكاً وجب علينا عدم الرجوع اليه ولزم عدم الظن بالواقع
 والافوجب علينا الرجوع اليها وانما هو كذا في وجه بكم الله والواقع
 ارجح كان في وجهه والظن محتمل وطريقته لا واقع مشكوكاً او مشكوكاً في ما
 وبعبارة اخرى بعد العلم بنزول الاحكام في نفس الامر وتجزأ على وجه
 العلم بعد الطرق الموصلة اليها من ان رجع في الدلالة الادلة القطعية
 القطعية المقدسة بان الظن المنسوب في الشك والرجوع في استقاراه

الاحكام

الاحكام منه هو الكتاب والاشياء بكم العلم والقدرة والادب والقدرة يكون قد كلفنا ان
 الاحكام منه ثم لا يتبين على مثال فخلد هو الرجوع اليها وانما هو كذا ولكن لا بد من ان يتحقق الرجوع
 منها تارة العلم بمرادنا وتارة الظن الخاص كدلالة انه ليس مشكوكاً في كونه برهاناً في وجه
 وطريقاً وتارة الظن المطلق كان ذلك في قوله او الدلالة المشكوكاً في وجهه من العادل
 او الموقر وادراكه بان الظن المطلق ليقوم وجب الدلالة منها ما يصدر عن الظن بالواقع وبان
 كان كونه مرجحاً وواقعاً مشكوكاً ولا يجوز التعذر في الظن الحاصل في غير ما يعلم الرجوع اليها به
 بالدلالة القطعية تلك الصفات والخاصة قد علمنا انما لا يجوز الرجوع اليها في وجه
 علينا استأنى ذلك للعلم بالعدل وظهر في مثالنا انما يعلم الوجه انما هو في وجهه كلفنا
 والافوجب علينا ان وجب بغيره الكفاية بغيره والادب وجب الدلالة بغيره منها في غير ما علمنا
 حجة الظن الحاصل منها وهو العلم وقد مررنا في كشف مراده من الدلالة في كل ما
 مع قوله وبغيره من شأن الدلالة بان الدلالة بالادلة في كل ما من نفس علم المعصوم
 او فعله او تقريره كما يشعر بعض كلامه به او يكون مراده منها انما هو علمنا انما هو علمنا
 كما يشعر بعض كلامه بغيره والادب في مراده منها هو العلم منها وبغيره من جهة بانه انما هو العلم
 الدليل فينبغي ان يعلم الدلالة المتعارفة في كل ما على وجه الشك في وجهه وادراكه العلم
 الدلالة في وجهه الدلالة على علمه الدلالة بالادلة وانما انه ما علمنا بان من الدلالة
 والدلالة منه في حكمة مطلق الظن في الظاهر في قلت الموقر في حكمة من الدلالة
 الدلائل المتعارفة اي في تعيين ما كان حجة في الكتاب كدلالة الدلالة القطعية والدلالة

حجة

لذات من جهة الحق المطلق في الطرق اذ لم يكن الحق له صدى في الاخبار والكتب كافي
 في اكثر الابواب لفهمه هذا ويرى عليه ان وجوب الرجوع في الكتب اربعة اشياء لان كون
 وجوبها في كتابها في باب الموضوعية والتقدير او كون وجوبها في باب كونها في باب
 موضوعية في صحتها في الحكم النص الذي في وعاء الاول فاما ان يقول بنبوت الحكم الواقعية في
 مقامها ووجوبها في بابها في قوله بوجوبها في بابها في وجوبها في بابها في الكتب
 والشبهة وعاء الاول فاما ان يقول بالتقدم بين الحكم الواقعية وبين موضوعات المرجع
 في الواقع فيخرج ان الحكم في بابها في التمثال بالذات او لا يقول بالتقدم بين
 بينهما اما الحكم الواقعية في موضوعات المرجع ووجوبها في بابها في التمثال
 بعد ذلك في بابها في عدة اما القول بالموضوعية في انه خلاف جميع كلامه في هذه
 لفظ الطرق بالنسبة في الكتاب واشتهر في مواضع عديدة ففاده باق مراعى
 اما القول بعدم نبوت الحكم انفس الدرجة فلا يستلزمه تصوير الخالف في
 لهذه هي العدالة في ثلثه لقوله او لا بان وجوب الرجوع لا يوجب استعادة الحكم بالذات
 وثاني ما بان حريته الاولى هو وجوب الرجوع اليها على وجه كصدقتها بالحكم الواقعية
 وثالث ما بان حريته الثانية من الرجوع اليها على وجه كصدقتها بالحكم الواقعية واما القول
 بالتقدم في ثلثه لقوله في المرتبة الثانية وان لم يرد في مقصد من الخلق في الطرق
 وان لم يرد في ثلثه لقوله في المرتبة الثانية وان لم يرد في مقصد من الخلق في الطرق
 بالواقع وان لم يرد في ثلثه لقوله في المرتبة الثانية وان لم يرد في مقصد من الخلق في الطرق

المراد

على ان له العلم والحق الخاص والمطلق في الطرق ومرتبة رابعة للتمثيل بموضوعات الطرق
 بمكان الواقع وموضوعات الطرق ووجوبها في بابها في التمثال بالذات او لا يقول بالتقدم بين
 للتمثيل في بابها في عدة اما القول بالموضوعية في انه خلاف جميع كلامه في هذه
 الطرق في الكتاب واشتهر في مواضع عديدة ففاده باق مراعى
 مقصد في الطرق في ثلثه لقوله او لا بان وجوب الرجوع لا يوجب استعادة الحكم بالذات
 بمرتبة الثانية هو وجوب الرجوع اليها على وجه كصدقتها بالحكم الواقعية
 عليه في حيث لو تمثلا لوجه منها امتثالا هو مطلوب بالذات في بقية رابع في بابها في التمثال
 اما الحكم الواقعية في موضوعات المرجع ووجوبها في بابها في التمثال
 على جميعه من المطلق في الطرق في ثلثه لقوله او لا بان وجوب الرجوع لا يوجب استعادة الحكم بالذات
 والشبهة وعاء الاول فاما ان يقول بالتقدم بين الحكم الواقعية وبين موضوعات المرجع
 في الواقع فيخرج ان الحكم في بابها في التمثال بالذات او لا يقول بالتقدم بين
 بينهما اما الحكم الواقعية في موضوعات المرجع ووجوبها في بابها في التمثال
 بعد ذلك في بابها في عدة اما القول بالموضوعية في انه خلاف جميع كلامه في هذه
 لفظ الطرق بالنسبة في الكتاب واشتهر في مواضع عديدة ففاده باق مراعى
 اما القول بعدم نبوت الحكم انفس الدرجة فلا يستلزمه تصوير الخالف في
 لهذه هي العدالة في ثلثه لقوله او لا بان وجوب الرجوع لا يوجب استعادة الحكم بالذات
 وثاني ما بان حريته الاولى هو وجوب الرجوع اليها على وجه كصدقتها بالحكم الواقعية
 وثالث ما بان حريته الثانية من الرجوع اليها على وجه كصدقتها بالحكم الواقعية واما القول
 بالتقدم في ثلثه لقوله في المرتبة الثانية وان لم يرد في مقصد من الخلق في الطرق
 وان لم يرد في ثلثه لقوله في المرتبة الثانية وان لم يرد في مقصد من الخلق في الطرق
 بالواقع وان لم يرد في ثلثه لقوله في المرتبة الثانية وان لم يرد في مقصد من الخلق في الطرق

الطريق

المعلوم يجب دفعه لا ان الضرر من حيث هو يجب دفعه وندركه كذا في ما مضى
فان اول موضوع للملكة بالحق متوقف على طريقة البدل وطريقة البطل كالمعلم
بما يحتاج الى الجهد وجهد ان مع طريقة لنا قدر العلم في المقام وفي فذلك
موضوع للملكة بالحق ولديت الحوت لما يقع لدى ثبوت ثبوت في دفع
ثبوت البطل لم واما الجزاء العام فكل ضرر فلا يقدم في المقام القديم والبالد
الدخار الخاصة فلا تنال على الخط الخوف والوقوف اما لندم من والحق للحق
بغير ان لا يصدر الخوف لا في حوزة الحق بالضرر او عن حق الحق واثبت في
القديم فكل من الاستدلال بهما في المقام بان تعاقب يجب للضرر ان يرفع الضرر اذا
كان الحق طريقا اليها والاندائه لا يثبت بهما العقلية بان يعاقب في الضرر
المطعون مطم ارفع ارفع وجب ان لا يجرى بغير الضرر انما هو المصلحة
الجزئية فلا يفيد الاستدلال بهما في المقام الا ان ينضم اليها قاعدة العقلية
المتقدمة في حكم العقيد بوجه المصلحة الجزئية الموجهة للضرر او ان في الموضع
المتقدمة لا لا يجد خصوص تلك المصلحة للضرر لا في الضرر في دفع
الضرر تدعى الضرر مطم اذا حصل الحق به كالمعلم وفي فخرج الى البدل العقيد كالمعلم
في المقام الاول وفي ان في فكل ما يمكن ان يكون طريقا لا وندركه متعلقة بالحق
ان يكون موضوعا حكم متعلقة كما قرر في حق فكل ما يمكن ان يكون طريقا لا وندركه متعلقة بالحق
لكل ما لا طريقا يكون مفعول الدخار من المطعون الضرر من حيث كونه مطعون الضرر
يجب دفعه لا ان الضرر يجب دفعه اذا تحقق موضوعه بالحق فثبت في حق الحق
بتلك الدخار فالدخار في تدفع له في المقام انما اثبات حجية الحق

والقصة لنا كالمعلم كما لا يخفى ويمكن الاستدلال عليها بالعقد ويقرر بدليل العقيد
بوجود الاول ان العقيد لا يزال بخزونه عايطون انه ضرر لهم وندركه عايطون
من او دفعه في انهما لهذا كالمطعون في دفع ذلك في حكم قوة العايطون في حق
انفسهم المضار المصلحة ووجب ان لا يجرى عنهما وندركه ثبوت المصلحة في دفع
وهو المطم وندركه ان موضوع حكم العقيد هو ما على الضرر بحيث يكون الحق
في دفعه في الضرر لا نفس الضرر بحيث يكون الحق طريقا اليه كالمعلم فكل من البدل ان الضرر
المطعون يجب ان لا يجرى عنه لاول الضرر يجب ان لا يجرى عنه اذا صدر اليه بالحق كالمعلم وندركه
بينهما ان الحق اذا كان موضوعا حكم وجب ان لا يجرى عنهما اجتماع ثلث ضررات في حوزة
الضرر فكل من الضرر انما هو الضرر ضرر في حوزة اذا صدر في ذلك الحق الواقع اضرار
ضرر فكل من نفس الحق ان ثمة ضرر الواقع ان ثمة ضرر العقيد على الضرر واجتماع
ضرر ان ان لم يصادف الواقع واجتماع ضرر ان المكان الضرر اذا صدر في
الواقع اضرار ضرر فكل من الضرر ان في ضرر العقيد كالمعلم اذا كان الحق طريقا
لا ضرر لنفس فكل من الحق وانما يكون الضرر لغير الطريق كالمعلم فكل من الضرر لغير الطريق
فيما نحن فيه اعلم مقام اثبات حجية الحق وكونه طريقا شرعا كالمعلم وهو ان لا يكون
الحق موضوعا حكم العقيد الا ان ان الضرر كالمعلم في دفعه ان الضرر انما هو الضرر
انه ضرر في حوزة بالحق لا في حوزة حيث وصف الحق بحيث يكون وصف الحق
مدفع فيه في حوزة كونه مدفعه في حوزة اليه وبعبارة اخرى موضوع حكم العقيد في دفعه

الدخول هو عدم الدخول في الضرر وعدم الدخول في المنفعة او بالعلم او بالظن
 فان قلت يترتب على الضرر في كل ما يضر من جهة بالاعتبار حكمه بغير اعتباره بغيره
 اتاه الصلوة اذ لم يضره وان لم يقع في العقب وشره في موضع غيره الظن قلت
 لو لم يضره فاما هو في غير الضرر لا في غير وصفه بل في غير كونه بالعلم
 حجة واما كما علم فغير ان في غير وجهه بل في العقب حكمه بغيره في باب لو لم يضره
 اشرع فان الاعتقاد بان ثبت حكمه في غير الضرر كما يجوز ذلك الحكم لعدم خلافه
 لولاه فانه لم يثبت طهارة البر بالشرع كما لم يثبت طهارة اطرافه والذلة تضم وجهه
 طهارة الميت حكمه بطهارة ساقه وبه الفان لا بدت لغيره في ذلك في المراتب
 ثبت الحكم للكل في قضايا فيه لغيره ما ثبت حرمه القاء الفرس في التهلكة المستقلة
 ولا يفرق بين كونه التهلكة حكمه بغيره كحرمه القاء الفرس في التهلكة المستقلة
 كالعلمية اذ هو الظاهر في التهلكة المعلومة حرمه في ذلها رعاية التهمة بحيث يجرى
 كالعلمية في التهلكة المستقلة بغيره المستقلة في الحكم وانما حكمه بغيره في
 التماس في وجهه ولبس في العقب على وجوب دفع الضرر المعلوم طريق الدين
 الصغر في خصوص موضوع الضرر لكونه في الموضوعات الخاصة كالعلمية ونحوها في الموضوعات
 الخاصة نظر الاند لا الكبر في الدخول في الضرر وتفرقة في علمه بغيره في العلميات
 الواقعة في نفس الامر بحيث لا يقتصر في اول ذلك الموضوع في مقام التماس
 العلميات بالعلم فقط وعلما في غيره بالاصول العلمية لعدم ثبوت الواقع في نفس
 عرض ان في اكثر المواضع في ذلك الموضوع كما يترتب ذلك في العلم بالاصول في العلم

في العلم

واللعنة

هو اقله في اكثر المواضع في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 في مقام التماس العلم وهو العلم فان قلت كما يترتب ثبوت الواقع ونفسه في العلم
 في العلم بالاصول في ذلك الموضوع الذي في الموضوعات الخاصة كعلمه بغيره في العلم بالاصول
 في غير ذلك الموضوع في الموضوعات الخاصة كعلمه بغيره في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 الدخول في العلم بالاصول في الواقع ونفسه ان في غير موضوعه الخاصة في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 ابن فيه قلت يترتب العلم في الموضوعات الخاصة كعلمه بغيره في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 غير المعلومة بحيث لا علم بالاصول في غير المعلومة كعلمه بغيره في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 بتلك الموضوعات الخاصة فانما بالعلم في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 منها كذا في غير ثبوت في ذلك كعلمه بغيره في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 حكمه ولا يقع كعلمه بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 ان في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 مقطوع الضرر فانه قد تقدم انه لا يضره في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 الفرق بينهما ان زمام طريقته الظن بالتمسك بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 شاملا لهما وان شاملا لهما فاذ اضره في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 الوجوب كلف ذلك في عدم حمله الظن طريقا وعدم الضرر في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 بتلك العلم فانه كما في غير نفسه غير قابل لحمله فاذا وجد في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 ان في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول
 من رخصته التماس كذا في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول في العلم بالاصول

وجه ما يمنع من ان يكون قاطعا او قاطعا باخره لما هو احد معدم المانع
 مع وجه المتقصر من حيث الاجتماع عليه فانه حصول المتقصر فان علم كذا ما هو
 علم او علم وجه العلول وان شك كذا ما هو احد ما شك وجه العلول كما لا يخفى وان
 اراد انه مع رطل وجه المتقصر وان كان نزل المتقصر عليه سكونا بحسب الحد الذي هو
 عما نحن فيه من وجه رطل وجه العلول وان نزل المتقصر عليه سكونا بحسب الحد الذي هو
 ان نزل به رطل وجه ام لا ولا يلزم منه محبة رطل كما هو العلم والتحقيق في جواب
 ان نزل ان الرطل بالوجه في الحرمة في رطله يستلزم رطل وجه خطاب
 الزاخر صلا عن الشرح في تلك الواقعة ونفس الامر او لا يتقصر الوجه او ضرورة
 من غير خطاب منه كما لا يخفى والرطل بالوجه خطاب يستلزم رطل وجه الفصل او
 اللين تنبعث منهما الاحكام الشرعية على حسب العدالة فالرطل بالوجه او ضرورة
 يستلزم الرطل بالصلوة او الغيبة او المقتضى وهو العلم بقول استدلال على ان
 بالمتقصر بالفتح ولو مع الواسطة يستلزم الرطل بالمتقصر وهو في الجمع قطع على
 غير الرطل بالمتقصر بالفتح يستلزم الرطل بالمتقصر كما توهم فيتم لصغر رطل الرطل بالوجه
 او ضرورة رطل وجه الغيبة في الرطل او لا يتقصر به وجه الغيبة انما منع كل وجه
 بوجوب دفع الغيبة الغير العقابية لانه لا ينافي في التفرقة فانه في الغيبة
 القادة او يفرق الجبهي او طول المكث او يفرق رطل وجه الغيبة في الغيبة
 فالمتقصر لا يكمن في استلزام بوجوب الاحتياط به بحيث لا ينافي في الغيبة
 بالوجه وان شئت ان ذلك وجه فلهذا كونه الكبر اعظم من ما قل كونه ضررا كجيب رطل

تم

نعم انما يتم ذلك في انظر العقاب كونه وهو موقوف على انشاء رطل كونه ذلك فانه يكون
 لعدم اعادة المتقصر في رطله وان كان في رطله لا ينافي في رطله فلهذا يوقف في
 الحكم بوجوب دفع فلهذا في كونه الكبر رطل كما ان من ذلك قد يمكن في القطع بعدم
 مع بداهته لا يتقصر بوجوب دفع انظر المتقصر كونه كما لا يخفى والمالك ما احاب
 به بعض مشايخنا وارادناه نعم وهو منع المتقصر بعد تمهيد مقدمته وما صلاها
 العدالة بعد انفاذها على كونه بتبعية الاحكام الشرعية للمصالح والمفاسد كما سبقت
 قد اختلفوا في ذلك من استلزام ان الغيبة والمصلحة انما تكونان في نفس المأمور
 والمنه عنه وقد لا يلزم ذلك بدقته كونهان في نفس الطلب فقط ونظير اثره
 بينهما في المكان المباح العقل البتة وقد لا يتركها بحسب المتقصر مع العلم بالطلب
 الا ان لا يتركها لمصلحة او بصفة في نفس الطلب وعدم مكانه فيمكن على الثاني
 دون الاول كما هو واضح والحق ان كذا القولين بعيدان عن ادلة اهل الاول
 فلهذا لو فرضنا صبا على عاقلة عاقلة الله وقد يفرق في بوجه رطله لا ينافي في رطله
 عما صا جازله في الحكم بان الغيبة لا يتقصر بكونه باو لونه الاول في حسن المختلف
 او بوجه فلا اقل في الحكم بان الغيبة لا يتقصر بكونه باو لونه الاول في حسن المختلف
 التفاديت بينهما في رتبة نفس التكليف ففصل انما في مختلفا في رتبة مصلحة او غيبة
 في نفس التكليف به كذا في الاول وانما الثاني فلا يلزم في رتبة مصلحة في قوله
 في رتبة ولله احسن ثم ما حاصله انه باو لونه ان الله يامر بك باو حسن ومنها ما علم
 هو في رتبة في الاخبار الدالة على ان الحسن واقع انما يتعلقان بالماضوية والماضوية
 فلهذا في حكاية او ان المصالح والمفاسد البائدة لا يلزم المنفعة فيهما الاحكام

انها

الترعية انما تكونان في الما سوربه والمنه عنه في الحجة ولا يلا حجة نفس الحجة
 لا نفس الحجة فقط ولا في نفس الحجة فقط اذا عرفت هذا فنقول
 ان لا نقاب ترك مطون الوجوب وقد مطون حجة كثر التيقن
 لا يوجب الوقوع في المفسدة المذمومة للترك او لعدم ترك النفس
 مع قطع النظر عن الطلب كما هو المفروض لادن المعلوم في المفسدة الغير العاقبة
 وان المفروض الطلب مدفع بالحدس مفسدة مخرمة لركه كما نرى في مفسدة
 ان المفسدة المذمومة انما تكون في نفس الفعل مع ملا حجة الطلب لا في لفظه وان الطلب
 كما هو المفروض في المفسدة مخرمة واذا لمفسدة مخرمة فلا يتم تصغيره عن ان
 بالوجوب او مخرمة لم يوجب مفسدة في الفعل والترك كما لا يخفى اول ما ذكره بعيد
 عن التام في وجوه الفار المذمومة بين حكم العقاب والترك ان غير الدجائين
 متفقون عليها وهو انهم متفقون بها لانه يلزم في قوله في ذممة ترك التيقن مثله
 وجه حرمته عقليه متبعة عن مفسدة عقليه وان حرمته شرعية متبعة عن خطاب
 شرعي يلزم فيلزم انما يتكلم فيها انما في ان حكم العقاب بالترعية بين
 البائع من الفهم البائع بها مفسدة الفهم في حسن قوله ووجه وجه الحكم في عدم
 العقوبة تمام مفسدة المذموم في الحسن والعقوب المجرور في نفس الفعل في مصدر
 من التام خطاب في احداهما وان الذي يحلف ذلك في وجه مفسدة المذموم
 من المصلحة والمفسدة في فعله في احداهما وان في الذي في فعله يلزم من غير ترعية
 عدم وجه تمام مفسدة المصلحة والمفسدة المذمومة في الحلف به كما نرى في

الترك

الثالث انه بعد ثبوت المذمومة وكون الموقوفات متعادلة في حجة نفس الحجة
 بالوجه والاعتبار كما قرر في حجة وجوه ليقم قائم به يعلم انه ما لم ينع الحسن او القبح الموقوف
 في الفعل والترك قد لا يلزم لم يعصم من العقاب كما لا يوجب او حرمته بالنسبة
 ولا في التزم صدق خطابا بالنسبة اليهما وبعبارة اخرى حسن والقبح الموقوف في
 الفعل والترك ما لم يبلغا الى حد العقوبة بالنسبة اليه ووجهه او حرمته لا يعصم
 بهما ووجه ما ذكرنا من الوجوب او حرمته ليقن بالمصلحة والمفسدة الباقيتين قد لا يلزم
 الموقوفين لذنوب الحكمين في الحلف به سواء ذلك المخرج المصلحة او المفسدة بما حرم
 الحلف او بعدم ذلك الحكمين في الحلف به انما هي مفسدة الحلف به او مفسدة معصية نفس
 الطلب او مفسدة لادن الفهم بالعلول يستلزم ليقن بالعقوبة التي تامة كما ان
 العلم به يستلزم العلم بها فظهر انه لا يمكن ان لا يعاقب بين الفهم بالوجوب او حرمته
 وبين المصلحة او المفسدة المذمومة فلا يتم قوله ان ترك مطون الوجوب واجب
 مطون حرمته لا يوجب الوقوع في مفسدة المذمومة ويتم العقوب المذكورة كما لا يخفى
 فان قلت ما ذكرنا من وجه مفسدة المذمومة انما يتم مع وجه الطلب والمفروض انه
 مدفع بالحدس فلا يلزم دفع احد الطلب بالحدس بل المدفع به انما هو العقاب
 المترتب على تحريمه اذ لا ملازمة بين ثبوت الخطاب في نفس الامر وعدم العقاب كما ذكرنا
 باننا قد ثبت في الاصح ما ذكره بعض شيوخنا من انما في الفهم بالظنون الواقعية في
 قبح المباديات المذمومة من ان ربح في الموقوفات في البدون ايسر واثبت
 ونحو ما فانه اذا لم يكن التوب المذموم في شخص غصبا او ظن يكون المسمى
 من نواقس السلبين يثبت مثله فقد ظن بالمفسدة مع انهم متفقون بالعقوبة المترتبة

وعدم الاحتياج لتلك الظنون في الموضوعات فلم يوجب طرح الظنون في حصول
 حصول الظن بالمقدمة الواقعة في تلك الموضوعات لاعتقاده في الحكم كونه
 وكما اجاب به استدلي هناك بحجج منها فان قلت ان الحكم لا يثبت
 ويجتنب في الموضوعات قد ثبت في الترخيز فاقبت مرجع هذا الى ان وقوع
 الضرر المظنون ليس في باب حكومته بقدر ان ذلك لا يثبت كمن يفتقر في ذلك
 واما ما اجاب به بانه يثبت بقرينه انه بعد ما ثبت في جواب ابن قتيبة ان
 في نصب الامارات في غير الفقه باب العلم في ذلك العلم في تميزه
 بالاصح في علمه لان ذلك في غير الظنون الغير المعبرة ليدان كون
 مصلحته بهما يندرك الواقع في صورة الخلق والادب لم يخرج من خصه والحد
 تلك الامارات والادول القابلة لعدم احاطة الواقع لقوت الواقع
 هو منه قبح كما لا يخفى وثبت ان الحكم على امره كانت او واقعية متبينة
 عن الصالح والفساد الكاشفة وثبت ان الصالح والفساد والحسن والقيح
 الكاشف في الموضوعات ليس بعلته تامة للحكم المتبينة عنهما وانما يكونان
 مقتضيان لما يقتضيهما مع الموانع بخلاف حسن الحسن وقيح القبح بذا يتبين في
 جميع الموضوعات بحيث لا يمكن التفتت بالنسبة اليها في حسن شك في قبح
 الحكم بغير كينافان بالوجود والاعتقادي فيكونا لصدق قبحا اذا كان موجبا للفتنة
 والكذب حراما اذا كان موجبا للفتنة والبر ومزب لغيره حسنا اذا كان للفتنة
 وبذلك يتقوّل بعد القطع او الظن بجريان الادول من مزايا الظنون الغير المعبرة بحجة

كروا

كروا بنافه مواله السوك لعدم ادراكها وادلتها ان في بعض مبادي قبح الظنون
 متساوية او راجعة على مصلحة الواقع لما مر آنفا في فله يتم قوله ان الظن يمكن
 بالمقدمة والضرر ووقع الضرر المظنون ووجه كنه لا يفتقر فيه اوله انه
 لا يتقوّل لعدم كون الادول التي هي مبنية للدراسة بحيث لو كانت الواقعة فله
 يلزم للفتنة من اشارة الى هو من جهة لضم وانما ياتى وانما يتم اذا كان لعدم
 بالاصح في باب التفتت في باب الواقعية والفتنة بالنسبة للواقع وبذلك
 ان استدلاله في غير البراءة مثلا هو في حكم التفتت في جواب عن كنه
 في غير بيان وانما يفتقر في مصلحته جازية للمقدمة الواقعية فلا يفتقر الى
 كما لا يخفى في ذلك ولكن الادعاء ان ذلك استدلالا لبعض ما ثبت وجوب
 دفع كنه مظلون الضرر كنه التفتت لكونه ليعتد على كنه موضوع حكمه لم يكن له
 الحكم عليه بشئ املا في فان الموضوع من مقتضات العقيدة المستقلة على الصالح
 والفساد انه لا يثبت ان لا يفتقر بالوجود والاعتقادي كنه الظن والواقع
 الوجودية وكروا فلهذا في كنه على ما وجوب او هو من مقتضات قبحه ادراكه
 بحسن او القبح مستقلا والظاهر في غيرهما كنه بالوجود والاعتقادي كنه
 والضرر وكروا فلهذا لا يكون في ذلك عنوان ذلك الموضوع من مقتضات قبحه
 به باعتبار العاين الدار في عليه فثبت على المصلحة الواقعية كنه ليعتد
 انما لا يثبت او لا يثبت او العلم او كنه من العاين كنه او القبح فلهذا
 لما لم يكن له اعطية بجهات كنه او القبح لم يكن له كنه بالوجود او هو من مقتضات
 به لا بد له من ادراك مصلحت حسن او القبح غير كنه كنه بالبيته

لا

لا ذلك الموضوع من قبله من اوله حتى عليه بالوجوب او محتملة فلا يلزم ان وجه المعلول
 يلزم وجه العقله مما يقتضي فيه اذا لم يكن بالوجوب او محتملة بالحق الذي لم ينتج عنه
 اختصاره كما هو المفروض في انه للعقله الحكم بوجوب دفع الضرر مع عدم علمه
 بوجه الضرر من جهة عدم علمه بالمعلول او بطلان ما في الشرع مع عدم كون المقام
 لهم من المستقلات العقلية فمذبحه لا تمام فلهذا في الضرر انقطع والمطلوب وانما
 الضرر المكون في الموهوم فان كانا عقابيين في شيئا وان كانا غير عقابيين
 لو كانا غير عقابيين او لو وبيان فالظاهر ان العقل يستظهر بوجوب الاحتياط
 عنه وبه ثبوت الملازمة بين الحكم الشرعي وبين وجهه في باب يكون
 بوجوب الاحتياط عن امره اطراف العمل الدخالة في شبهة المحصورة وبعدها
 كفاية الامتناع في الضرر مقام القطع بالاشتغال ووجوب الامتناع في الضرر
 ان يقال ان وجه البرائة يخرج العقاب بلباين برفع العقاب عن رتبة
 ارتقاب ذلك الضرر وفيه فترخص في ربح في الادعاء فيها كمنه في
 تداركه تلك لفظة الضرر في الضرر بمصلحة متدنية او انور فكل من في
 الجاهل في سبيل الله وبعده بذلك الضرر بالمصلحة فلهذا في ربح في الضرر
 بوجوب الاحتياط عنه في رفع موطن حكم العقل في الماهية فذلك الاحتياط
 عن الضرر في شامك الوجه الثاني في تقرير دليل العقل على محبة مطلق النفس
 ذكره العقلية على ما يليه عنه وهو انه لو لا محبة النفس في الادعاء لم يترجح
 المروج على الراجح او اختصار المروج الذي هو الوجه على الراجح الذي هو الوجه
 لوجه المروج والراجح ليكون لفظ الترجيح من الاشتقاق الجلي واستعماله ترجيح هو

الرجح

ترجح المروج عنه من باب انهم القبح على الحكم كاستعمال الترجيح بل ترجح لدواع
 كاستعمال الترجيح بل ترجح ولفظ الراجح والرجح قد يطلقان على حسن القبح كما يقال
 ان الواجب ان يستحق شتمه كان في الدنيا على الرجال والمكروه وانهم شتموا في
 المروحية وقد تقرر بطلان ما حرم من الاعتقاد وقد يطلقان على موافقة النفس
 وعدمها والمناسب للمقام هو له في الوسط فيكون مقادير الابدان في الوجدان
 بالنسبة الى الوهم بل من ترجح المروج على الاعتقاد واختصاره على الراجح بحسبه وتركه
 وهو ترجح عقلي على الحكم بل من نقض النفس لان الراجح اوفق بحصول النفس
 كما لا يخفى فلهذا في ذلك في فلكهم المقاصد بغيره من ان الماهية بالراجح والمروج هو
 الحسن والنجس لانه غير مناسب للمقام من جهة النفس ومن جهة الله تعالى ان
 العدم والقصور بالوهم شبه الكذب بل هو هو الا اوله فلهذا في العدم لا يصدق
 انه وكذا في ما يماثل فلهذا ان اراد ان يقتصر مع كونه متروكة في طهارة ما في الله
 مستند رتبته في الترجيح ويقال بان في الترجيح ما في النفس لا طاهر فلهذا في الترجيح
 في الاثر والادعاء ببيان الوهم والنفس ما لم يقر ببيان على اعتبار ما كان في
 وتبين ان الله تعالى في وجهه ان ما في النفس لا طاهر فلهذا في الترجيح
 للواقع لانه متوهم في الحكم والنفس والادعاء ان الله الكذب في النسبة الى الله
 انه بان ما في النفس لا طاهر في الله تعالى به مع كونه متروكة في نفس الله تعالى
 للواقع في بين الوهم والنفس كما لا يخفى فلهذا في طهارة ما في الله تعالى
 على الله كيب بان ترجح المروج من ليس في كذب وتوهم ما كان في
 مقتضيا للقبح وقد يكون حسبا بوجه والاعتبار ان ليس فيه من حيث هو

يقضي القبح كما أن العقدة لا بد من ترك الزك الذي كثر فيه من شأنه
 أنه ترجح المرجح الذي هو الزك على الزاج الذي هو الغرض من جهة أنها تكون ما
 باعث ما ردهم موافقة الغرض ونقصه كما فروع فأذا ثبت وجه التكليف
 في الواقع وتعلق غرضه بشيء باستثاله ولم يكن الاحتياط في مقام الاستئصال
 مثبت القبح لكون العقدة فاعلم بان الغرض إذا تعلق بالذات بالبعد
 تركه والامر بان طريقيه بعد ما يتحقق الاستحسان في ذلك وهو من جهة كون
 لانه نقض للغرض ولا إذا لم يتعلق بالتكليف بالواقع او لتعلق به مع الحكم بالاحتياط
 فلهذا لا بد بالراجح ولا يقع للذات بالمرجح بل للذات في الاول هو الذات فيقع
 البراهنة في ان لا هو الذات بمقتضى الاحتياط فان كانت يقع موقف عند الطحال
 الرجوع الى البراهنة في موصل الطحال وعدم وجوب احتياط فيها فخرج هذا الكتاب
 الى دليل الذات الذي هو المركب من بقا التكليف وعدم جواز الرجوع
 الى البراهنة وعدم لزوم الاحتياط في غير ذلك من المقدمات التي لا بد من ذلك
 بين الله بالراجح والله بالمرجح الذي هو الحكم بالاحتياط من جهة كونه
 الضرر المعلوم واليه لا بد من الاحتياط في ذلك من جهة كونه
 وشتت في النتيجة بالاحتياط والاحتياط في ذلك من جهة كونه
 الضرر المعلوم والاحتياط في ذلك من جهة كونه
 وجه التكليف بما لا يطابق فقام وقد اورد الله سبحانه في ذلك الكتاب
 على مقتضى ما لا بد من الاحتياط في ذلك من جهة كونه
 والاحتياط في ذلك من جهة كونه

للزابط بان كان ما اودر اليه المودة موهوما وفقدته مظهر ما فانه بعد ما ليد
 سانه بلزم ترجح المرجح على الزاج ثم اجاب انه بخروجها عن القاعدة بالذات
 فان العدم بالذات في الموضوعات اعم من كونها ان وجوب العدم بالراجح وترت
 العدم بالمرجح حكم عقدا وهو لا يقيد بغيره كما هو الموقوف استلزامه لاجواب
 غير ضروري وانما المراد ان القيد قد تعلق به هو بالمرجح والموجود في حيث
 هو ليس فيها بغيره لا بعد نقض الغرض او الغرض الواقع وهذا في غير
 الواقع فانه عقد لولم يعارضه مصلحة مساوية او اقرب منه ولا اذا عارضه مصلحة
 كما في المقام لانه قد تقدم في جواب ابن قتيبة ان في سلوك الدارات مصلحة شر
 بها الواقع عند الحاجة بعد رجوعه في وجهه طبقا فلهذا لم يقيد بغيره
 الوجه ان لا من تقرر دليل العقل ما حكمه الحق التلخيص في استثناءه استثناء
 على ما كان عليه من انه لا ريب في وجوب واجبات ومخوات كثيرة بانها
 ومقتضى ذلك الحكم العقيد وجوب الاحتياط بانها كل ما يحتمل الوجوب
 ما يحتمل حرمته ولو موهوما ولكن عارضه قاعدة في وجهه وهو ان الله تعالى عدم وجوب
 ذلك للزوم احراز الكيد والاحتياط في وجهه بالاعتقاد والقدرة في مقتضى الجمع
 بان قاعدة الاحتياط ونقصه هو الاحتياط في مقتضى المخوات في استثناءات
 وترك مقتضى المخوات والمخوات منها لان الجمع على غير هذا الوجه غير صحيح
 المخوات في احتياط بعض المخوات بالمخوات باطلا لا ما لا يوجب مقتضى عقد الرجوع
 المرجح على الرابع وفيه اوله ان هذا المبدأ لهم والله ليدل لانه لو اذنت في الاحتياط

فانه من بدل عليه امور الدلائل والجماع فان قلت مسئلة اوله امر متين
 وليست بمفوتة في اغلب الكتب فكيف يدعى اجماع الامامية فيها قلت ب
 مسئلة غير مفوتة يعلم مذاق العلماء فيها فيمكن دعوى اجماع منهم فيها كسند
 مسئلة جواز تعلقه ليست مسئلة عندنا ان يخرج ادعاء الوصول اليه وعدمه
 الا حياط او تقييد اطلق فيها ولمسك كسنة عجيبة مطلق اطلق عندنا به
 العلم وعدمه مكان الاضاطرار وعدمه جواز الرجوع لا يصح فيه فقيحي
 فيه يعلم فقيحي وادعى من العلماء الامامية بالتكليف في رتبة الظاهر وعدم قولهم
 بالدهاء جزا كما لا يخفى فان قلت يدرك البرائة حكم عقلي لا يتبع العقاب
 بل يدان ودعوى اجماع في تعاقب الحكم العقلي غير معقول بلزوم تخصيص الحكم
 قلت اجماع كاشف عن البيان وعينه جود طريق بالنسبة لان رتبة
 موضوع حكم العقلي اقول برده عليه او لا لا شك ان الله اودعه في العلمان
 وهو انه لا يثبت حقيقة خصوص اطلاق او تخلف ان يكون الطريق المجعول
 غير اطلاق من الامارات وانما انه يلزم في القول بمقالة اطلاق الطريق
 عينة اطلاق في خصوص الطريق والاشهر فلهذا في ان تعلقه العقلي
 الكثرة بمعزل الى اهل تلك الوقايح الكثرة المحبولة ورجع فيها الى نفى الكثرة
 البرائة يلزم المخالفة القطعية الكثرة المعينة بخروج غير الله في هذا المقام
 بطلانه كسنة من حيث لم يصح لزوم موافقة العقلي في المعلوم بالادوار كسنة
 القرينة بل قد يكون من الله القطعية بالنسبة الى الوقايح المعلوم بالادوار
 لا يمكن القول بكونه في حق الله لا بد من نفس المخالفة القطعية بالنسبة

على العلم بالاجمال بل بدليل المخالفة القطعية الكثرة المستلزمة لخروج غير الله من
 ان طرح اكثر الاحكام الفرعية منه كذا في سقوطه عن بطلانه كطرح جميع الحكم
 لو فرضت محمولة وقته من غير شئ محتمل في بطلانه كطرح جماعه من الماء و
 بلنا في حق وفي كسنة ساقية منها كعدم الصدوق في الحقيقة في باب العقيدة في الوقف
 في الصلوة في ذلك اخبار رسول البرزخ قد فوجوا في هذه الاخبار والبرائة في هذا
 الباب في رتبة وجميع الاخبار وفيه الظاهر للدين والشرعية ثم وجه انه
 لو كان حجة جميع الاخبار عنده في باب مطلق اطلاق كان مناسبا في حق
 فيدل على ان طرح الاخبار الامامية في باب كسنة مستلزم لجميع الاخبار والادعاء
 وطرح جميع الاخبار الامامية لكونه مستلزما لتمام اكثر الاحكام يكون مرجعا للبيان
 الدين والشرعية ولا لو كان حجة الاخبار عنده في باب كسنة محفوفة بالوقايح
 ليقطعية كسنة هو الظاهر في حق الله في باب اطلاق الخاص الذي علم اعتبارا في حق الله
 العلم فلا يكون مناسبا في حق الله كون طرح القطعيات الكثرة او الظنون
 الكثرة المعينة شرعا موجبا للبيان الدين والشرعية لا يلزم منه ان طرح مطلق
 الظنون ليقوم موجب لذلك وما نحن فيه من قبيل الله غير فلا يدل كسنة على ما في
 المقام في باب ومنها كلام الشيخ في حق الله حيث قد استمر عن
 شأخ القرآن حكمت بالعقيدة المعقولة بلزوم ان يترك اكثر الاخبار واكثر
 الاحكام ولا يمكن فيها التمسك بالشرع به وفيه انه لا كان الاخبار انما هي في القرآن
 القطعية عنده حجة بالجماع والضرورة فطرح اكثر الاحكام عنده فاس في حجة انه
 مستلزم لتمام اكثر الاحكام جازا المعينة بالجماع والضرورة ولم يدر بطلان طرح

اكثر الدعا كما من حيث جهة العلم الدعا ولا يخرج جهة الدعا كما تقدم ومنها
 كلام رتبة رة خت قات فان قلت اذا سددتم طريق المعنى خاترا
 فقل ان شئ تقولون في انفسكم فاجاب بما حاصله وهو ان الدعا فان كان
 والجواب ان لم اتعالج على انه لو فرض الحاجة الى الاخبار لا ما بعد العلم
 في اكثر النقص لم العلم عليها وان لم يبق عليها دليل لا يجوز طرح
 اكثر النقص بالرجوع الى احواله البرائة وفيه ان اشتداد في كلامه انه عنده عدم
 الالمعول فالرجوع الى البرائة وطرح اكثر الدعا كما باطل ولا ان يطلون ذلك
 من جهة العلم الدعا او من جهة الدعا او من جهة استدلاله للمخالفه لقطع الكثرة
 كما هو المذهب فله ومنها كعدم بعض المتكلمين العقلية رة وخذل المعاد وحيث
 الرسالة السابعة بعصرة النجود حيث قالوا ما حاصله انه لا بد في كل عصر من ان
 حافظ للدعا كما في الكتاب والرسالة لا بد لان على اشتداد البرائة والرسالة
 ترفع جميع الدعا كما او اكثر وفيه ان محط نظرهم انه لما لم يفسح المجال
 والرسالة في عصر النجود ما بالقله عصره وكرهه ثوابه فخرج عن باب اللطف
 لغيب اللام غم في كل عصر حفظا للدين ولما يقتضيه لتبليغ كما قالوا وجه
 لطف وتقره لطف كفو وعده من يقولون ذلك قبال للعامة العسا حيث
 انكروا وجه المعصوم في كل عصر فاستدلوا به من كذا جهة ان عدم القول ما
 المعصوم بعد النجود والرجوع الى البرائة واجب لرفع جميع الدعا كما او اكثر بان
 باطل واما لا بد وفيه ما نحن فيه لان ما نحن فيه هو انه بعد عصره ور اللطف في
 ونصب اللام فم وتبليغ التبليغ فلو افق في عصره الدعا وانقضاء باب العلم

بالحق

بالنسبة الى افاد الحكم وان لم يات به اكثر فانه يرجع الى البرائة
 بالنسبة الى اكثر الدعا كما ان غير المعلومة ام لا فانه يطلون به رة الاول فانه
 ومنها كعدم الدعا رية حيث قالوا ما حاصله ان الدعا رة رية لوجب
 الخروج من هذا المذهب الى دبر آخوه ان الدعا رة لا كانت عند الصبيان
 قطعيا فخرج اكثر الدعا كما والدعا رة رة عندهم مستند للخروج من البرائة
 فانه من رة المقام انه رة رة ان طرح اكثر الدعا كما عند الله رة
 رجب الخروج عن المذهب انه لا بد من الثالث اختلال النظام بما لو ثبت فيه
 الدنة له وعنده عدم القول في الدغيب على احواله البرائة البنية لو تصرف في
 مال وملك كل عرض وقد لخص الله ما علم او لم يعلم بالحق في عدم بولده
 وذلك بئذ اختلال النظام وهو رة والرجوع الى البرائة والرجوع الى البرائة
 مع انها مكنة في المقاصد الخمس التي بعث الانبياء لا بد من حفظها وعدم تغييرها
 الراجح انه بعد نبوت العلم الدعا الى بوجه الواجبات في الوقايح المحتملة ووجوبها
 والخرجات في الوقايح المحتملة ومنها كعدم بيان البرائة فيها اذ قد ثبت في
 البرائة مسألة ان حواما انك في صدر التكليف لا الشك في تعيينه مع القطع بجهت
 اصله كما في ما نحن فيه من رة الرسالة وفيه قد ورد ان اول التكليف علم الله
 بوجوب تجزئ التكليف كالعلم الدعا الى الموجه في واجبه الميزان الثابت المشرك
 فان خطاب رة بالنسبة الى كذا احد في التبيين مكتوب فيه يكون الولد
 مع كونه من رة علم الدعا الى مولد الشك في التكليف لان خصوص كذا ومنها
 شك في التكليف يكون جبر البرائة فلهذا ما نحن فيه من رة التكليف اقول

ليس لك بد من قبيل الظن والجمعة لادن وجه الظن المخرج لمعلوم اجماله
 وانما انك في المكلف بين وعامة الفرق وبين ما نحن فيه والظن والجمعة ان
 الظن بالمعلوم اجماله في الظن والجمعة هو الظن المقتضي للظن المخرج
 بمختلف الوقايح المجهولة فان المعلوم بالوجه هو الظن المردود بين الظنات
 او الظن بالمعلوم فواقعة قرأته الذاعنه رتبة المدلل عند الجمعة منته
 هو الظن المردود بين وعند الجمعة او اقروا الذاعنه رتبة المدلل في
 لقر في نفسه انه لا فرق في كون العلم الاجمالي مخوفاً للمكلف اذ المسمى الاجمالي
 انك في المكلف كواحد من المسمى كون الظن بالمعلوم خطاً بتفصيلها
 او مردوداً بين الظنات او الظنات التي في ان متعلق العلم الاجمالي
 اما الحكم هو افعية ان شئت بحيث لو علم منها تفصيلاً صار مخوفاً
 لا يوجب وجوب التثبت فقله ولا ينافي البرائة لادن المكلف
 الفعلي المخرج من كونه في موهبة البرائة وثبت في المكلف واما في
 النجى فعلة بحيث لم يثبت في المكلف لكان معاقباً على تركه فذكر
 المكلف بما لا يلحق لادن التمثال لبعض الحكم موقوف على العلم بتفصيله
 وقه فقدم في المقعدة الدلالة ان له باب العلم به واما الحكم الظاهري
 فهو اقل العلم لادن الغرض من ترتيب المقدمات واولاً وليد الدلالة
 للبيان وهو ان حجة رتقى افرو هو العلم بكونه مكلفاً بالعلم
 التي في الموضوعات في الوقايح الشبهة في محلة وعدم العلم بالعرض عندها بالبرء
 وتحقيق الدلالة في ان الغرض من وضع هذه المقعدة انما تعلم علم الاجمالي

انه ليس بان بعد منه لعل بانبته الى الوقايح الكثيرة المستند على ان الحكم النص
 الادري ان صح بنية للمصالح والمفاسد الكاشفة فيها كاليقين والحيث
 له من فائتي لتعقبات المكلف من جهة ان الدلالة والجمعة هما ما رمت لكونا متساويين
 عن المكلف كاليقين ودون ذلك الضرورة وشهادة الوجدان ولكن ليس بان كمال
 من يكون شكا في المكلف بحيث يمكن ان اجراء البرائة بالنبذة الى الوقايح الكثيرة
 لزوم الخروج عن الدلالة من جهة كثرة الوقايح بدكون كان كمالها من جهة ان
 ان رجع لم يعلمها محتمل ان بانبته الى الحكم المجهول بد على رتبة حكم وعنان
 من ان رجع من مرتبة الحكم فاذا ثبت الحكم والظن ثبت التثبت وعدم
 اجراء البرائة واذ ثبت التثبت وجوب التمثال وعرضه العلم ولكن
 لما لم يكن التمثال بالواقع على ما هو عليه لعدم العلم به فبرء الدلالة ففقد التمثال
 في مرحلة الظاهر بحيث لو لم يصيب الواقع لكان مجزياً وبدل عنه وقا لم يصيب
 عند ان رجع بين الاحتياط او اللزوم المقتضى للحيث او لتعقباته او لقرعة
 او لادلة في المسئلة من غير قصد وكبت بد من انتهاء او تعقبات الظن والبرائة
 واذ انظر غير الظن في طر المقدمات تعين الظن لعدم كون احتمال كون غير
 طريقاً للتثبت بحسب العقار فتدبر فان قلت كما تعلم بوجه الواجب فمطلد
 الوجوب واللام في محتملات الزمنة في الامتنان بالظن لا بد من التمسك القطعية عند
 عدم الامتنان لك فعلم اجماله بما لفته بعض ظنون الجملة من اقل الفقه الى افرو
 الى الواقع لو لم تفقد بمخالفة اكثره ولا اقل من الظن والمفروض عنه تامة

دليل البراهين لا يحجب مطلقا بل هو دليل على الحقيقة المطلقة
 فلو كانت مستندة على القول بحجة الحق النوراني على القول بحجة الحق البشري
 هو مقتضى دليل البراهين لو قلنا ان لا يعقد ثبوت الحق البشري في واقع
 واقعة ان الحكم في الواقع كونه مع العلم الدجالي او الحق بالمخالفة في بعضه
 عن اكثر ما كان لا ينفك الدان ليقضي حصول الحق البشري في واقع مع العقلة
 عن العلم الدجالي كالحاصل بالنسبة الى المجرع اوسع الحكم ان ذلك المعلوم بالاجمال
 يكون في واقعة اوفر غير موله الحق وبذلك لا يؤمن به الحق في الواقع واذ ان
 النهاية بعد حصوله في المولد انه حصد في الحق وان بقي فمات على ان
 الطبيعة لم يثبت في دليل البراهين وانما الثابت بطولته هو المخالفة لقطعة
 في المقام ثم انه قد يرد الرجوع الى اصالة البراهين في وجه آخر منها ان المجرع
 الرجوع الى مطلق الحق والاثبات الرجوع اليها كمن عاينها للبراهين
 الحق ويوجب عنه بانه ان اهل الحق بالنسبة الى الخارج فلو لم يفسد لانهما لكانا
 من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 الخارج فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 ونحوه لو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 بالحق كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 من مخرج حكمه بالعلم لم يكن له الحكم عليه في حق فقيها كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 لم يكن له الحكم بالبراهين واولد عدم البيان فقيها كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة

ووجه

وجه الجزئية من البراهين لا يحجب حصول البيان به او في حجة العلم الدجالي بالتخليف
 في المقام كما سلف ويوجب عنه بان الحق في هذه الدنات والعلوم انما هو البيان
 واما عدم البيان فيكفيه عدم البراهين لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 نحن فيه ان علم اعتبار الجزئية الواحدة في رتبة البراهين فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 لحصول البيان بذلك الجزئية وان لم يكن معبراً ان هو مفروض الحكم فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 جوبان البراهين لصدق عدم البيان عنه وان كان البيان كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 الدجالي لو سلم وجهه في المقام عنه انفسه فانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 لتجرب التخليف واما على القول بالعدم فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 في ذلك فكل حكم الجزئية لا ينفك ومنها ان اعتبار واحد البراهين في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 وتحقيق الدجالي حتم فقيها كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 الجزئية كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 لحما فاما كما هو المفروض فانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 وعمل العلم بالجزئية باب الحق الخاص لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 على الفرض واعلم ان اقدم من شبه الدجالي على مقدمات دليل البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 استلزام العلم بالحق لكونه الرجوع الى البراهين في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 الدجالي حتم فقيها كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة
 على ما حكى يرد على البراهين كمن عاينها في رتبة البراهين في اثنائها فلو لم يفسد لانهما لكانا من حكم العقول القاطع بفتح العقاب بل ان نفي القطع بعد التخليف في رتبة

لا يوجب جواز العلم بالظن حتى يتبين ما ذكره بل هو ان لا يجوز العلم بالظن فيكون
 حصيد العلم به من ضرورة اوجاع كل به في عالم كهد العلم به كل به باجالة الرأية
 لا يكون منها مضدة للظن ولا للجماع على وجوب اليقين بهما بل ان لا يثبت
 بانه لا يثبت لتكليف على الله بالعلم به او بالظن الذي يقوم على اعتباره في
 يقيد العلم به فلهذا انقضى الامر ان فيه كل العقد برأية الله منه عنه وعده بوجوب
 العقاب على تركه لانه لا يثبت المذكور بقية لما تقتضيه من تعارض الظن
 فاحص من الاخبار ان الله لا يخذلنا بل لا يتركنا من حكمه بقدر عدم لزوم شيء علينا
 بالعلم كهد العلم به ولا يكفر الظن به ولو تركه ما ولو من النهي عن اتباع الظن وعلى هذا
 ففان لم يثبت العلم به على الله او جهدين وكان لنا منه وجه عنه كونه كخطب
 بعد ان كل به بتركه بمقتضى العلم المذكور وانما فهم لم يكن منه وجه عنه كما لم
 باليسلة والاختلافات بها في الصلوة والاختلافات التي قال بوجوب كل منها قوم
 ولا يمكن لنا ترك الله لثبته فلا يحسن لنا في الدين بان بانه مما يمكن بالتحسين
 فيها بنبوت وجوب صلاته لثبته وعدم نبوت وجوب الجهد والاختلافات
 فلهذا وجب لنا في غير صلاته وعلى هذا فلا يثبت العلم المذكور لانه لا يثبت بالظن وحده
 انما كماله رفع معناه واولو عليه بوجهين الاول ما اذا به في الرأية وحده
 ان الله لا يتركنا لثبته لثبته في العبادات ولا في المعاملات التي
 الاحكام الوضعية التي فيها فلا بد ان اذا تبين ان من مع المعاملات منتهى
 يمكن اثبات صحة بالاصل فكذا يمكن اثبات فاداه لثبته بالاصل مع ان العقدة

ان الله لا يتركنا لثبته لثبته في الدين ولا في المعاملات التي فيها فلا بد ان اذا تبين ان من مع المعاملات منتهى
 اوله في غير الدين بانه لا يثبت في العقدة والظاهر ان لا بد من العلم به من مصلية
 نفسه وغيره كما لا يخفى في المقام كما لا يخفى مع ان المقام في تكليف المتباينين بحسب الواجب
 لا مقام الزامه وقصد تصويبه كما لا يخفى انما من يظهر المرجع به الله لثبته
 في الرأية وحده لا في غيرهما كما يمكن ان يكون المرجع في بعض المواضع هو الله
 المثبت لتكليفه كما اذا كان التكليف متقاضي ان يبين وقته او لا يبينها على
 الوجهين لا على الوجه الاول فانه انما يتم على القول بكون الاحكام الوضعية مخرجة
 ان على القول بكونها منسجمة بجهل التكليف كما هو من المعلوم فلا بد من العلم به
 الاحكام الوضعية ومرفقة بالدين كما في الرأية الثانية فان عدم ذكر الله
 في العقاب فلهذا محبة الله تعالى عنه مما لا يخفى على كل عاقل من غير ان يكون له
 فلهذا المقام غير قابل للمحبة كالعقوبات على مذممة الله او لانه ان كان الاحكام الوضعية
 منسجمة لا يقيده في دفع الامر لو غير عدم فاعلم به صحة الواجب والحقه وانما اذا كان
 يمكن في العقدة المذكور قيد التقيد ان يقال ان لثبته ان لا يثبت عدم وجوب
 تكليفه في غير ما يثبت به المتباينين وتقتضاه انما كذا ان يقال بانه
 انما يثبت ان الله لا يتركنا لثبته لثبته في الدين ولا في المعاملات التي فيها فلا بد ان اذا تبين ان من مع المعاملات منتهى
 مقتضاه انما لا يخفى وانما ان وجه ان الله لا يتركنا لثبته لثبته في الدين ولا في المعاملات التي فيها فلا بد ان اذا تبين ان من مع المعاملات منتهى
 الا يقتضيه انما لا يخفى في باب الاخبار التي دل الله لثبته على اعتبار ما لا بد من العلم به
 انما لا يخفى في قوله لا يثبت لتكليف على الله بالعلم او بالظن ان الله يقوم الله لثبته
 لانه لا يخفى من المعلوم انما لا يثبت وان لم يدل الله لثبته على اعتبار ما لا بد من العلم به
 العقد انما لا يخفى من المعلوم انما لا يثبت لتكليف على الله بالعلم او بالظن ان الله يقوم الله لثبته

ووجوب التمثيل في سائر المقدمات فقط موقوف على اثبات كون المبدأ السكوني
السكونيات والموهومات على البرائة وكان اثبات ذلك موقوف على الطول
الذي هو مقتضى العلم الدجالي فيها فكان يقدر بحجة النفس موقوف على دليل الحق
فيها بتلك الوساطة ويمكن ان يقرر ان على وجه آخر وهو ان يقدر ان حجة النفس
في الوقائع المجردة الحكم موقوف على الطال البرائة فيها والبال البرائة فيها موقوف على
العلم الدجالي الذي لا يتقدم الدخاطة في جميع وجه فلهذا في اثبات حجة النفس
الطبع ذلك للذم لانه في الجملة افر السكونيات والموهومات او سطر خرج المكون
على حسب اقتضاء المبدأ الذي لا يظلمه ولا يفر عليه ان على ذلك ان السبب
ان يذكر اليقين الاحتياط في المقدمة الثانية لانه تميم لا يظلم البرائة كلف
فانما الثالث ان المطلوب لانه لا يوجد حجة النفس وعدم حجة غيره في الطرق
المحملة الطريقة كالبرائة والاحتياط وتوهم فلهذا في اول ذلك المطلوب اثبات
الحجة بالنسبة لا النفس ونظر الحجة بالنسبة لغيره وذلك بتقصير طرق مقدمات
المبدأ لا البرائة ففر المقدمة الثانية ولا الاحتياط وسائر الطرق المقررة
ففر الثانية وبهذا فقدر اذا اتهمه في رفقول اما المبدأ الرجوع لا الاحتياط
فلهذا في ذلك لزوم اختلاف النظام لو كان المرجح هو الاحتياط فتمت بالعرض بالبرائة
اللدزم فوضح للذم نقض الفرض اخر التمثال بالتمثيل في البرائة على العار فتمت
الفر فخره اليوم العار ولا المملوثة فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
في الوقائع التي تبين اختلاف النظام لا حجة التعليم والتعليم بمولاه فيها ولا في

زند

جنته ليدرس فيها وكون الاحتياط في جنتها موجبا لاختلال النظام منزهة لا في جنته ولا
فقدان الاحتياط انما يتصور في اذلاله الذي من الواجب لبراهم والوقايح المحمودة لا
في قبيل العبادات فالله فيها بين الواجب غير الكوارم فلهذا يتصور كونه فيها الذي يخرج
وهو خارج عن المقام فالعبادات تمامها موصلة للاحتياط ولا في قبيل المعاملات فلهذا
عبر للاحتياط فيها لئلا يلدن الله فيها اذ لا ريب في الحمد ويزن لئلا يلدن الله فيها
لئلا يلدن الله فيها واما في جنته انما فلهذا الزواجر الواقعة في الوقايح فالله فيها يلدن
الذي لا يلدن في جميعها كعدمه في كل واحد من الوقايح والوقايح في جنته واما في
نظامه كما ذكر في الوقايح والوقايح في جنته واما في جنته واما في جنته واما في جنته
كما لم يلدن كذا فلهذا احتياط في جنته واما في جنته واما في جنته واما في جنته
وشرائطها فانسان الفقير الواضع الذي في كل شيء بجميع الدول والشرائط و
الفقير الواضع الذي هو الذي في جنته كالنكت في الاستدلال الواضع في جنته
مقام الاحتياط واما في جنته غير انما في جنته واما في جنته واما في جنته
في مقام الاحتياط فهو ما في جنته الاستدلال الاحتياط في جنته واما في جنته
عزيم في الاحتياط في الوقايح المحمودة بتركها في جنته واما في جنته واما في جنته
مذكور في عبارة اخرى المتكلم في الوقايح المحمودة واما في جنته واما في جنته
كون الاحتياط فيها موجبا لاختلال النظام كما لا يخفى واما في جنته واما في جنته
فالاحتياط انما يلدن الله بالمتيقن وبالعباد الواضع فلهذا لا يخفى في عدم
الاحتياط واما في جنته واما في جنته واما في جنته واما في جنته
الاحتياط فلهذا انما في جنته واما في جنته واما في جنته واما في جنته

لا اختلاف النظام كما لا يخفى ولكن انما هو ثبوت الملائمة وكذا انما هو انما هو
 الى الله سبحانه وتعالى ذكرنا ان الله تعالى انما هو انما هو انما هو انما هو
 قد اشتهر على سبيل المثال ان الله تعالى انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 سبيل التكليف في حيث الوقوع في شدة الدخيل ما يبلغ في انما هو انما هو
 لا يخفى ان العلم من مصدر الدول الى زماننا ثم لا يطبق على علمه
 وعنه كما هو مرجع الحكم حريص ان علمه لم يزل له لعلها بالعلم
 وحجة الحق انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بالنسبة الى زمان الله تعالى مرجعها كما هو المرجع في انما هو انما هو
 من الدين ريبين يطبقون على ان المرجع هو البرائة لا الاحتياط في شبهة الو
 حريص ان الله تعالى انما هو المرجع في المقام في مطلق التكليف لا في
 خصوص الوجوب وان انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بالعلم الذي كان في المقام بل يغير انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فتجسد انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لا فرق في حجة الجماع بين كون اقوال الجميع معلوما بالوجه ان فقهائهم او
 بالحدس وانما المناط هو العلم باقوالهم وحيث قد ورد ان سبيله غير انما هو
 الحكماء وكون العمل فيه ما هو سبيله من حيث التكليف غير انما هو
 وكيف يبره دوائر الجماع فيها من الثالث عدم استكمال الدخيل

استقمة

علم

جوبه

حجب الذات في العبادات واسما لله ولا في الملائكة فلا فرق في ذلك
 ابد بين المذنبين ولا في العبادات فلهذا يلزم من وجهه عدمه والحدس الذي هو
 واضح اما الملائكة فلهذا يلزم من الاحتياط فيها عدم قصد الوجه فيها انما هو
 الاحتياط فيها لذات الله تعالى على غير وجهه وبما هو اوله لانه لا يتم فيها
 بغير قصد الوجه في العبادات كالوقوف والعتق ونحوهما مما يفرق فيها قصد
 وفيها لا يكون الدخيل في ذلك بين المذنبين من الملائكة كقصة الزوجة و
 وشبهها وكيفية الميت وقته ونحوها وانما بان الاحتياط في قصة يوم انما هو
 سلكنا في وجوبه وبما هو للميت في الدولة وفي الملائكة العبادات وفيه
 المسلمين وسيرة البرية وسيرة الملائكة مع ان سائر الخدم بعد من غتسار قصد الوجه
 وسعفة ولو سلم عدم الخدم فلا فرق من انما هو فالاصل البرائة غير وجوب
 قصد الوجه فان قلت انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 مع العلم بالتكليف في انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وغيره وبين نحو الميت قلت المرجع في انما هو انما هو انما هو انما هو
 العقل او لو لم يبره العرفية بالنسبة الى سائرهم وحيث انما هو انما هو
 حجب العرفية والعقل فالعمل في انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 اذا اوزنا استدل العرف ولكن سلكنا ان انما هو انما هو انما هو انما هو
 زائد على طريق العرف والعقل شيئا ام لا فالجواب البرائة غير الزائدة غير قدره

قد عرف وجهه من اعتباره شيئا في شئ من الكيف الذي علم منه المثال الذي
 ذكرت من قبل الاول ما نحن فيه من قبل ان لا نعلم ان شئ ان يربط من غير
 قصد الوجه في اعتبار المثال الصدق من قبل ان لا نعلم ان شئ ان يربط من غير
 سبب الدليل والبرهان والفرق بينهما لا يخرج حجة ان الاول والآخران
 المأمور به قبل تعلق الدليل به كلف الوجه فانه انما يتصور بغير تعلق الدليل بالماور به
 بدليل خارج عن ذلك الدليل كما لا يخفى فاما فان قلت كيف يمكن احوال
 البرائة في قصد الوجه مع انه من احوال الجبروت فكذلك يكون سببه بالعلم الدليل كما
 تقدم فيكون من احوال المعلوم بالدليل قد يحسن في تحصيله فيكون انما لا نعلم
 كون قصد الوجه من احوال المعلوم بالدليل لان احوال العلوم بالدليل انما يمكن ان
 يكون احد ثلث احوال او انه متصور متفوقه بحيث يمكن ان يقال قصدته لنفسه من غير
 غيره من احوال كالتفكير عند روية المبدأ وغنى الجبروت ونحوها من المسكوكات
 الوجوب بان يقال الواجب انما هو اذ غيره وليس قصد الوجه من غير قصد
 وجوبه على فرض وجوبه انما يكون على تقدير كون غيره واجبا للان الوجوب
 برود منه وبان غيره كما هو مفاد استغنائه قلت بغير ما عرفت انما هو الواجب
 غير الدليل الاول ان قصد الوجه ليس كسائر الواجبات التي في المأمور به
 هو واجب على فرض الوجوب بعد تعلق الدليل بالماور به من خطاب خارج عن
 الخطاب الذي تعلق بالماور به فلا يقع له الزوال ويمكن ان يقال ان قصد
 المستغنى عنه المصلحة المأمور به من غير غيره لا ينافي الجمع كما لا يخفى بانها انما تعلم
 ما علمت ان الدلالة التي هي الكيفية كقوله نعم اطيعوا الله سلبا على كون
 طوارق الدلالة في الضمير الخاصة كما هو المعروف المحقق عدم اعتبار قصد الوجه

لصدق

لصدق الدلالة عرفا بدونه فلا يلزم من احتسابه خلاف ذلك احتسابه فاما واما
 انه لو كان الجبروت حشبا لا غير متناهية لقصد الوجه يلزم الدور لان قصد الوجه
 لا يمكن ان يكون له معرفة بعد ان يعلم العلم والظن انما لا يقصد الدليل بالظن المتعدي
 متوقف على الجلال لا حشبا على توقف الجبروت على قصد الوجه لان الدور المحال
 وذلك واضح واما ان لا نعلم مناهات الاحتساب في الوقائع الجبروتية لقصد
 فيها امانة المبررات والبيانات فليعدم إمكان قصد الوجه فيها فاحتسابها
 سليم عن المعارض ولان في الطعنات فليقصد الوجه بغير مراعات
 الاحتساب ولا ضرورة كما لا يخفى وسادسا ان وجوب احتسابه على فرض وجوبه
 محققا لانه لا يرد في غير قصد وجهه ان لا يقدح في إمكان قصد الوجه في مقام
 احتمال على نحو الاحتساب وعلى الدليل في قصد الواجب انما يقصد الدليل
 من ان لو ذاك في حقه الظاهر كما في الصدقة لا اربع جوانب في الرابع عدم
 كون المقام محورا للاحتساب لان الدليل من المبدء غير وجوب الدليل والظن وجوبه
 فلا يمكن الاحتساب لانه لو جاز لكان باهوا في المبدء غير وجوبه ونحوه
 انما هو غير الوجوب في غير مرجح مع انه يلزم الدور لان الدليل لا حشبا على
 يتوقف على عدم وجوب الدليل بالظن مع ان عدم وجوب الدليل بالظن متوقف
 على صحة صحة الدليل لا حشبا على ما هو المفروض وجواب ان خارجا عن الدليل
 بعد حشبا او وجهه بغير تامة الدلالة وعدم كون المناص غير الظن وفي غير
 لا يلزم عدم القول بالدلالة له ووجه المناص في غيره وبذلك لا يلزم بالدلالة
 بالنسبة الى ما هو متصور وانه لا يمكن الاحتساب لاجل عدمه من غير ان يلزم

في حكمة
 في حكمة
 في حكمة

المشركين

رحمة الله

[illegible]

لخصوص مولود ما مخصوصة للقاعة فيكون اتفاقه في وقتها لا في وقتها والثالث
 انما يدور على بالدولة مع اركانها في وقتها ورسالة الاول لوجهها
 الاول ما افاد به بعض ائمة في قوله على ما حكم وهو ان التكليف لا يدور على وجه
 عدم الدلالة على ضرورة اللطف اليقيني عليه تعالى لا سيما في بعض عرصة قوله في قوله
 عليه في الغرض بان هذا وجه انشاع كل التكليف لا يكون التكليف في كل وقت
 بحسبه كما انه ما يؤخذ في الكلفة واجبة عنه في الغرض بان هذا استدلال بقوله
 الزائدة على الكلفة لا بد من التكليف الذي هو التكليف في كل وقت
 المسح على ما عليه الزائدة وعلى غيره اقدم عدم الدلالة على ان التكليف انما يشهد في الكلفة
 او الكلفة باقية في وقتها في كل وقت لا بد من الكلفة باقية في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 قوله في وقتها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وان ما توافق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في مقام الاستدلال على انه لا بد من الكلفة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وفيه مع انه يتوافق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 للتخصص بهذه الدلالة وان ما يرد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 انه ان كان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 فلا بد من الكلفة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بعض اركانها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 والدخول في الموانع المحصورة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الدخول في كل ما افاد به بعض ائمة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

على

على ان كل حكم وجوب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 اراد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 على وجه عمومات في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 التكليف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 كبر في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وفيه ان عدم التكليف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 التكليف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لا بد من الكلفة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بعث في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الحكم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 باسم الدلالة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لا بد من الكلفة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 غير حرج في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 سدد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 مع ان لفظ التكليف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 غير حرج في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وفيه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الزائدة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

نفس المعين للزمن الذي ينشأ عنه كقاعدة منسقة في حق الاستينافاد
 الموصلة بما فيه فبقوله لا قابلية للمدح في رفع حكم الترخيم في حقها لم يقب
 بل ربما يستلزم في حالتهم لتخلفهم في الملمات عنهم ولا التمسك
 والكرامة فلهذا لما على الرخصة في الفقه والرك في قولها بل من الوجهة صحي
 بتصور رفع وليد الحرج في المصلحة هو انما يعقبات بالنسبة في حكم الترخيم
 رخصة فيه فخرجت العقول في الركك الذي في ذلك الحكم الوضعية فقامت عليها
 للرفع غير متقولة لغيرها في الدلائل والشرط والسبب في الشرط من غير
 سبب او اثر في الجواز في رفع ووجه الترخيم في رفع في نفسها في نفسها
 انما هي عندنا بدليل الحرج والاشكالية المذكورة كلما انما يستلزم بدليلها
 او بالضرورة او بما جازته الحق في الدعوى المذكورة لغيرها في حقها
 المطلق الترخيم في ان وليد الحرج على القول بكونها على رخصة من نفسها في
 الحكم والدلائل في هذا في رفع او بغيره هو وبقدره في هذا الحكم
 نفسه في اذ انما رخصة في او بغيره هو وبقدره في هذا الحكم
 المصلحة التي لا تتعدى رخصة في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 في حقها ما جاز في الترخيم في رفع هو في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم
 عينة عندنا في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 الدلائل في الترخيم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 كذا في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم

بخصوص

بخصوص من يري المكلفين حكمه كغيره وكان وليد الحرج في هذا الحكم
 لما كان الاتفاق كانه وكذا في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 بل في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 فان قلت استلزم بدليل ان يكون اجماعا على عدم الخلاف في هذا الحكم في هذا الحكم
 والطور في حجب نفسه من غير ان يكون له في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 ذلك الدلائل في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 المذكورة في الترخيم في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 فاستلزم لا ما كبره لان عرض الحجب من غير ان يكون له في هذا الحكم في هذا الحكم
 هو الاستلزام في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 نفسه في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 في المقام في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 حيث في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 مورد الترخيم في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 الباع في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 قد تقدم انما في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 فابعد الدلائل في الترخيم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم
 الصالح في رفع في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم

وان كانت عمرة اذا تمت بها بطريق الاحتياط الكافي فليس
كون القائل عمرة من حيث كونها محتملة بطريق الاحتياط الكافي
ان الاحتياط الكافي يكون عمرا لانه يرجح اليه في الحقيقة صحة وقوعه
كأنه ما وقع في شخصه بل هو كالتحصيل الكافي اليه في قاعدة عقلية
والعلم الدجالي بالقائل فيه تحقق اليقين لا كونه لا يثبت
ملاحظة عدم الغرض الاحتياط الجزئي فالحق كافي في غرضه
انه ليس بالاحتياط لانه قد ترغرت ان مقتضى القاعدة بعد الله
بالقائل هو الاحتياط في جميع المشتبهات فاذا وقع اليقين في تلك القاعدة
في بعض المشتبهات وجوز الاحتياط في ذلك البعض ورتب الاحتياط في ذلك
الاحتياط في لزوم اليقين الاحتياط في ما فيه اليقين في وقوع الاحتياط في اليقين
في المشتبهات غير المضمرة بل مقتضى القاعدة العقلية نعم هو كالمعروف في الاحتياط
في الباقية كما في القائل ان لم يثبت اليقين لان الاحتياط في اليقين في اليقين
بالنسبة الى الباقية والاحتياط في ضرورة تقدير بقدر ما وان لم يثبت الاحتياط
لمعمر وبعد ثبوت الاحتياط في وقوع الاحتياط في اليقين في الاحتياط
في الباقية غير المضمرة اليه وهذا هو الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
انه يجب اليقين في المشتبهات وتعيين اليقين في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
جود المضمرة اليه وتعيينه في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
في المهرجانات والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

والاحتياط

ولقد فقهنا قبله في الترتيب الوهم وبكذلك رتب تمام المهرجانات والاحتياط في الاحتياط
وبعد بعض المهرجانات ان لم يرتفع اليقين لانه ان يرتفع اليقين في الاحتياط في الاحتياط
يكتسب الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
كلما كان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
لان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
لو كان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
هو الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
على سبيل التخييل في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
لان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
هو الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
هو الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
خصوص الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
حيث ان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

ونحوه بصيان التعريف الكائن في علمه لا يوجب التكليف والى ذات عين الله تعالى
 الكلي التكليف الجزئي في حده بخلافه ذات على الله تعالى وبصيان التعريف الكلي في
 علم الله تعالى بالنبوة لا بصيان فلهذا قيل في توجيه التكليفات فلهذا علمهم كماله في النبوة
 تمنع عدم منافات الاختيار بين تقدير الشارع بالادعاء في رتبة الاختيار اذا كان الاختيار
 اختيارا تكليفيا وان كان التكليف في الوجه كما هو المفروض لعدم معقولية التكليف بهذا
 المفروض الحكم لعدم حصول التوفيق نعم يمكن التكليف بالذات في وجهه لا بصيان كماله في النبوة
 خارج عن المقام ومنها انه انما يتم ذلك في غير النبوة كما اذا كان
 مكلفا بالوعد بعد الزوال مثله وانقطع في التكليف على نفسه بآية الله تعالى فيكون المكلف
 بالوعد كما كان قبل الدلالة لما ذكر في ان الشارع بالادعاء في رتبة الاختيار
 ما اذا ادرك العلم في النبوة فانه لا يوجب عليه التكليف الوعد في النبوة في النبوة
 ذكر ومنها ان التكليف بهذا هو الممتنع غير متحقق في النبوة التكليف فلهذا نفى ذلك
 الادلة اليه واذا لا خلاف فلهذا تكليف لهذا الشخص وهو يعلم ولا يظن ان ذلك
 ان العلم بالنبوة في تمام الجمل لا يوجب عليه فلهذا العلم بالادعاء في رتبة الاختيار
 غير متحقق بالنبوة ولا يظن ان ذلك هو التكليف فيما يات في النبوة بل في رتبة الاختيار
 في النبوة ام لا ولا يظن ان ذلك هو التكليف بعد ما يظهر الادعاء في رتبة الاختيار
 كلف يمكن التخيير بينهما وبين العلم وليس هذا التخيير بين العلم وغيره وهو كما ترى
 ولا يظن ان التام في النبوة في فائدة الاتفاق على النبوة ولا يظن ان التام في النبوة
 العقل في ترجيح الدواعي في الراجح كما لا يخفى فانها في تمام الجمل لا يوجب التكليف
 وهو المظهر في ذلك وبغير التخيير في رتبة الاختيار في النبوة لا يوجب التكليف في رتبة الاختيار
 في الطريق فقط كما ذهب الىها جماعة المدعيين وبصيان التعريف الكلي في رتبة الاختيار
 اخذ بعض الحكماء في حقه كما قال الله الواحد البهيم والحق في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى
 شيئا من حيث لا يتبعه فقد استدلوا بآية الله تعالى في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى

في النبوة

في النبوة واما عدم وجود النبوة في النبوة المذكور بعد سقوطه عند جرح الحكم في الواقع والنبوة
 باب العلم والنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة
 له ان الشارع وبما شهد لذلك بالوعد في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 النبوة ونحوه والادعاء وان في دعوى العلم بالادعاء في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 بايدنيا اليهم انما في دعوى عدم العلم بالادعاء في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 بالنبوة في الطريق انما بايدنيا او عدم وجوبه في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 الاحكام الواقعة في حقه من غير العلم في حقه من غير العلم في حقه من غير العلم في حقه من غير العلم في حقه
 اذن المطلوب هو الواقع مع كونه مورد الطريق بحيث يكون نفس تلك الطريق صحيحة كما كانت لنفسي
 الواقع فالواجب انما هو مورد الطريق في الطريق لا بد من رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 خوض في رتبة الاختيار في النبوة بعد انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة
 وبما كان في رتبة الاختيار في النبوة في الطريق فقط كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 لا بد من العلم بالادعاء في رتبة الاختيار في النبوة في الطريق فقط كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 عليه تعالى بحيث يقع تركه فهو ممنوع عنه لا بد من العلم بالادعاء في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 وبما كان في رتبة الاختيار في النبوة في الطريق فقط كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 في الدلائل النبوية عليه تعالى فلهذا استدل المدعيين بآية الله تعالى في رتبة الاختيار في النبوة كما لا يخفى في رتبة الاختيار في النبوة
 ذلك وانما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة
 العقل في ان الشارع قد ادعى في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة
 بالنبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة
 ذلك فيكون مقتضى العلم بالادعاء في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة
 كذا في ذلك هو صحيح الدلالة لما كان بينا في تعيين الحكم في العلم في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة
 العقلية في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة في رتبة الاختيار في النبوة
 ذلك انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة انما هي بالنبوة

وكنهه على غيره في الامارات فيستفاد من الكمال فيكون طريق خاص في الحكمة وهو الحكمة فقهه مع هذا
انه قد اصاب بعضهم نصب الطريق الى العلم كما بينت وسبغ جماعة كالمجتهدين وبعضهم
لقد اصاب عليه وتأخر عنه ووقع نصب الطريق الخاص الى العلم الى ان يجدوا في بعض الطرق
بالحكمة طريق خاص حسب الامارات فلهذا وجب العلم الدجالي بحجوة بعض هذه الطرق فلو
فقط كمال واحد في الامارات فلهذا وجب العلم الدجالي بحجوة بعض هذه الطرق فلو
القدر المشترك اذا كان متشكك في اوجه الطرق المتعينة على وجهه يترك عن اتفاقهم على قدر
مستزك نظر الدجالي في الحقيقة في الواقع المتشكك وما نحن فيه ليس في هذا اعتقاد بل في
يقول بل حقيقة في العدل شديد يقف آية انما لا يقدر بل حقيقة غيره في الامارات بحيث لو
شك عنه عن الطريق المجهول بناء على عدم تباينة آية انما لا يشك في حقيقة العدل يقال
بعد جسد الطريق الخاص في كنهه غيره في العلم فلهذا وجب العلم الدجالي بحجوة بعض هذه الطرق فلو
المقدسة انما يشك اعز وعلم العلم الدجالي بوجه الطرق المتعينة فيما يابدين فلهذا وجب العلم الدجالي بحجوة بعض هذه الطرق فلو
الرائد بانما ينصب الطريق لكي يقال ذلك الطريق لما هو معلوم بان ذلك انما
ما حكمه بطريقه بل حقيقة العدل في الامارات كالحجج المتعينة بل طينان افعى بالعدل والعدل
او رتبة اثبات عدالة كونه بالقطع او بالآية اخرى ولا ريب انه ليس من بابدين
اليوم الدقيق وبانه لو ينصب الطريق في وجهه في حجة ما يابدين في الطرق الخمسة
في اقام الجواز والجماع المتقول والشد في ظهور الدجالي والاعتقاد والدولة كونه الحنية
ان اللازم في ذلك هو الدقة بالمتقنين في هذه فان في غالب الامام فتقر عليه والدعا
فالتقنين في الباقي فلهذا في الدقة بانما يصح اشتد في الجماع اشتد في تقديره بحجة
وما بعد في الامارات في الجواز الصحيح والجماع المتقول لا يثبت في تقديره بحجة
والرجوع في الشك في جماعة كونه العدل لان الدقة العلم مقدم على الشك كالدقة في
في كمال الدجاليين فلهذا في الامارات فلهذا وجب العلم الدجالي بحجوة بعض هذه الطرق فلو
على منع المقدسة الدولة وقد تقدم ولما في العلم عدم كون الطريق المنسوب فيما يابدين اليوم

طريقا الى الواقع وسريريا للمقدرة التي صار ذلك سببا على المنع عن البعض لعدم الاعتناء به
تلك المقعدة انما كانت انه لا كان بناءا لوقت على كونه ليقوم طريقا الى التمثال حقيقة مع ذلك
بالنسبة اليه مع خلافهم في ذلك في نفس الامر فيكون صدور تلك التوازي الواسعة في الخارج لا
تقتضي على ذلك انها بانه ليس القياس وكونه في الحقيقة وفي حقيقة ذلك ولا بد ان كل تلك
لوجود المنع لا بد ان يكون في هذا المجدد ان السبب في جهة التماثل هو كون وجود المنع عن
العديد لا بد ان نفس الطريقة بالنسبة الى الواقع ولا بد من ذلك في الوجه المذكورة كما لا يخفى
فان قلت ثبوت الطريق اجمالا في الدلائل لا كفارة من على من غير في غير ما يطلع المطلق
فان غاية الامر انه مجرد مطلق المطلق طريقا عقليا وانما ان راعى في نصب الاشياء على طريق
بالفعل لا في مجرد الوجود معلوم قلت ان ادوت ان مجرد ان راعى وانما سبب الطريق
في جهة معلوم ولكنه مردود على مجرد الوجود في المعلوم او لبعض منها بحيث يكون الامر مردودا
على ان تسبب في بعض ذلك المدور معلوم اجمالا بالظن المطلق فيكون مطلق المطلق في جهة ما مقدة
تعيين ما هو معمول في الطرق فحين ان مجرد بعض رسم بل منوع لا تقدم وان ادوت ان
نفس الاشياء على الطريق معلوم اجمالا ولكنه مردود على مجرد واقع سبب بالنسبة الى البعض انما
في المعلوم و على الاسماء ما حكم به فقد يكون طريقا في مطلق المطلق بحيث يكون الامر مردودا على
الاسماء ولا مضار فيكون مطلق المطلق في جهة ما مقدة تعيين ذلك المدور في العلوم اجمالا في نفس
الاسماء كما هو في كل ما به علمه من جهة حقيقة انه لا مضر في المدور والادوار في اذ بعد الوجود
على الدلالة ان وجدنا المجتهد في جهة الدلائل ما هو كاشف واثبت له استخراجه اكثر الاحكام في
المعلوم انما هو انه قد يرد في جهة حقيقة مطلق المطلق في جهة حقيقة المطلق في جهة حقيقة المطلق
او مطلق وبعبارة اخرى ان المطلق ليس طريقا في عرض سائر الطرق انما هو حرة المدور في سبب
بب طريقة معروف بعدم وجدنا ما هو طريق خاص في الاشياء ما سبب في المدور في المدور في المدور
الطريق العقلي المتفاني في الاشياء و على الطريق المحقق ان تسمية له كما لا يخفى قد يرد في
الاجماع بان المعلوم في سيرة العباد في تسميته هو اتفاقية على طريق خاص و ان مختلفا في
تعيينه فصار بعض بعض بالبحر الصحيح الدلائل متفاد بعض بعض العدل وبعض بالموت
وكذا

[illegible]

والنظر المحرم عدم الاعتبار بالقياس الشديد ومع النظر المنفرد عدم الاعتبار بالمشكوك للاعتبار
ومع تقدير النظر استعق بالواقع مع هذا المذكور لا يوجب النظر بالفراغ بل لا يتقدم العلم بعدم
الفراغ كالتدقيق والنظر بعدمه والتمسك كما في الدفرغ وبعبارة اخرى ان النظر ببلوك
الطريق المحصول يستلزم النظر بالفراغ الكثرة منهم بخلاف النظر بالواقع فانه لا يستلزم
النظر بالفراغ الا اذا ثبت حجة فرد النظر في ذلك وذلك بان النظر بالواقع بالواقع في طريقه
يعلم عدم حجة كما هو مع انظر تقدير العنوان فكيف في المرتبة الثانية للعلم بالنظر بالطريق
ولذلك وبه النظر بالواقع في تلك المرتبة بالنسبة لا تقدير العنوان المذكور ومع هذا فكل طريق
يتم مقابلة له وعده في التقاليد بالنظر بالطريق وليس مقابلة له بل هو كما افاد به ثم ان تقدير
تلك المرتبة يتم بالنسبة لا المكلف فلهذا في الاستشعار لا النظر بالواقع اذا كان في منزلة شكوك
الاعتبار لا منظور عدم الاعتبار لا منظور الاعتبار لانه في تقدير النظر بالطريق باجر للتقدير
المعبر في المرتبة الثانية اذ هو مادة الاجتماع بين النظر بالواقع والنظر بالطريق كما تقدم اوله
النظر بالطريق غير ما كان في المرتبة الثانية لانه موجب تقدير الواجب المذكور ولو كانت ثابت
ان تقدير ما كان واجبا او لا كما بالعلم والاعتماد واما انك فلهذا مراتب ثلث لا تكفي
في مرتبة لا مرتبة عقيدة الادب فقدره ويجاب عنه مع انه بر عليه ما تقدم في منع
جعله اربع طرق لا الاحكام واما اقتصار على الطرق الخمسة عنه فلهذا في العلم بالنظر
الاطمين في المعبر عنه بالعلم وعرف واما انقلد الحكمه لا النظر فقام على اعتبار النظر استعق
بالطريق المجهول فان كان هو شد النظر المقوم عليه في حيث كونه منظور الاعتبار فقلنا
في ذلك القام وكذا فلهذا في كون جميع المنظرون لتمامه منظور الاعتبار في تقدير
النظر الفعلي بالتفرغ في النظر المقوم عليه ولو لم يكن بعض منها ولو اعدادا بهذه
الاشارة لم يبعد النظر الفعلي بالفراغ لان اشية تابعة له حتى المقدمات الدلالية في العلم
النظر بالتفرغ الا صفة في النظر بالطريق التي ان في مخرجانه لو لم يدل هذا النظر بالعلم

ذلك عقده فلدته ان يكون لها طريق به تتولد كالحق في انبائها والحق هو العلم بها
 اركان الدقة الطريق الحق وهو ان يتبين بالعلم والبرهان فثبت بعد المعلوم مع
 السماع في نفسهم وكون دلالة يتم مركبة اوب بالدلالة الحقيقية في حيث الهند و
 والدلالة ومع كون العلم طريقا عقليا بالنسبة الى الاحكام الواقعية ان الحق كالمعرفة
 بحيث يتحدد عنده ان ينشأ في انفسنا من انفسنا متعلقة لانه من غير معرفة الدلائل
 ان لا يتحدد ثوب العلم بها بغيره او بمنزلة حس البصر بالنسبة الى سمعه بدلا من ان
 به تدقيق كما قال بعض اوفاء ان العلم هو عين المعلوم فمنع ان يقع عن الدلائل با
 بالمعلوم الواقعي للعلم به في حكم دفع اليد عن نفس الواقع وهو لا يتولد منه نقص الغرض في علمه
 عقده وفي هذا يظهر انه كما لا يقدر المنع في ان يقع لا يقدر بمجرد من يتم لادن باستحسان علم
 طريقه يستحق بعد الطريقة في ما بعد بالنسبة اليه كما لا يخفى فثبت ان العلم طريق عقلي بالنسبة
 الى الواقع يتحدد بالذات عرفا بل لا يتحدد بالمنع وغير متغير فيه عدم المطابقة مع المعلوم
 والشك في الواقع بل هو عين الواقع على اعتبار ان في الطريق اخر الحق كاستمرار
 بالذات والطريق اخر ان لا يجد كون طريقه كجود في ان يقع به العلم بالجدول
 اسفله ما هو طريق عند الحرف والعقد ويقر عنه يتم بالكلية الخاص ان علم طريقه با
 بالخصوص من ذلك خاص به وهو ان ينسب المعلوم ثم ادرك بالدلالة به الحقيقة سندا
 او دلالة ولا يشك فثبت الدقة بعد سمان رضاه عنه في موضع منسبته ما عتاره
 وهو طريقة واثبات في ظهور الدلائل واقسم الله في الدلائل وكونها في الدلائل
 ان لا يتغير في حال الانقراض والاندلس وبالكلية المطلق ان علم طريقه بدليل عام كالذي هو
 ونحوه وهو كالمطلق ان لا يتغير اليوم كبر انما يجوز الدلائل في المنطق والضرورة وكونها في
 الدلائل ان يكون اعتبارا مسقاة كخبر عن الدلائل ثم كما كان لم يكن حاسنا
 المقسم في الطريق كالمطلق في حيث الاتصال الى الواقع به من غير انفراد الكثرة
 وروية كثيرة في العلم بغيره حتى عقده انكف عن رصانة الواقع الاول فلدته

في كونه

في كونه طريقا الى الواقع وسما في انفسنا في انفسنا العلم بكونه طريقا في تقدير الواقع عند
 ان يقع انفسنا او عقده ان العلم بكونه مع ان كان عدم الدقة في حقه مغف في سلوك
 الطريق يعقل عنه وكون موداه بدلا مسقطا الى الواقع عنه انكف بغيره ربا منزلة
 الواقع ولا يرب ان يجد ثوبت هذا الدرس في ان يقع بكونه سلوكا في الطرق والدلائل
 سواء كان مجهولا مسقطا او عنه لانه لو كان العلم حكما واقعا ما تولى بغيره بدلا كما
 ان مؤثر كالم في الظاهرات الواقعية بكون حكما واقعا او في حقيقته امثلا فكون
 مدرك قد سمان في كونه مثله بجود ان يقع حكما واقعا للمكلف في قول مدرك الكتاب
 الواقع في مرتبة انية منه بدلا مسقطا عنه لان قوله مثله مستقلا على حدة ولذا
 لا يقر عنه بالاحكام الواقعية ان توبة وهرات فتمت عليها بصورة انية ووجوب ان
 كجودك على بجا معلومة بها تدارك معلومة نفس الواقع عنه عدم الدقة والدلائل في حيث
 معلومة الواقع على المختلف وهو يقع على ان يقع عقده كما لا يخفى ويظهر ما ذكرنا ان
 واعد بعد سمان في كونه الذي هو ليس بالذات وبالكلية في كونه سلوكا
 بالواقع لان في كونه سلوكا واحدا بعد المعلوم ثم انفسنا بالعلم وبالطريق
 القصد كما يشاهد في كلامه المستدل المذكور فورا انه وراي نفس اذ هو الواقع وكونه
 العلم بنفس الواقع ولو في غير طريق موداه اليه لو كان حكما بكونه موجب للبرهان
 كما ذكرنا لك العلم بالذات المحسوسة بعد العلم بجود طريقه اليه في الدلائل
 وان كان له العلم بالطرق عقليه كانت او شرعية في حيث الطريقة كما هو المقرر
 المتفق في العلم بالطرق الى الواقع لان في حيث الموضوعية والقيود الواقعية بها في المحسوسة
 والشعورية لادن على ذلك مع قطع النظر عن لزوم نوع في انفسنا انما يقاس
 بالعلم بالحق اليه في الواقع وينتسب اليه بالبرهان على تقديره في حقه كونه
 على انفسنا الدلائل في الطريق قطعا بحيث لا يحد منه كونه في الطريق بعقلية
 او كونه انفسنا كونه في الطرق الشرعية هذا مستقلا للطريق ولكن كما ثبت

اعتبار البدية عن الواقع عند اختلف في الطرق الشرعية للتحقق للامانة عن عدمه فكلما
 حكم بطرق العقلية في حيث يقع بالترتيب وحسب البراءة في مقام الدلائل والبراهين
 يقاس بالبعد الطريق اقول نعم انما يثبت هذه الحقيقة بان كان العمل بالحق في حيث
 الشائنة اعلم ان هذه الحقيقة لعدم تاشرف في بعد الواقع في حيث هو على هذه الحقيقة في
 بل لا يخطئ اليه الحقيقة ولعدم المقاس في حيث لا يثبت هذه الحقيقة وقد يقع في هذه الحقيقة
 على ما ذكر في احوال صحيح بان لا يمكن التكلف في مقام الدلائل والتقدير البراءة بان
 الواقع يستند بالمجربة والمقبوضة انما لا يمكن ان تارة في طريق موفقة اليه الطريق
 على تقدير المقصود ثم يستند بالطريق على علم اعتبارها في خصوص كونها مستند
 تحتها في العمل بانها تارة لا تدعى وانما في حيث لا تدعى متفاد وانما تارة
 انما لا تدعى اعتبارها في حيث كون العمل بها غايته تامة للبرائة لا بعد من الواقع
 مستويان ولو لم يكن في احدتها كما هو في الدخول كغيره في الدخول ولو لم يكن متفاد
 في الواقع بالواقع الذي هو عين تقدير المقصود ثم يقوم مقام العمل في الطريق يقوم مقام
 العمل به في كون العمل بها موجبا للبرائة نعم كما يقدر الله العلم بالواقع او بالطريق موجب
 العمل بالبرائة والظن بها موجب الظن بالبرائة وحيث لو لم يكن في تقدير ذلك في الطريق
 على تقدير جهات وسبب في تقدير الظن بالبرائة ولا ترجح للظن بالطريق على الظن بالواقع
 كما توهم في سبب مقتضى البرائة والدلائل المذكورة انما هو الحكم على عكس ذلك لان
 الواقع الذي هو العمل بالظن اوله الحكم بمقتضى تقدير على احوال زائدة للطريق الذي
 هو العمل في التكليف ولو لم يكن في احدتها في الدخول كغيره في الدخول فمقتضى الدلائل
 قد حوزت به خبر شريفة وتفسير من لا يجوز الدخول مع اجماله واختصاره وقد اورد الله
 على الجواب المذكور انصارا لاوله تارة بان من حيث ان العمل قد يثبت ان العمل
 الظن بالطريق في لعدم الدلائل هو كون متعلق الظن هو لغير حقيقة الطريق في نفس الدلائل
 بمعنى انه حصل الظن في كثرته مستند يكون العمل العادل حجة ولو يقع في الواقع في

نفسه

نفس الدلائل مجرد ان يقع او باسقاطه وفيه امر في الطريق والبرائة في قوله ان الظن بالواقع
 موجب الظن بالبرائة والظن هو الطريق او طريق او طريق انفس الدلائل بمعنى ان الظن
 بالطريق موجب الظن بالواقع لانه في التكليف او طريق او طريق انفس الدلائل بمعنى ان
 على ذلك ما فرغ وحيث لا تارة لك لان حاله على ما ذكر هو الحق بعد فرض الدلائل
 بين الظن المتعلق بنفس الحكم او طريق او طريق انفس الدلائل بمعنى ان التكليف حجة
 الدلائل مستند والظن حجة الظن وكونه مستند في انما هو ان الدلائل مستند انما كانت
 يمكن وانما هي غايته انما تكون اقدارها في الدلائل والبرائة في الدلائل على غايته
 تكليف على فاضل من الدلائل في الظن بالطريق هو الظن بكونه واقع في مقام العمل بكونه
 مرجحا ومسلما بالبرائة في التكليف بحيث يجب عليه العمل بان يكون اليه في رتبة العمل
 وكذا الدلائل بالبرائة او البرائة الظاهرية بمعنى ضرورة التكليف في التكليف كالحجب عليه
 الدلائل مرجحا والظن انما يستند بغير الدلائل في الواقع ويجب عليه ان يكون في رتبة العمل
 على قدر البرائة بعد الدلائل باب العلم والظن فالحق بالبرائة في الواقع فالظن بالعلم او
 بوجه كان يكون حجة خبر الدلائل او في رتبة العمل تارة تارة الحقيقة مستند في حيث هو موجب الظن
 بالبرائة الظاهرية بالعلم المذكور لان تقدير الواقع قد يكون في طريق معلوم او مطلق عدم
 صلاحية الطريق بحيث يجب فوجب في الواقع عن كونه مطلقا لان راجع كالتقاسم والبرائة
 على فرض الظن بعدم اعتبارها مستند فذلك بعد الدلائل بعد الدلائل بعد الدلائل في حيث هو
 مستند في مقام العمل والدلائل لا تدعى تقدير الواقع في الطريق على كذا هو من
 الوجه الدلائل في الدلائل بل لا تدعى خبر الدلائل في تقديره فيكون الظن بالعلم او
 احوال كان او في حيث هو على بالعلم او في رتبة العمل بالبرائة بعد الدلائل
 المذكور كدفع الظن بالطريق فانه لا مانع في كونه مستند في مقام العمل والظن بالعلم
 العمل به مرجحا للظن بالبرائة في كونه مستند في مقام العمل والظن بالعلم او في حيث هو
 او لكان انما هو لولم تقدر بالبرائة هو ما تارة الحجب في لعدم التحقيق المذكور لكان

يكون

مقتضى دليل الدلالة اعتبار الحق بغير العلم بوجوبه بالحق والحق هو كونه
 الاصل والادارات بما حمله ان يتكليف بعد ثبوت احد الدلائل ولعلم بعدم
 سقوط الواقع عما هو عليه هو بقاء الواقع في الذمة وتوحيها صليته للدلالة على
 ما هو عليه لعدم إمكانه بالنسبة الى التكليف وان مقتضى دليل الدلالة بالمقدمات
 ليس الدلالة على الحق بسقوط الواقع وواقع الذمة منه لا اعتبار به باتيان بعض
 الواقع وفي حقوق جزاء من مطلق صحة بانية لنباء مستند على حكم الحصر كذا والمقتضى
 الحق لا ينفك بالواقع فالعلم على طبقه في جهة الحق بطريقه للواقع وجوب الحق بسقوط الحكم
 الواقع للعصر في الذمة والفرق في ذلك بين كون ذلك الطريق المطلق صحة الدلالة
 الحق النقيض بالواقع مضيد للحق بالواقع لو كان او لا يكون مضيداً للواقع والواقع فان
 الحق الواحد في دليته باعتبار ما يكتفي في الحق بالسقوط والواقع والواقع بعد
 ثبوت كون دليل الادارات هو البديل في الواقع سقطا عنه عند العلم بالواقع والواقع
 في سرعة الحكم وكما في ايريا بالنسبة الى التكليف بحيث لا يجب عليه العلم به في
 مقام الدلائل فلهذا ان الدلائل والواقع على طبق ذلك ما هو معلوم بالثبوت
 عن الواقع كدلائل في مقام الواقع مستند بوجوب العلم بالسقوط الواقع وواقع الذمة عنه
 عند الدلائل سواء كان مضيداً للحق بالواقع او لا كذلك الدلائل والواقع على طبق
 ذلك ما هو مطلق البديهة كقولكم زادة مستند بوجوب الحق بالسقوط عند الدلالة
 سواء كان ذلك المطلق البديهة عن الواقع مضيداً للحق بالواقع لو كان او لم يكن
 مضيداً للواقع ولا ينفك بعد ما طي بديهة عن الواقع في دليته فالدلائل ما بديل علمها او
 طي يستلزم الحق العلم بسقوط الواقع او الحق جريه كما ان الدلائل نفس الواقع علمها
 او طي يستلزم العلم او الحق بسقوط الواقع فطرح ان الحق بالسقوط الدلالة عن جهة
 الطرق والادارات يكون مثلاً الحق باعتبار ثبوتها اثر حكم الظاهر في مقام
 العلم بحيث لو علم بها بوجوب الحق بسقوط الواقع الذي هو مقتضى دليل الدلالة

بعد

فقد اعتبر الحق بالسقوط في دليل الدلالة والفرق فيه بين كون ذلك الحق مستنداً في
 الحق بالعلم بالواقع او في الحق بالعلم بالواقع كما ترشد بر آقسان كان مبدأ البديهة وحيد
 البديل بالنسبة الى ثبوت رفع سقوطه عنه وسقطوا اجماعاً بين الطرق اثر بديهة اليوم
 واما طرق ايشك بعد الدلالة في تعيين ما هو بديل في الواقع من بين الطرق فالدلالة
 كما ذكره رة بمغزان الحق بما هو بديل في الواقع وجوب الحق بالسقوط كما في بعض الطرق
 ونظرة كما اذا اشتهت البديهة لا يقبله اثر بوجوب الواجب الواقع المجهول ثبوت رفع بين
 الجوانب الدورية فان الحق يكون احد جانب في الجوانب هو ذلك الواجب المعلوم
 اجماعاً بوجوب الحق بسقوط ذلك الواجب عن الذمة بعد ثبوت البديهة في ذلك
 الجانب كما لا يخفى والدلالة رة ليس قائلاً تلك المقالة كما تقدم في مندرجه العلم اجماعاً بوجوب
 الطرق والحقان بئسك في احد البديهة فالحكم يكون الحق ما بديل بوجوب الحق بالسقوط
 مستند لان الحق بجهة بديل ثبات بديهة بوجوب الحق بالسقوط لا مستند بجهة
 الدلائل بئسك في احوال البديهة بديهة الدلالة وهذا مقتضى دليل الدلالة
 على تقرير المذكور انا ينهض الدلائل اعتبار الحق في الحكم الفروع بالعلم بالدلائل
 اعتبار الحق استعني بالطرق في حيث يجب له بعد استدلاله للحكم الفروع واجب
 العلم ويجعله قائماً مقام العلم في ذلك والدلالة في الطرق اثر بديهة ثبات
 وجوب عن الثاني بما حمله منه استور عن حصول الحق بارة كائنه اشتهر له عند
 الدلائل نظراً الى ما استند في استحداثات وآلا لا بد منها مستند في فرض وجه اشتهر
 على المطلق انما وجه حيث ان استيعابها الدلالة الخاصة كانت ادلتها كالدلائل
 والاسيرة على جهة الدلائل والادعاء وحقيقة بالعلم كالدلالة بغير الحق في اسناد الدلالة
 تحت ادعائه فحتمه ولم يعبر به بل في مذموم الفرق بين الفروع والدلائل على
 مقتضيات دليل الدلالة والواقع في مقتضى كفاية تكون في العلم عن جهة التكليف
 الواقعية ولا تكون مسئلة العلم كونه مقتضى دليل الدلالة هو العلم بالحق كما لا يخفى
 حضور الفروع على ثبوتها بغيره ونفك اجماعاً على عدم صحة حق بعد الدلالة العقلية

واشتد ونقد الدجاج وانما يصدق الظن في هذا التوفيق دو بعينه وانما لا بد ان
 حصول الظن منها بعد محبة الظن في هذا التوفيق مع تسليم دلالة دليل الدليل على
 المحبة لا بد من ان كان لا يصدق دليل الدليل مع حصول الظن وتارة يصدق الكبر في
 اعتبار ذلك الظن الواحد منها لا بد من ان يكون المشتبه في غير ما كان المانع والمنوع
 والمرجع فيها لا يتاخر الظن الدقيق لا يتقدم الظن كما تحقق في هذه احوال عدم
 تامة ذلك المرجع فانظر في اتمام الكلام في الظن المطلق المتعلق بالاسماء والاصناف
 واما الظن الخاص المتعلق بها فما كان الظن فيها مستلزما للظن بالباب المذكور في
 فقد عرفت حاله في الظن المطلق في اعتبارها بحال دليل الدليل في الفروع
 في باب الاستدلال وبالجملة لا يمكن ان يكون في التبعيات والتبعيات فاتباعها
 ملازمة اوله باعتبارها فان كانت في الدلالة لينة لا بد من ان يكون في الدلالة
 بالمتيقن والمتيقن هو اعتبار الظن الخاص في الفروع فقط وان كانت في الدلالة
 التلقائية بحيث يتصور فيها علوم او اطلاق او عدمها فان مرجعها في مقدار التمسك
 وعدمه قد برر الدلائل في ان شدة دليل الدليل قضية حتمية او كلية ولا يتغير
 الدليل من غير قضية مع بغير خارج او جزئية او مرجع خارج الدليل في اشتراكه فقط
 يمكن فروجه القائل عن المحبة مع ان الدليل العقلي لا يقيد انقص في هذا مقام
 الدليل في الدليل في التقييم هنا فنقول ان التقييم في الظن قد يكون باعتبار المكان
 الظن سواء كان في الجتهد او القصد وقد يكون باعتبار الدلائل في غير الظن في
 سبب وادارة حصل وقد يكون باعتبار الرتبة في سواء كان قوتها او ضعفها او
 متوسطا وقد يكون باعتبار المتعلق والموضوع في الظن سواء تعلق بالامر الدنيوي او
 اصول الفقه او اصول الفروع والامور عات الدلائل في الدليل او الفروع في الفقه
 بالبحث هو التقييم بحسب الدلائل بالبنية لا يتعلق في ان لا بد من ان يكون الدليل
 وتاما التقييم بالبنية لا سواء اصل الدليل في الدلائل في خروج الظن منها عن شدة

وليد

وليد الدليل بحسب مقتضاته ولا يتغير لينة لا نفس لها كماله مولية والفوعة
 فقد تروا با اعتبار المكان والظان قد يترك الدلائل خارج عن التقييم وانما يجب
 الامور العقلية والرتبة فلا يشارك في التقييم باعتبار الدلائل والامور عات
 ان في اذ اذن الدليل شخصيا وسببا ولا بالبنية لا هو موضوعات الاشياء بل في
 ولا بالبنية لا هو موضوعات الاشياء بل في ان في انه يمكن ان يكون الدليل
 في واحد واحد في اسناد الفقهية المشبهة وهو اسناد بالدليل انقص ام لا بد من ان
 في نوع الحكم المكلف بالبنية لا اغلب في اداة التقييم وهو اسناد بالدليل
 النوع فاشترط في هذا رتبة في شدة اعتبار الدليل شخصيا بالاعتبار
 لك انما يتبين على الجاهل البرائة والاحتياط المذكورين في المقدسات لا بد من خروج
 وزوم احد وادوم اذ لا يطل بها لانه جازية بمقتضاته في مسئلة واحدة لان
 بالبرائة او الاحتياط في مسئلة شخصية لا يجب الخروج في الدليل ولا بعد الخروج
 كما لا يصدق برب الدجاج على عدم كونها مرجعا بعد الدليل وقد مر في مقتضات عدم
 تامة الدجاج خصوصا اذ فرض الدليل شخصيا لانه اذا جاع دل على عدم جواز الخروج
 في الاحتياط والبرائة في مسئلة واحدة مع ذلك كمال الدليلين لا وجوب الاحتياط
 في التهمة التامة والاحتياط في قيد الدليلين لا البرائة في التهمة الوجوبية ثم قل في فرض
 تامة الدليل انقص المكان مقتضاه وجوب العمل بالبنية في التمسك حصلا
 الظن في خصوص المسئلة كما تعلم في عدم الفرق في اعتبارها بين الدليل والظان والاول
 اقل اعتبارا من ثمة الدليل كما يتبين على المنبر المذكور لك يتبين على آثرين اقرين الدليل
 ان يكون متعلق العلم الاول بعد الاول الدليل هو بقاء نفس الحكم الواقعة فعلة
 حتمية جازية ان الدليل بمقتضاته في عدم جواز الاحتياط والبرائة في مسئلة واحدة
 يتبين وجوب العمل بالظن فيها لا وجوب صدور نقد وجوه في المكلف بغير الدليل

عز مقتدر مع حكومته يعتقد انهم بحجة الحق كما في تقرير الدقة لدن الحكم بالملذنة
 بين المقدس بين و انهم في كل قاس هو يعتقد فقط ان الحكم في نفس مقتور وكبر
 شرعا او عاديا او حيا كما لا يفرح في ما يعتقد في هذا القياس بالترتيب في المقام عز
 هذا المكلف من حيث انه يعلم انه لا يعتقد بالاعتدالات المذكورة ولا في هذه
 انه يعلم على الحقيقة بضرورة يجب عليه بعد ما يظن ان حكم بالنتيجة من حجة الحق لهذا
 المكلف منكم بل يجوز ان يظن عدم حكمه بغيره عن حكم شرعي وان لا حكم
 فكيف ذلك عن في في المقدس بين والدقة حكمة المقدسات في الاعتدالات لا يظن في الحكم
 بالنتيجة هو لا يشر في حجة هذا التقرير لا بان يقارن البناء في جميع اقسام
 في النتيجة على حكومته يعتقد ان ان تغير بالكشف والحكومة محو مطلق بان مطلقا
 في ان يغير حكومته يعتقد في قياس الذر يكون الحكم في انصاف والكبر هو عز يعتقد
 في شرع او عاديا او الحسن مثله بالكشف كما في قياس في اقسام الذر يكون الحكم
 في المقدس هو يعتقد بالحكومة وفيه ان هذا المطلق عز بات ولم يدعه احد ان يقارن
 ان تقرير المكلف لا يشر على عز يعتقد عن الحكومة بالضرورة كعليه الاشارة او على
 تسليم حكومته يعتقد الادانة بعد ملاحظة الدقة بقدرة انما حكم بان الحق حجة الله واما
 انه حجة عنده فلا بد من حكم انه حجة عنه ثم يبرح وفيه ان كذا المنزلة فاسد لا الدقة فلا
 تحقيق في موضع في المقدس بين بحسين والقياس الحقيقيين واما ان في فلدنه لا يفرق لدرجة
 العقاب بين حجة الحق عنده او عنه ثم يبرح بعد العقاب بعد ملاحظة الدقة كحكم مستقلة
 و يجوز ان يكون الحق حجة ومنه ما للبعد بالنسبة اليه لا المكلف كما تقدم هذا مع انه يرد
 على هذا التقرير ما اورد عليه في ما يخالف في ان الحكم في حوجه المصلحة في ارجح وانما يتم
 ان مقتدر الدقة على هذا التقرير على فرض ثابته هو التقييم في حيث المولد والذرة
 في حيث الاسباب والكرامة يجوز ان يعتقد بعد الدقة حكم بطريق الكشف بان شرع

محمد

جهد وصف الحق الامد في سبب في مرتبة ما حجة في جميع موانع الحق هذا واما
 يتمح كون مقتدر الدقة هو حجة وصف الحق واما اذا كان مقتضاه حجة ما يفيد
 الحق نوعا في الطرق والامارات فيز التقييم بحسب المولد والله تعالى يحب الكتاب
 والارباب ان يعتقد بكشف عن ان في اربع حجة طريقا في الطرق مقتدر الرتبة
 مع مراتب الحق حجة في جميع موانع الحق وهذا اذا لم يظن الدقة نوعا واما اذا
 لوحظ شئ فلما كان جواه في هو كذا احد واحد في المولد الحق في مقتضاه فلا يفرق للتقييم
 الدقة في حيث المولد وفيه كما لا يخفى ولا الكتاب والارباب فان قرر ذلك الله
 البار في حضور المولد على حكم الحكومة انما يفيد حكم يعتقد بحجة في حق وصف الحق
 في ذلك المولد فيكون مقتضاه انهم فيها لا الكتاب فلا ذكر في ارجح ولا ارباب
 فلدنه لا يجوز اجتماع مرتبتين في الحق في موانع مقتضاه مقتضاه الارباب والترديد فيها كما لا
 وان قرر على جميع المكلف الذر مقتضاه هو حجة عليه وصف الحق ولو في حق فوفا
 او حجة الطريق المقد للظن نوعا ولو ضف منه عند ان اربع يكون مقتضاه الدقة
 بحسب الكتاب والارباب معا في في الحق فالك فالثقت ما ذكرت في التقييم
 وجه الحكومة في حكم يعتقد مستقلة بعد الدقة بوجوب الدقة الحجة في غير كشف
 حكم شرعي مستند للاعتقاد بين حكم العقاب شرع في هذا خرب للملازمة فقلت
 او لدان الملتزم بين الحكمين كما قرر في حجة انما يكون مع كون المولد على هذا
 كان المولد فابعد الحكم انما هو المولد في حكم ولا يكون الذر لا يكون فابعد الحكم المولد
 المولد كسفي الدقة والمصلحة اللتين لا يمكن للارباب في الدقة والارباب المولد
 فيها بحيث ثاب على نفس مقتضاه الدقة في حيث على نفس مقتضاه الدقة في حيث
 الى التواب والعقاب المترتبان على الواجبات والامارات المراجعة للمولود

كما قر في قد قد تدزم منها فها ان اوجب دعوته في الدلالة والحق بعد
 تحقق الادوار والنواميز في ارجاعها في الحكم المجزئة في ربح كبحث وحيث
 التكليف الا ان الترتيب عليه اثواب او عقاب بد شرير يتغير العقاب
 لا على وجه الكشف كبحث لو وقع به خطاب في ربح كبحث في اظهر ان
 يعرف الدلالة والذات لذاته بغير ترتيب اثواب او عقاب للشرير فلكل
 اوجب في كيفية الدلالة والذات فان العقاب يتغير بان كيفية الدلالة في قول
 الدلالة قبل الدلالة هو العلم وبعد الدلالة هو العلم من ان لا يخرج في ربح
 بذلك الوجوب فلو كان حكم العقاب في الدلالة والذات لا يكاب بولر الرار من
 ندمانا فادب شرع في ثباتنا سلفا التدزم في جميع الدلالة ان يستمر حكم
 العقاب حكم شرع في كل مورد بحسبه فان العقاب ككشف حكم في الدلالة في بعضها
 حكم حكما اذا سافر في جهة كنه عن مصدرة او مسددة في مستحق حكمه بوجوب
 الوديقه ووجوبه في كل واحد منهما فها ان حكم العقاب فيها حكم اذ هو كبحث في ثواب
 على العقاب او تركه ويقع العقاب على تركه او العقاب فذلك حكم شرع التدزم
 يكون على وتره في خطاب ارجاع بوجوب رد الوديقه ووجوبه في كل خطاب
 ككشف ككشف اذ هو ترتيب عليه اثواب او عقاب وفي بعضها حكم في جهة ككشف
 عن المصلحة او مسددة بغير جهة عدم المناص والاضطرار ككشف في جهة ككشف
 فان حكم العقاب بعد الدلالة بوجوب العلم باليقين وكفاية التثبت في النظر في جهة
 وهو مسددة في جهة الدلالة وعدم انوار الدلالة بوجوب العلم باليقين في جهة ككشف
 في التقاليف المعلوم بها فها في كل ارجاع بوجوب العلم باليقين في جهة ككشف حكم
 الزم الدلالة في كل عدم المناص بغيره لادارته بولر ترتيب اثواب عليه كما في
 ندمانا في بعض من ثباتنا قدساره ثم قد قد في ذكرنا في ثباتنا الدلالة في ثباتنا

في ظاهر

في كل ما يعقدهم كفاية الدلالة انه لو تشكك في طبق العلم به الدلالة فذلك الدلالة
 بعد كشف الخلق من الدلالة في كل ما يعقدهم كفاية الدلالة انه لو تشكك في طبق العلم به الدلالة
 انصار ان الدلالة في كل ما يعقدهم كفاية الدلالة انه لو تشكك في طبق العلم به الدلالة
 المدكور وما نحن فيه ليس في هذا العقيد كما في الدلالة انه لو تشكك في طبق العلم به الدلالة
 انصار في حيث قال الدلالة في اثبات التدزم بين حكم العقاب شرع اذا في واقعة
 حكم في العقاب على اثر الدلالة في جهة خطاب شرع حكم في جهة ككشف في جهة ككشف
 فائدة التدزم انما يكون في حكم العقاب في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 فائدة اعظم في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 العقاب والذات بعد في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 العلم بعد الدلالة ليست في موانع التدزم بين الحكم في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 الراتب في الدلالة في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 كما في تقرير الحكمة او مرجع الدلالة كما في تقرير ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 المصلحة في المحصورة الجزئية لبعض فارجع او المحصورة الكلية لبعض فارجع في جهة ككشف
 في طرف الدلالة لعدم مقتضى في القام من بعض الجزئية او الكلية فتشكك في الدلالة
 والدلالة في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 كما في خلاف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 الحكم هو اظهر في نفس الدلالة في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 وانما الدلالة في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 على تقرير ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف في جهة ككشف
 لتعظيم في الحقيقة لغير الدلالة عدم المرجع لبعض الخلق على بعض في جهة ككشف في جهة ككشف

الرجح بل ترجح على الجميع شيئا لما كان اتهم بهذا الوجه يحتاج الى ذكر ما يصح
 للرجح والتعيين واليكما قطع وقد ذكرنا تشخيص التعيين وجوه الله كون بعض اوله
 الظن هو التقدير بمتيقن بانسبة لا غير فان القاعدة بعد ما كان له دليل او لفظ الكائن
 في الحد يمد مجلد لا سلكا له دعاءا من حد ذلك الظن على ما هو متيقن بشيئية لذلك الحد
 او اوجه ذلك في بين مشمولاته ومصاديقه التقدير او تعلم او تدبرها بعض والرجح في التقا
 بمنزلة بعض اوله الظن اذا رجع في غيره لم يرج تعين بهر كما لا يخفى وان الدلالة با
 المرجح با هو مرجع بعض في الظنون الذي يكون كاف في استنباط اكثر الحقيقة منه بحيث لا
 يلزم في الرجوع الى الحد في غيره بعد الالتزام به قد ذكرنا انه لا بد من كون الدلالة في التعيين
 والمرجح ثانيا هو موجب التعيين والرجح بعد الدلالة وبلد خط الدلالة لا ما وجب في ترجيح
 ولو مع قطع النظر عنه لدل الظن الذي ثبت التعيين فيه في هذه الحقيقة بغيرها فاف
 لدلنا سلك كما لا يخفى وجب في وجه ذلك الظن الذي بهذه الشبهة مع كونه بقدر الكفاية
 كما هو المفروض في تقدم بيان دليل الدلالة لدل في مقدامة الدلالة لربط الحد والظن
 الخاص الكافي كما وادركه كونه في التقدير ان اردنا بمتيقن بانسبة لا بعض الظنون المتيقن
 في حيث القوة او في حيث الظن بالدعوى روية انما يذكر ان فيما جاز استقلاد ونحو ذلك
 الدجاج والدفاق على اعتباره بان يقربا اعتبارا له كس في تعين باعتبار غيره اوله
 يقتضيه وروية مع ان الدجاج ممتنع ولم يدعه احد ولو سلم فلو تشدد في غيره من غير
 ان مسئلة ليست في الحد التي ترفع فيها الدجاج المصطلح الذي ساء اعتبارا له على كس
 عن حد المصطلح ثم ادركه كما لا يخفى وان اردنا به انحصار متيقن في حيث قضا كس
 الظنون والادارات على اعتبارها فانجزة في نفس الحد اما هو او غيره وفي التقديرين
 فهو مجرد عن اعتبارها قدر متيقن بانسبة لا غيره وفي اوله ان اكر في هذه الشبهة
 والامارة قام على اعتبارها سائر الدلالات حتى يتبين بها حلا للملكة وثانها

وثانها ان يتيقن بهذا المعنى لا يتم على تقدير كس فانه لا كان بناء هذا التقدير
 على كس العقد عن اعتبار الظن لم يوجده لئلا يكون معاديا لشيء من الظنون
 الفرعية لا الدورية فافانجزة في حد في نفس الدورية من الظنون الفرعية والظنون الدورية
 الدورية انما تقرب بالدلالة كما رتبه فرض في اقام قيام جميع الظنون على اعتبار الظن كما
 في اجز العدل الذي يمد له من مثله بالكل المجهول حجة في الواقع هو الظن المقوم عليه فهو
 والدلالة غيره في الظنون القائمة فلو لم يرد في الدلالة في شيئا من يكون متيقنا في الدلالة
 لدل المجهول الا انجزة من الظنون القائمة المتعلقة بالدلائل الفرعية لا الظنون القائمة
 المتعلقة بالحد الدورية التي في حيلتها ذلك الظن المقوم عليه لدل في مقام على اعتبار
 سائر الظنون والحد على كس فهو على كس كما لا يخفى الوجه الثاني في قوة بعض الظنون بانسبة
 فان احقق بعد ذلك ان القاعدة بعد الدلالة انما يتناول العلم الدجالي بالدلتيا ط
 وان روي اليه عننا لا يصح مانع اخر كما ترى كيك بان الدلتيا بالظن القوي سلك على غيره
 في الظنون الضعيفة كما يكيم بان العلم المقصود مقدم على الدجالي عند الامكان والدجالي
 مقدم على سلكي الظن عند عدم المانع فلذلك ان يحكم تلك الحقيقة عليه لم يجز على غيره
 وترجح الرجوع فيتع وفيه اوله ان الرجحان والظن لهما طرفان معنيان واحد وهو ما قوة
 العلم واوله وهو ما تحت تلك الوهم وما بينهما صور تلك صور تلك كقوة متفارقة
 في حيث الضعف والقوة يكون كس سابقة او لا سابقة لا الدلالة وجب فانما ان
 يتعين الحقيقة بالقوة الحقيقية الذي لا قوة فيه فلو نادى رغبة الدلالة فلا يشك منه الحكم
 الفرعية قدر الكفاية او الدلالة في نوع الدلالة في اتهم في شيئا من الحقيقة مشمولها جميع اوله
 الظن الدورية الدلالة انه يمد عليه او لا في شيئا من حاصلة عدم الامكان تعين
 الماهية بالظن القوية الاصله فافان عدم انصافا في حيث الضعف والقوة لدل

القيام به قد بر وعي انك ان اقرينة له رورز الواقع او بدل له موجب
 الدفعية بعد اولية الدفعية كما في الشوك البدوية فان الدفعية او ادراك مصفحة الواقع
 من حيثها واجب فان قلت فرق بين المقامين بوجه العلم الدجالي في المقام قلت
 العلم الدجالي بالتكليف والبدل سبب العلم انما يبرهنه لوجوب تفرغ الدفعية
 في سرقة ذلك هو لا يجوز مصفحة الواقع او بدله كما تقدم وثانيا ان الشوك الى
 العلم انما لم يثبت انما يجب ادراك مصفحة الواقع او البدل اذا دل العلم بالقيام عليه
 على حقيقة وطريقة علم حال الدفعية والبدل او حال الدفعية فقط لدن جردان رخ
 للطريق بغير العلم مع مكان المناقشة في حق حال مكان الشوك في الطريق بالتكليف
 عن مصفحة في شوكه جازية لمصفحة الواقع عنه عدم الدفعية فيكون الشوك الواقع عنه المناقشة
 فاعلم على من طبق العلم انقوم عليه في وجه العلم بالواقع والوجه في مصفحة او با
 بدل او ادراك مصفحة الدن ذلك العلم انقوم عليه فيكون في حاله خارجا في
 الشبهة وعن النقطة الموقفة في ذلك وانما ادول العلم بالقيام عليه في حقيقة في خصوص
 حال الدفعية كما هو الجواب عنه فليعلم ان يكون في نفس الدن مصفحة تدرك
 بها مصفحة الواقع في تميز في العلم ادراك مصفحة الواقع او البدل لدن انما في المصفحة
 بطريقة الطاق حال الدفعية او بالحق لا اشرع وعي القدر في لا يلزم وجه المصفحة
 منها انما تدل فواضع لدن الطرق العقدة طرق قد تارة او جب العقد الشوك اليه
 لا يجب الدفعية في امتداد الواقع وانما في الدفعية يمكن ان يثبت ان رخ عنه ليدل عليه
 العلم في الواقع طرق لوجود الدفعية اليه بحيث لا يكون غرضه في وجه المصفحة الدفعية
 الدفعية لا وجه مصفحة منها ولا يلزم عليه تدور كما في حال الدفعية ويرد على ذلك
 اوله عدم تسليم القصور اعز حصول العلم في الدفعية الواقعة على حقيقة بعض المصنفون فان

الدليل

الدليل القائم على حقيقة يجوز منه ان باب العلم انما هو واجب افادته العلم بشهر
 بالواقع انما في باب الشك على حقيقة او سائر الدفعية انما في كاتبة البناء وغيره في
 الدمارات وكلها لها لا يفيها ان العلم بحقيقة الخزانة الدفعية بعد ملاحظتها وعدم
 تمايزه ولا كتمان ذلك كلف يمكن حصول العلم منها بحقيقة ولا الدفعية بعد ملاحظتها
 ان منه المشهور في ذلك هو تلك الدفعية انما في كاتبة الدفعية على كلف واجب
 العلم بالحقيقة وثانيا مع تميز المصنفين الكبر اعز كون مجرد العلم بالدفعية ر
 رجا لصف الشبهة الموقفة لدن تخرج للعدم الدفعية في الطرق والدارات
 عنه انما في كالدليل المعنى للعدم الدفعية في الاحكام في كونه لا بد من اعتبار
 نفسه في غير مكانا متساوية في جميع فالحق القيام في المقام لدن في اعتباره في حق نفسه
 اوله ثم يبرهنه في جميع العلم انقوم على غرضه في كونه مهذا في الشبهة في غرضه في ذلك
 والدليل القائم على اعتباره في الدفعية او غرضه في سائر الدفعية انما في كاتبة الدفعية
 في عدم تمايزه في الدفعية لاثبات اعتباره كلف ولو لم كان ذلك العلم في
 فاما خارجا عن المقام وكذا الدفعية فافلت بالملقة وعدم اجماله بدله في
 فليعلم في كالدليل في جميع طرق الدفعية في كالدليل فلف المفروض لدن مفروض
 هو اجماله الشبهة ان دلالة على حقيقة العلم بالقيام والقيام عليه في على مدبره فلدنا
 في اعتبار العلم انقوم على العلم بالقيام بدله من تخرج في لدن تخرج في الدفعية وكذا
 قلت باجماله كما هو المفروض في ان يثبت على اعتبار العلم بالقيام والقيام لدن
 كون العلم بالدفعية رجا واجب اثبات حقيقة العلم انقوم بواقع العلم بالقيام الدفعية
 لم يثبت حقيقة بعد وهذا كما في تميز بقدر الكمال في بيان امور الدفعية بعض المصنفين
 ذهب في الدفعية لست شدي الى ان الدرج لبعض المصنفون لا يلزم ان يكون موقفا

في لغة بحيث يشر الى القطع باعتبارها صفت ثابتة ان كون الترجيح طناً
 مدبراً منه ان يكون الترجيح يتم طناً وتوجهه ان يتقرر دليل الله هو حجة الحق
 على سبيل الاجمال فذو الامر عنه يعتقد بين الحق بحجة اجماع او بعض ثم الامر
 في بعض يدور بين الظنون الاعتبار وسكوكة وموهومة وسقوط العقد في الدوران
 بين المكلف والبعض هو الاخذ ببعض لانه يمتنع وفي هذا ذهب علماء الميراث الى
 ان المصلحة تقتضي جوازاً في الدوران بين البعض مع فرض انها لا تدل على عدم صحة
 الرجحان فيها هو الاخذ بالكل للزوم ترجيح بل ترجيح عند الاخذ بما به البعض ومع
 فرض وجه الرجحان كما في المقام حيث يكون حجة البعض الذي يكون فيه الكفاية لبيان
 اكثر الاحكام كما هو المفروض اجمالاً عند العقد هو الاخذ بالراجح للزوم بل ترجيح
 الرجح على الراجح عند الاخذ بالراجح فلما كان احد الرجحان قطعياً وقد انما لزم
 منه كون الترجيح يتم قطعياً لانا طناً على حكم عقلي فلو هو ترجيح بل ترجيح ثبت ان
 مجرد بعض الظنون في الحجة في نظر العقول كيف انكم يكونه مصداقاً للمصلحة وان لم يكن
 وقال فانما لزم في حوائده في الاستدلال على الدور المذكورة ما عليه ان الترجيح
 هو غير الله دليل وان انكم بعد دليل غير الترجيح بل ترجيح فان الله دليل انما يقاسم
 مقام التصديق وانكم والذات انكم بانكم انما في هذه الاخذ هو المصلحة لبيان
 والذات انما في انما يقال في مقام المصلحة والعقد على مقتضى الدوران في الحجة
 كما هو الله في بعض الظواهر بل هو المصلحة لبيان انما يقال في مقام المصلحة
 في غيره فيما نحن فيه لا يتوقف على اعتبار ان الله في لغة بل كيف كونه ثبت في لغة
 العقد كما الرجحان في الله لبيان في صفة الله لانه بالنية في الاخذ في مقام المصلحة
 واجاب في حجة في ان الله في الدور المذكورة على تقدير كلف مقدمات البينة

ووجه

بوجهين الله ما عليه ان الترجيح لانه دليل الله او الله عنه انما في المصلحة
 الله لونه انما حجة الطرق والادوات كما لا بد لتبعين الله لوجه المصلحة او المصلحة
 في الاحكام الفرعية يتوقف على القطع باعتبار عقد او عقد كذا في انما اذا اتممت في
 الواضحة الخاصة الوجوب او الحجة بل انكم ترجيح احداهما والذات انكم في انما في حكم بانه
 انكم في انما في بالنسبة الى المكلف يجوز ان الله لانه انما في حجة ذلك انكم كذلك
 اذا دار الامر في حجة الظنون عند انما في ولا يفتقر الى الاحكام بل انما في انما في انكم
 ترجيح الله والذات انكم في انكم يكون انما في الحجة عند انما في حجة انما في حجة انما في حجة
 حصول الرجحان باعتبار بل لانه في الاعتبار او الذات انكم ترجيح بانه في انما في انما في
 عدم اعتبار انما في في حجة بل لانه في جعله وتبديده وجعله مرجحاً فاما مقام مقام انكم
 والتقدير في الطريقة بعض الظنون في عند انما في والذات انكم في انما في انكم في
 عنده في انما في لا مقام بل لانه في انما في الله في انما في انما في انما في انما في
 في انما في انما في انما في بعض حجة في انما في انما في انما في انما في انما في
 الله في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 يكون في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 نظر المكلف باعتبار بعض الظنون حجة بعض في انما في انما في انما في انما في انما في
 حجة انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 حجة عند انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 هو راجح في حجة المكلف والذات انكم في الرجحان عند المكلف والرجحان عند انما في
 في راجح عند المكلف هو مرجح عند انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 على اعتبار بعض الظنون لا يكون سبباً لكشف الله لانه في حجة عند انما في انما في انما في
 في حجة انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في

لجواب

فاذا فرضت ضنا ان الحق المبكر الاعتقاد كعدمه من با الواقع افرغ الحق المكنون الكثر
 كان الدقة او كى بالحقبة في نظر العقدة ثم قدرة واصل الكلام يرجع لان الحق با
 بالاعتبار انما يكون فاما بالقضية الموهلة في الحق المقوم عليه اذا حصل القطع بحجة
 في تعيين المتكلمات او مارجيا لكون الدلالة مقتضى الحق المقوم عليه اتم واوتر
 بجمعه بين الحق بالواقع والحق بالبدل والدقة متوقف على حجة ساطع الحق والحق
 لا اظن اوله لانه قد يعارضه قوة الحق المنكوك الاعتقاد اقل ولقد اصابنا افاد
 افاد ما اجد ان الدان في كلاسته قد نزل و هو ان يستفاد في كلاسته حيث جند في الحق
 كان بعض الحقون اقرب الى الحقبة من ابا في قسمة لكشف وقوة نظرا الى حق القوة
 لتلك الحقبة لانها في الحق بحجة في الحق بالواقع قسمة لكسوته ان اوجه القدر المذكور في
 كلاسته الذي جعله علة لكون الحق بالاعتبار مرجيا اعز لكونه اقرب الى الحقبة ناطق في
 الكشف والوجه الثاني اعز لكونه اقرب الى اوزر مصححة الواقع ناطق في تقرير الكسوة
 عند سفر لحد الحق المذكور عليها كما ينبغي وفيه علة باجاب يد عن الحق في
 تقرير الكشف في انه لا مدونة بين جند اربع وارجان في نظر الكشف في مضان في
 ان كلام الحق في الباهرة اية عن صرح على كشف يد كما هو مرجع في الكسوة كما يعلم في
 راجعها بحسن التام والحقان بر د على كلاسته في ان الظاهر في كلاسته هو رجوع الحق
 بالاعتبار الذي هو احد المراتب في القوة والضعف مع ان الظاهر في كلاسته يد صرح
 انه بعد بيان الدلائل والتعويض بحسب الدلائل حون الدلائل ووجه الدلائل ان
 بناء على الكسوة لا اظهر بحسب الدلائل كما تقدم في حجة يحتاج الى التعويض بالمرج
 وانه بناء على ان افرض ان بيان الدلائل والتعويض بحسب الدلائل لا يحتاج الى ارجاع
 الحق بالاعتبار الى القوة التي هو احد المراتب ليقا كما لا ينفرد بالحقبة لحددهم في هذا
 المقام بتقرير القام موش ان كما يظن بانها مع النصرة الدلائل في ان

تبعه شاك

تبعه شاك فانه قد ذكر تعريب كون الحق بالاعتبار مرجيا وهاهنا الكسوة كونه
 في الحق وان ان اقرب الى اوزر مصححة الواقع وارجع الوجه الثاني الى القوة والضعف
 حون الدقة ولقد وجه ان شرط صرح القوة في الحق ان يكون هو واحد ارجح في كلاسته
 الحقون مع متعلق ووجه كاجازات متقدمة متذبذبات زبد مع افادة كلاسته مرتبة
 من الحق ومتعلق الحق في المقام متقدم لادن متعلق الحق المقام هو الحقبة انما هي
 الدصرتة ومتعلق المقوم عليه الحكم بالحقبة وانته قد اوتو مع اوجه الدلائل في كلاسته
 تعيد الحق بحجة اشارة على الدلائل كما ذكرنا سابقا وقد تضمن وجه الدلائل ان المقام
 ان الحق بحجة بعض الحقون والدلائل يكون مرجيا ووجه الحق الموهلة بالحقبة انما
 في كلاسته هو احد المراتب في القوة والضعف مع ان الظاهر في كلاسته يد صرح
 بانته قد يورد مقام لا يورد فيه ذلك الحق المرجع كما لا ينفرد الدلائل ان الظاهر في كلاسته
 بعد ان يشترك مع الحق المذكور في الدلائل المطورة قد تقدم في انه كما يمكن ان يكون
 المقام مرجيا للمقوم عليه في صرف الحقبة التي مع عدم اعتبارها في نقه لكسكن ان
 يكون مرجيا مع اعتبارها ووجه في نقه وقال ما علة انه كما يجب على بعد الدلائل
 في كلاسته البناء مع حكم ونعم كون ذلك الحكم معقولا ان يجب تعينه بالحق بعد
 بالحق فكذا بعد ما وجب على الحق بالحق بعد الدلائل ولم نعم تعينه بحسب علة في
 تعيين هذا الحق اظهر بالحق وبعبارة اخرى كما ان مقتضى الدلائل هو وجوب التعيين
 بالحق في كلاسته اذ علة ذلك مقتضاة نعم وجوب الحق بالحق في كلاسته تعيين الحق
 الذي هو الحق بعد الدلائل التي هي في الدلائل الدصرتة والدلائل العقدية الحكم بوجوب
 الحق بالحق بهذا وقد اية ان يكون الدلائل الدلائل على وجوب الحق بالحق

في سئلته اتبعين هو الذي له المتقدم مع مقدامة الجور في مطلق الاحكام الجزئية
فرجعة كانت او قصوتها او نهدة او جور في خصوص سئلته اتبعين نظر الله له
التقدم بان نقاب سئلته اعلم بالظن واجب العلم به منذ ان علم بالادب والجور
فيجب ان يعلم بالظن في تحقيق ذلك الظن او اجب عليه وعلى كذا ان تقدم في ذلك
منه ثم انما على الله ان يثبت تقدمه في مقتضى الله له انما ان يصدق فله حجة في اتبعين
وانما الله جاز فله بدل في حجة الظن في سئلته الاصولية وانما في اثباته يقع ابتداء على
الظن الاصلية والادب في الجور بعد تمام الظنون الاصلية وشكره وموهبه وما لظن
الادب في بالظن بقدره المكلف في الله له التقدم في سئلته الاصلية فله فله الله
الجور في حجة الظن القائم في مقام اتبعين الظن المتقدم مقتضى ما حكم به في انما قد
على وجه المكلف فلما كان مقتضاه في الله جاز في حث الاسباب كما تقدم فله في حجة
الظن القائم في الجهة في مقام اتبعين فله في اتبعين ما هو حجة عنه في رابع في الظنون
القائمة على ظن آخر قائم على اعتبار ذلك الظن القائم مقتضى نفسه فتشقق الكلام في
اعتبار ذلك الظن القائم منذ الظن القائم على اعتبار الظن في الحكم او في ذلك فله
ان يثبت في ظن يقطع بحجة من حيث اتبعين مقتضى ما تقدم في عدم التدرج في
الرجوع عنه المكلف والرجوع عنه في رابع او في رابع في وجه الكونية في ذلك
كان مقتضاه حجة تدرج في حث الاسباب في مقام اتبعين الله انما في الفرق بين
الله له الجور في سئلته اتبعين والجور في الاحكام الجزئية حيث اعتبر الله في سئلته
واثباته في حجة في ذلك التدرج في رابع في حث بعض المحققين في سئلته اتبعين انه كما ان
الظن بالادب يكون مرتقا لبعض الظنون والادب في كونها مصدر في الحكم فله
الظن بعدم اعتبار بعض الظنون يكون مرتقا لبعض الظن في عدم اعتبار
في كون ذلك انما في مصدر في الحكم دون ما ظن عدم حجة فله في حث الله انما اذا

[illegible]

والدولة شدة يكون متعين عدم الدخول لا بد من النظر الى احد في الشهادة على عدم اعتبار شدة
والنظر الى احد في اثار القياس على عدم اعتبار الدخول في شدة والنظر الى احد في قضية ان
المتقنة كعدم دية الاصل على عدم اعتبار الدولة في نظر بالاستدلال على ان الحق في غير
ملك الشدة في الدارات واما ما ينبغي من شدة عند الاستدلال بالمتقنة المذكورة
بالقدم في ان الحق تعيين بقضية لا يجوز ان يكون مطلقا بل في اثارها من حصول
النظر في الدولة المذكورة على عدم شدة اما شدة فلا بد من العلم ان شدة ذات
الشدة على عدم معتها ليس الدخول بل على معتها فيقترحت الدخول لا كذا
شدة معتها بالدولة اما شدة كالتقاس شدة فعدم حصول الحق بعد الحق بل شدة
هذه شدة شدة على الدولة لا بد من النظر بالواقع كالدخول اما القياس في
غيره واما في اثارها على الاستدلال بالدولة بل في غير اثارها في هذا النظر اما
على الدولة في عدم دخولها تحت القياس والمنهج في اثارها في اثارها اما شدة فلا بد
شدة النظر بعدم اعتبارها في الاحكام لمصلحة واما روايته بان فلما في ان حكم
بالدولة مع علمهم واطلاهم بهذه الرواية ثم صدق بعدم حصول الحق من بعد
معتها مع انه لو فرض في حصول الحق منها والدولة على عدم اعتبار الدولة يكون
الدولة كالتقاس فاقام الدخول في المعبر على عدم اعتبار الدولة بالنظر الى احد
في الرواية متيقن الاعتبار بالنسبة الى النظر الى احد في الدولة في مجتمعا مع عدم محبة
الحزب الدال على منع مجتمعا غير محبة واما من ان النظر الى احد في غير اثارها في تامة
دلالة والنظر الى احد في الدولة يكونان في قيد النظر المانع والممنوع المنع الدالة
لعدم المانع منها البته لكونه متيقن الاعتبار بالنسبة الى المنع في عدم بعد
بالدولة كالتقاس مع انه ليس كذلك فقد كون النظر لتمام على عدم محبة شدة تعيين

في المقوم

غير المقوم بحيث ان يكون لا بد من اثار ومن في نفس المقوم ويحكم ان يكون لا بد من
النظر الى احد في غير المقوم على عدم محبة وصحة لغير اثاره فاما شدة وحده فحجة فيه في الدارات
فقد الدخول في غير شدة في اثاره في كذا كذا فاما شدة بان شدة كون النظر لتمام على
عدم محبة متيقن بالنسبة الى النظر الى احد بالاستدلال في غير محبة وحكم اثارها بالحق اعتبار
فيه بعض الحكم واما في الدخول اما شدة بعد ما عرفت عدم استقامة تعيين بقضية
الطامة مطلقا النظر الى احد في علم كذا قد شدة في اثارها في غير محبة مطلقا بل في شدة
الدخول ان يكون النظر الى احد في تمام على حجة النظر لغيره هو النظر لمتيقن اعتبار
بعد الدخول لا يعلم او كذا ان وصف متيقن بالاعتبار لو كان في نظر الدولة
او انظر انما تصور بالنسبة الى يكون والدارات اذ فرض اعتبارها على سبيل
الدخول والارات النظرية بحيث يفرض فيها الدخول والدولة في مقام الاعتبار
بان تقاس ان اجزايها الدخول في محبة حجة حجة كذا في تقدير حجة حجة في الدخول او
ما يد الدارات وعنه كذا في لا يقر حجة حجة كذا او بعضا فمتيقن الاعتبار بالنسبة
الدخول اما متيقن به محبة او به وبغيره وكذا كان فلو دافد في الاعتبار متيقن
الصحيح استمر متيقن الاعتبار بهذا المعنى بالنسبة الى ما بعده في الدخول او
ما يد الدارات وكذا في اثار الدارات ان وجه متيقن بانفس المذكور فاما
آخرة ولم يصح فخر بواحد او اثنين منها الدالة بعد بعيد بل في واقع لا على سبيل
التور والقرار في الاعتبار بحيث يكون اعتبار كذا في عرض اعتبار الدخول في
حكمة بان يقول بعض ما اعتبار كذا في اثارها في الدارات وبعض اثارها في اثارها
الدولة وكذا في اثارها في الدارات او عرفت ذلك فنقول ان المتيقن الاعتبار قد
يرجع في النظر الى احد في تمام بان يقوم اجزايها الدخول المتيقن بالواقع المذكور

وجوب بان في المقام لان اعم بالحق على اتقوب المذكور في احد الاصطلاحات واما الواقعة
 في جهة التدبر به وكونه جهة ترخيه واما في باب ثالثة بلوكة لما هو الواقع في الحكم
 النفس الدترية وفيه ان عدم التقابلي سؤدد النفس الواقعة ابا بان يقوم الحق على وجوب
 مع احكام كونه في الواقعة غير الواجب غير الحوام في الاحكام النفس او على حوته في منع
 احكام كونه غير الحوام وغير الواجب في الاحكام واما بان يقوم على القاعدة شر او احتياط او
 كراهية مع كونه واجبا او امانا في نفس التدبر واما بان يقوم على محله في وجوب مع كونه
 او على حوته مع كونه واجبا في نفس التدبر وعلى كونه في الوجه لا ضرة في وجه الحق في باب
 الاصطلاحات انا على التدبر في ارفع لعدم المحذور والشك في اعمد واما في اننا في فلدن المذكور
 المذكور فيه هو تعارض الاصطلاحات وساعة وقته واما في اننا في فلدن المذكور
 المذكور على فقه سيرة بدور قدس في يد المذكور في مع فقهه يرجع الى انحرافه عن الحق
 المذكور على فقه بان الاصطلاحات في المسئلة الدترية غير جهة الحق قد تعارض الاصطلاحات
 في المسئلة الفرعية كما اذا قام الحق بسؤدد الحجة كما هو المفروض على عدم وجوب سؤدد في
 الصلوة مع اقصاء قاعدة الاشتغال والاحتياط في الفقه وجوبها فيفق الفهم الدتالي
 بالاشتغال الدترية الحق واجب العهد عند ان يرجع هو الاصطلاحات بترك النورة في الصلوة
 وسبق العلم الدتالي بالاشتغال الدترية بترك النورة في الصلوة هو الاصطلاحات بالاشتغال
 منها ثم اجاب عن ذلك بان سبب التمسك في وجوب النورة وعدم وجوبها هو ان التمسك
 حجة الحق القائم على عدم وجوبها والتمسك فان التمسك في المسئلة الدترية سبب حاكم
 في التمسك في المسئلة الفرعية فينبغي وجوب التمسك بالاصطلاحات في المسئلة الدترية زوال
 في المسئلة الفرعية فلهذا هو الاصطلاحات منها واوله عليه ثم سببنا الحق التمسك في
 السائر بان ما ذكر من زوال التمسك في التمسك انما يتم لو ثبت حجة الحق وكونه مدارا
 في الاحكام عند ان يرجع هو حكم المذكور اذ في عدم وجوب النورة في الحكم بانها في وجوب
 شرع معتبر والمقام ليس في هذا الفصل لان العهد بالحق في باب الاصطلاحات وارجا في ذكر

ما هو حجة عند ان يرجع في الحق غير كونه جهة وسبب في الحكم كما ذكر في وجه نفس سبب الحكم المذكور
 الاصطلاحات الدترية وهو معارض بالاصطلاحات في المقدم عليه في سيرة تعارض لعدم
 سببات الاصطلاحات الدترية اياه فان تنقصر الاصطلاحات الدترية في الفقه المذكور هو وجوب
 العهد بالحق القائم على عدم وجوب التدبر وسؤدد وجوب العهد بالحق القائم على عدم وجوبها
 ليس التدبر وجوب التدبر بعد وجوبها في الصلوة وهذا التدبر في الدتالي بها فيها على
 سبب التدبر بان وجوبها وادع في وجه الوجوب سيرة كما كونه واجبا في نفس التدبر وادع في
 وجوبها فيها كما هو تنقصر الاصطلاحات في الفقه كما ذكر في اعمد في تحقيق المقام بحيث
 زوال عنه شبهة للعدم في بيان لها في الفقه في الفقه مع مقتضات المذكورة في
 هو اعتبار الحق مسلم سؤدد في حق ثبوت التكليف الدتالي في الوجوب حوته
 او عدمه لعدم الوجوب وعدم الحوته او جهة في حضور ثبوت مقتضات سيرة في اننا
 في التدبر الدتالي في عدم ثبوت التدبر في الحكم الفقه على عدم الوجوب حوته سيرة
 الظاهر منه هو الحكم ثبوت وبقوى على عدم الحكم في دفعه كما ذكر في وجه فلهذا هو في
 المقدمات في العلم اجمالا بالاحكام الواقعة في الواقع في التمسك وادع في باب العلم الوحد
 وارجع في الفصلين اليها في ذلك اللهم الا ان رلو منها غير الوجوب حوته في الاحكام
 الدتالي باقية لا يجوز رفع الوجوب حوته وهو كما نزل وان في ان يرفع فيها في سيرة
 العلم الدتالي وادع في باب العلم في المقدمات السابقة هو اثبات التكليف وجوب
 العهد والاشتغال بالنسبة الى التكليف في رقة الظاهر ولذا او عينا فما تقدم ان القاعدة
 بعد العلم الدتالي هو الاصطلاحات بانها كمر حجة التكليف الوجوب وترك حجة حوته
 الدتالي والتدبر بان الحكم في الواقع المحسوسة انما كان او في رقة الظاهر كما ذكر في اننا
 وجوب العهد ان سببنا تدبر في اشياء تعميم لجهة التدبر ان رقة الظاهر في حوته
 بعد حوته واما سبب مقتضات التدبر في حوته بل قدن الاصطلاحات في الواقع المحسوسة

العدم

زوم احد الوجوه وبعد انهاء المفروضة في عدم وجوب انشاء على التكليف في مشكوكات
 والوجوهات في الوقوع وعدم لزوم الاحتياط فيها لا يندفع في بعض الاحوال لا في جميعها
 يكون المراد في التهمة انما هو انما ثبت التكليف لا في كل واحد بل في بعضه لا في كل واحد
 انما بعد الوجوب والحكمة عبارة اخرى عن مفهوم الوجوب والحكمة كما لا يخفى والكل
 في الوجوهات قد سبق في طر المقدمات وعلما اننا في صفة عدم اعتبار الوجوه في الوجود
 في التنبؤ على التكليف كما لا يخفى لا عاوة حكم مفهوم التكليف غير مغفول عنه التكليف
 في المقام الذي هو الحكم في التهمة في صفة المصلحة او اجمالا لا وبعد ما علمت ان هو موجود
 في التهمة هو خصوص انما ثبت وان التهمة انما ثبت في محله نعم انما لا يكون في المقام
 في تعارض الاحتياط والاصول مع الاحتياط لا في تصور انما في تعارضها انما يكون
 اذا تعلق الحكم بعدم التكليف كالشك في المذهب والاطمين لم يمتنع لعدم التكليف
 لا في وجهه بعد انما لا يخفى في تعارض عند وجهه بين الاحتياط والاطمين ولا يحتاج الى معونة
 عليه في المقام ولا يقدح في ذكرنا ما في كلام المحقق في تعارض في الاحتياط في المقام
 والجواب عنه بما تقدم ولكن كما هو ان الاحتياط والاطمين في بعض تدنيسه لا في وجهه
 وما في كلامه في ثبوت الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 المحقق بما علمه انه بعد ما ثبت في مقام الاحتياط والاطمين في مقام الاحتياط في مقام الاحتياط
 الفرعية في الوقوع المحلولة على وجه تمام المحلولة بالان انما ثبت التكليف على وجه
 كان ذلك الاطمينان لا يعتبر او مشكوك او موجود حقيقة للاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ثبت في مشكوكات التكليف وموجوهاته من مضمونيات عدم التكليف في الاحتياط في الاحتياط
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ان جميع ما بين مضمونيات التكليف في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

ما كان

ما كان اشتبه وجوبه مرة او ثمانية مرة بحيث يكون موقفا للاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الدوران بين الحكم وتبرع الذم يكون محورا للتبرع في بعض الوجوهات التكليف في الاحتياط
 ما لم يعدم التكليف في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 فيصير التنبؤ في اغلب الوقائع على التكليف انما مراعات الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 المحلولة او مراعات الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ونحو ذلك كالمعنى الذي في التنبؤ على التكليف في جميع الوقائع واذ انما في بعض مراعات
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الدول فلكونه في طبق الاحتياط والاصول وعدم منافاته لها وانما في فلكونه
 والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 والاعتماد في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 تلك المضمون انما في التكليف انما في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الفرع في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 المضمون انما في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ترك الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 المعنى في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الواقعة في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 المحلولة في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 وتحقيق الجواب عن التنبؤ في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

٢ ورفع اليد عن
 الاحتياط في
 المضمون انما في
 الاحتياط في

الدهاب وعنده في مثل الرتبة فنقول ان ثابت في مثل متبرقا المكثف وعدم
 التمكن في العلم انفسه هو وجوب التماسك الذي لا بد منه في الوقوع في العلم المحسوس
 بالبيان كما لا يخفى في وجوب ترك كل ما يحتمل فيه شبهة كونه اقل من اربعة اقسام
 وجوبه على وجه الوجبة المكثفة وفي بعض الامور يمنع الوجبة المكثفة لان عدم صدق البنية المكثفة
 ووجه عدم ثبوت في ذلك انه وجوب العلم بالظن في قاتل الدخيل والى هذا وجه صحة ما
 باعتبار الترتيب ثم ان يعتقد حكم بان الظن انظر الى ظن في الذر يقع معه انظر عرفا
 اقرب الى العلم عنه بعد اذ في غيره من سائر هذه حالات الترتيب فيجب ان يكون العقل لا يقتصر
 عليه عند السكينة وكفايته في اكثر اقسامه وتوزيعه في سائر ما ينبغي ان يكون له في سائر
 الاحكام على هذا الترتيب ان يقال ان مجموع الوقوع في شبهة لا يكون على اقسام الترتيب
 سطران المكثف بالظن الدخيل في الترتيب على العلم ان في سطران المكثف بالظن انظر الى
 الدخيل في الترتيب على الترتيب ان في سطران المكثف بالظن الدخيل في الترتيب
 انظر الى سطران بالظن الدخيل في الترتيب ان في سطران المكثف بالظن الدخيل في الترتيب
 انظر الى سطران بالظن الدخيل في الترتيب ان في سطران المكثف بالظن الدخيل في الترتيب
 المكثف ثم ان كان في الترتيب في الوقوع في شبهة في وجوبه بان كان في الترتيب في الترتيب
 احتمال الوجوب وغيره في الترتيب بان كان في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الوجوب وانه ان سطران للدخيل في الترتيب في الترتيب بان كان في الترتيب في الترتيب
 المكثف في سائر احتمالات الوجوب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 كونه سطران للدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 للعلم الدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 فبين فسر المجموع عشرة كالمدة ثم تميز ما ذكر في حكم العقد انفسه في الترتيب في الترتيب
 الدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وتعيين الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 سطران الظن والتعيين والدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب

منه

شيء من غير رتبة في الترتيب لا الظن الدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 بعد في باب كونه حجة ومقدار الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المذكورة اقسامها ما يتعلق بالمكثف والدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المتقدم في عدم ايقونة الدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 في باب كونه مرجح لا حجة ومقدار الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 بين المذكورين مع وجه الظن باجماع الظن فانه يرجح لا حجة كما ذكرنا سابقا وانما يظهر
 فوجه جميع صور الدوران مع عدم وجه الظن والدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 اوله بوجه الظن عند كونه في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 او سطران الظن في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الوجه والجملة وانما في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المطلقة بعد الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 على طبق الدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المعظم بالاجابة الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المحصورة كما يظهر في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 في كونه بقاعدة بعد العلم الدخيل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الا انه كما في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الصور لا يقطع بالصور كما في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 متقدرا بقدره ولا يظهر الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وكان المكثف موجودا وبعبارة اخرى ما اذا كان الظن على خلاف الدخيل في الترتيب في الترتيب

ذلك المعلوم بالادعاء وهو انقص الكليات غير قدر الاستعداد للكشف المجردة في شيا
 الدجرام وعدم ثبوت ما هو المقصد في العلم الدجالي في خصوص ظهور الدجرام فلذا جاز
 في التمسك بالصدق اللفظي في الشكوكات لا حجة اهل في موانع وجه قد برهنتم
 الكلام بذكر بعض ما في عبارة شيخنا تحت يد في المقام كما قد توضح فيقول
 وتوضح ان مقدمات دليل الحق لا تقف اشياء عدم جواز بعد ما ذكرنا في الظواهر
 للعلم الدجالي بما لا خلاف في كثر في الموانع فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ان لا مقدمات في مقدمات تقف ذلك العلم ان يكون برهانه ان لا باب
 العلم والحق انما في اكثر الحق في مقدمات تقف فيقول فيقول فيقول فيقول
 والادعاء لا احد لا بد له من الدجرام فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 في اكثر من باب العلم انما في اكثر من باب العلم انما في اكثر من باب العلم
 فيها مفتوح في اكثر الحق فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 او لا مكان تامة تلك المقدمات في العلم والحق انما في اكثر من باب العلم
 فله تلك الظواهر كما هو الظاهر فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 كما قد توضح فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ما يقع في سبب العلم الدجالي بما لا خلاف في الموانع فيقول فيقول فيقول فيقول
 ما يقع في سبب العلم الدجالي بما لا خلاف في الموانع فيقول فيقول فيقول فيقول
 باب العلم والحق انما في اكثر من باب العلم انما في اكثر من باب العلم
 ووجه الواضح الثابت حجة بالخصوص في العلم الدجالي بما لا خلاف في الموانع
 لمراد المتكلم فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 المخصص والمقتضى فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ودعوى الخصم المعلوم اجمالا في قولنا فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول

وموالات

وموالات هو ما كان موثوقا للبيان فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ووجه ما ذكره بعد قوله مفسحة في الحق تصديق للدعوى لا لضعف الدجرام
 انما ان ربه ما كان موثوقا للبيان فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 عن الشكوكات التي للبيان فيها فقول هو حذف الظاهر في لفظ وموالات كما قد توضح
 انه قد مر ان هذه الدعوى كانت ضعيفة بالتمسك العلم الدجالي في الحق بالحق
 اذ انما هو ما قد في المقام غير بالتمسك العلم الدجالي بما لا خلاف في الموانع
 ثم رآه في شرح في مقام البرهان فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 دليل الحق لا على تقرير الكونية والكليات تامة في الشياخ انما انما فيقول فيقول فيقول

في حجة الحق وجعله كالعلم اقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 الكشف فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 اقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 الحق فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ما جعله الحق في حجة فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 اقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 الحق فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 للعلم الدجالي في اوسط الحق فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 اقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 المستحق حجة عند العالمين فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 الحق فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 المقصد للعلم الدجالي فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول

المالك لا يظن معادفة واحدة لا وجب رفع يستقل بعقد الحكم بالبرائة
 بالنية اليها ولا يرفع على الجهرية منهما في نظره كما لا يخفى وقد تقدم ان الحكم بعقد
 المرجح في المزايا هو التمسك بالبرائة قط وبما ذكرنا من انه في قوله في انما لم يرفع
 الحكم بان قط عند عدم المرجح لعدم يستقل بعقد لئلا يترتب ارجاع مع ان طرفة
 بالرجوع على المرجح عند وجهه في المقام بناء على كونه بان قط عند عدمه للقيام
 في قسمة الدار است المتعارضة والمرجع فيها بعد فقد المرجح هو الجهر لا بان قط
 له منها لكونها ناطقة بالواقع ولا يكون الواقعية حكم في الواقع عند الحقيقة بل يكون
 العقوبات قط فيها لزوم رفع الحكم الواقعية تلك الواقعة ولبان قط انما يكون في ذلك
 المتعارضة كما تقدم وسكت ان الله في العقول والارجاع ثم انه قد قال في هذا
 الحكم بالرجوع في الظن عند وجهه واما قط عند عدمه اذا لم يكن بعد بالظن الثاني
 سلبا عن قدور ترك العهد بالظن المنوع كما اذا قال في الظن المنوع الاجتناب
 اللزوم في المسئلة والاعتناء بعدم تعارض ترك وقوله كما اذا كان
 مثال المنع وهو المسئلة لا ينفق فافهم ان الظن الثاني لقيام على عدم جهة الظن
 المنوع انما يستتف به وجه المسئلة الكاشفة في الظن المنوع بناء على كون اعتبار
 الدار است في باب الموضوعية كما هو مفروضة ولفظ المنوع قد يكون في ترك العهد
 مفقود كما اذا واثق الاجتناب في المسئلة بان تعقلى على وجوب ترك او عتقت فان
 في ترك العهد تلك الظن قدور في لفظ الاجتناب الوجوه لدور ترك المسئلة الواقعية
 لا يكون في ترك العهد مفقود كما اذا قال في الاجتناب في المسئلة بان تعقلى على
 غير الحكم المتعقلى الذي اتركه اذا تعقلى على التجنب في اذ اتمته او احاطت فان
 في ترك العهد هذا الظن لم يكن قدور في لفظ الاجتناب الوجوه لدور ترك المسئلة
 الواقعية لعدم المسئلة في فقد المذكور وترك المسئلة كما لا يخفى والحكم

بترجيح

بترجيح ما هو اقوى الظن ثم انت قط انما يتم في فرض الاول في
 ترك العهد بالظن المنوع لوجه العارضة بينهما على هذا الفرض فانه
 بدور الحدس بين العهد بالظن الثاني والحدس الثاني عن المسئلة الكاشفة
 في نفس الظن المنوع والحدس الثاني في مسئلة ترك العهد بالظن المنوع في
 في لفظ الاجتناب الوجوه لدور ترك المسئلة ترك الاجتناب في هذا المقام وبما
 العهد بالظن المنوع والحدس الثاني في لفظ الاجتناب وادراك مسئلة قدور في
 وترك الحرام والحدس الثاني في مسئلة العهد بالظن المنوع المستتفة بالظن
 الثاني بحدس الفرض الثاني في ترك العهد بالظن المنوع فانه متعين العهد
 بالظن الثاني لحدس في قدور مخالفة الاجتناب في قاي ترك العهد
 بالظن المنوع قدور في قاي بينهما على هذا الفرض وبعبارة اخرى الحكم المذكور
 انما يكون في صورة العارضة وهو صورة دور ان الدليلين المذكورين
 قدور العهد بالظن المنوع وقدور ترك العهد وبما في الفرض المذكور
 محال في عدم لزوم قدور في ترك العهد على هذا الفرض كما تقدم هذا
 وقد عرفت ان الظن في قسمة المزايا لا يستتف رضيلين قدور في
 في الحكم المذكور بين الفرضين فاما في ترك المسئلة في هذا المقام
 وتخص الحرام فيه يستتف عدم الدور والحدس ان المالك في هذا المقام

اخر من الكفاية ومشار الذم لنف حيث ان البرائة استتقت عن البرائة
 كانت قبل الكفاية قد تبدلت بالثبوت به ليد الكفاية فوالا لعدم فلو الكفاية
 المعلوم منه وثمة على ما هو المفروض من المدعيين سواء كانت الزوجة مفوضة
 البضع او غيرها مدخولة او غير مدخولة في العقد فمخبر يكون يستحق البرائة
 قبل الكفاية وحيث ان الثبوت الذم بالذم في كونه شكوك في المطالبة لان
 ادعاء المطالبة كذا شك هو نعم شكوك قبل ادعاء المطالبة لان
 ادعاء المطالبة لم يكن واجب الاثبات في كونه شكوك كذا شكوك فلم
 يكون البرائة في العقد استتقت من ثبوتها ان يكون المدعي في العقد هو
 خصوص برائة في الزمان الذي كان في العقد الترتيب في عدم استتقت
 الذم عن زينة الوتر لعدم الفقه وصورته في تلك البرائة بدارا فانه
 الاشارة الى عدم كونه لم يعلم في عدم الفقه كونه الكفاية متقنة منه وثمة
 ولقد علم هو حدوث امر وجب اليك في عدم الكفاية ثم ثبوت به
 انك في العقد بالبرائة استتقت قبل الكفاية كما ان المطالبة
 في الثبوت في رجب انك في العقد بالبرائة استتقت لان لفظ الادعاء في قوله
 قبل ادعاء المطالبة لاني ثبوت في النسب ان تقار في المطالبة
 لان يكون سراحه هو قبل الزرفع وحدث انك في العقد في ثبوت
 ذمته المدعون مدعوا المطالبة المدعي ويستحق الحاكم البرائة ثبوت
 المتقنة للحدث انك للمدعون ويستحق المدعون كما في ثبوت
 في مثال الكفاية ليم مدعوا الزوجة والكفاية والمدعيين كما في ثبوت
 ان ما انك به الذم في كونه في كونه كما ذكرت فراجع في ثبوت
 الكفاية وادعاء قوله في كونه في كونه كما في كونه في كونه في كونه
 لان هذه النسبة استتقت من النصف الى النصف والبرائة في كونه
 النصف والذم المدعي كما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الاستصحاب او القاعده او غيرهما لوجه تلك النسبة لكونها في كونه

النصف الى النصف في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 من ادعاء المدعي في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وكونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 عنه العقيد برائة الذم ان جعلنا الرجوع في الادعاء من استتقت في كونه في كونه
 الكفاية في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 بغير الرجوع البرائة هو يعلم البرائة في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 والمعلوم كما يعلم بالثبوت في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الرجوع في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 هو في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 كما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 لو عطف الى الكفاية ليم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 ما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 اما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وسع ذلك في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 ان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 لان البرائة ليست الذم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 القاعده العبر عنها بالذم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وهو الحق ليم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

بوصفها الغرض في البحث عن دليل الدولة في مسألة وفيه ان البحث
 عن احوال الدولة الدارعية في الدليل ان بعد مدونة ثبوت امر جامع
 بينهما اولد بل مع فرض تباينها وعلى الدقة ثبت ما في القوانين ان
 ليس الدليل مع الدليل وصف الدليل على التباين فلهذا ان يكون
 البحث عن احوال كل واحد من الدولة الدارعية على علمه فثبت
 موضوعاته ويمكن ان تفهم بالفوق بين البحث على علمه فثبت
 عن الحق بان الدليل هو الموصوف بالواقع والناظر اليه على اولى
 فالبحث عن الدليل كمن في افادته للعلم بالواقع في الحقيقة وهذا
 ليس في السالك والبحث عن حقيقة البحث في اعتباره في حيث يكون مدركا
 للحقيقة ثم ان البحث عن حقيقة الدلالة او كونه اولد بل وفيه فثبت
 اولد بل خارج مسائل كالمبحث عن حقيقة الدليل على طريق الغائية
 فان حقيقة الدليل على غنة اهم ونظم لا مبادئ وقوله لا يجمع مترى فثبت
 او حجة اخرى في باب النجبة لا في باب سلقى ولكن فثبت خارج فثبت
 والمحقق ان مسئلت في مسألة الفلدم وفي سائر الدلائل في مسألة
 لدن البحث في المقام كمن عن وجه حكم الحق وعلمه بان البحث
 ليس في البراءة اولد بل كمن عن حقيقة بعد فرض ثبوت اولد بل في حقيقة
 بعد اقرار وجهه فالبحث في المقام في الحقيقة كمن عن وجه الموضوع و
 التصديق بموضوعية والتصديق بموضوعية الموضوع في السائر والى
 السالك كما لا يخفى لا بد ان السالك في ان هذا هو الدليل في مسائل
 الفرق بينها وبين اصل البراءة منها اصل الموقوف بان عدم الدليل
 وليس على العدم ويظهر في الذكر ان السالك في حيث قال وهو اصل
 بعد التبع التام وان السالك في اصل البراءة ووجه الحق في العلم
 في مظهرها مادة الاجتماع في السالك في الحقيقة في مادة الفرق
 اصل العدم الدليل في الموضوع ومادة الفرق اصل البراءة السالك
 في الموضوعات في رتبة ويظهر في القوانين العلم المطلق اولد بل

التباين

والتباين ثانيا حيث قال بل قوله ويمكن الفرق بينهما بوجه آخر ما حمله كون
 محرم عدم الدليل هو الموضوعات الغائية ونظرة في رفع الحكم او في رفع
 البراءة هو الموضوعات الخاصة ونظرة في رفع الحكم في العلم به والتحقيق كما
 ذكرنا سابقا هو التباين في حيث المفاد والمقصود وكما في الحق في الحق
 صاحب البراءة وخالص الحق في العلم كدليله في العلم والعدم في العلم حيث
 الموصوف كما لا يخفى وفيه تباين ما في القوانين في العلم كدليله في العلم
 جهل اصل البراءة في حيث ما في عدم الدليل ثانيا حيث قال في العلم
 حكم ان رفع في اشارة في حيث هو الحق في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 مسألة وثالثا حيث قال نعم يمكن ان يثبت الحكم في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 لزوم التكليف بالحق مع تفرقه سابقا بان القاعدة ناطقة في العلم كدليله في العلم
 لا انما تعلقه وتجوز فان التكليف بالحق ليس في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 في لولزم تجوز على التكليف ورتب حكم في الواقع ولم يكن يجوز على التكليف كدليله في العلم
 وثالثا حيث قال انما في مقتضى هذه القاعدة لا في باب التوافق في العلم
 الدلائل مع تفرقه سابقا بان مقتضى القاعدة مقتضى اصل البراءة
 كما ذكرنا وبالجمله كدليله في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 وسهلا اصل العدم بناء على كونه اصل البراءة وانما بناء على عدم كونه اصل البراءة
 بل هو قسم في الاختصاص او استصحاب العدم كما هو الحق في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 منها الشيخ الحق استمر في وسائر الكلام في الاختصاص ان الله فلهذا في العلم كدليله في العلم
 والفرق بينه وبين اصل البراءة بحسب المقتضى كالفرق بين اصل البراءة وبين
 عدم عدم الدليل بحسب المقتضى في التباين فانه مترى في وجهه في العلم كدليله في العلم
 كان او موضوعا في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 الوجه والنظر في نفس الدليل في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 وكسب الموصوف في وجه موصوف الاجتماع هو السالك في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 العلم ومادة الفرق اصل العدم هو السالك في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم كدليله في العلم
 كوجه زيد او غير او في مادة الفرق اصل البراءة على اصل العدم هو

انك في الحكم الجزئي في الموضوع الخاص في برهان اصل البرائة يجوز فيه نفس الحكم
 والبرهان كلف اصل العدم فانه لا حكم في هذا الموضوع الخاص في الواقع بحيث
 ان راعى حتى ينفي باصل العدم لدن وضيقه وان راعى هو جبر الحكم الكلي في الموضوع
 العام ولم يكن نفى الحكم الكلي في الموضوع العام باصل العدم في الموضوع الخاص
 ان راعى كما لا يخفى فان قلت لا يجوز ان يتعلق بكم في الممكنات وفي
 انك فيه في الموضوع الخاص فكما يمكن نفقه باصل البرائة فكذلك يمكن نفقه
 باصل العدم بكم فيكون بينهما عموم مطلق لا عموم في وجه قلت التوحيش
 فابعد ذلك لدن الدليل القيد المقتضى لثبوت الحكم الكلي ان كان موافقا
 فانما يظهر وان لم يكن هو وجه الفهم انما يظهر بكم التوقف على لا وسطه وفي
 فالشكوك في الموضوع انما يرجع ليس هو انما يظهر بكم التوقف على لا وسطه وفي
 الموضوع لا وسطه لانه راجع في الموضوع العام وراية حكمه اليه فالمنفرد
 البرائة في الموضوع الخاص هو انما يظهر بكم التوقف على لا وسطه وفي
 ما افاد به الدلائل ودام انما افادته انفس مع ان عدم قابلية التوقف على
 انك به فليس منع انه لم يجوز ان يكون المنفرد باصل العدم في الموضوع الخاص
 هو الحكم الا انما يظهر من المنفرد فيكون موافقا للميل في وجهه كذا فيكون
 جنبا عموم مطلق لا في وجهه فانه يبرر ومنها وجه البرائة وقد ذكر وجوه للبرائة
 سبعة وبها اصل البرائة ونحن نذكر بعضها فمما ذكره الشيخ المحقق التمسك
 واصله ان اصل البرائة بحسب المفاد انما كانت صفة في الفهم كلف
 اصل البرائة فانه انما يتعلق بالافعال يانها قد علق عليه في الدلائل
 او عدمه وبحسب الموهود يكون موافقا في الدلائل النافذة الخالية عن المصنف
 العاجلة والذخلة وموهود اصل البرائة دعوى في ذلك ومنها ان اصل البرائة
 انما ينفقه حكما وانفصا هو الدباقة الواقعة في موهود انك كلف
 البرائة فان مفاده هو الدباقة الكافية به ونفقه بالبرائة كلف فاضل القول
 في موهود المحمود ومنها ما ذكره السيد الكاظم في المحصول وهو ان
 موهود اصل البرائة هو الحقيقة المحسوسة وموهود اصل البرائة هو الوجوبية

ومنها

ومنها ما ذكره بعض من ان اصل البرائة حكم لا يقتضيه موهود البرائة
 حكم لا يقتضيه موهود البرائة فيكون للنفقة حكما في موهود البرائة ووهود
 موهود البرائة هو قيد نفق الدباقة او بعث قائم انما في موهود
 موهود البرائة في خصوص المسئلة او لانه كونه حكم لا يقتضيه خصوص
 هو البرائة وهو كما ترى ومنها ما يشاهد في علم المحقق الشريف في
 واصله ان للنفقة بالنسبة الى الدباقة النافذة الخالية عن امارات النفقة
 حكما بحسب نظريتي ندرختي فاوله ينظر ويكده اتصال الفهم فيها
 في باب وجوب دفع النظر وجه المحمد عنه وبالمطالع على القول انه لا
 في باب عدم وجوب دفعه عنه بالدباقة على القول فيها وثانيا ينظر ويكده
 بامر العقل ولا يقتضيه على عدم لزوم الدباقة عنها وجوب بانهم على الدباقة
 فيها فحكم بالدباقة وبالقياس على الموهود بعقاب عنه عدم لبيان فيكون الدباقة
 الدباقة بانها اوتنا للنفقة كلف الدباقة في قبالها والبرائة حكما ثانيا له
 لوهود لا فله طريقتا العقلية وريد منهم فالنفق بالبرائة يحتمل مع القول
 اخر القول بالوطر والدباقة ويشاهد في موهود البرائة كلف في المقام
 الدباقة والبرائة في ان في فراج وماند ومنها ان لمنفق في موهود البرائة
 هو ما يقابل بمحصل لظفر في الدباقة المطلقة التي هي الصفة التي هي الحكم
 الحكمية وفي اصل البرائة هو الدباقة النافذة التي هي الحكمية ومنها ما
 اصل الدباقة لبيان الحكم في الدباقة المتعلقة بخصوس الدباقة الخارجية
 واصل البرائة دعوى في ذلك ومنها حكما ذلك ومنها ان اصل الدباقة
 لبيان حكم فانه اماراة المنفعة هي النفقة واصل البرائة لبيان حكم فانه
 اماراة في النفقة دعوى في ان يكون فيه اماراة المنفعة ام لا ومنها حكما
 ذلك ومنها ان اصل البرائة موضوع نفق التوقف بالبرائة لبيان
 فاما بامانة نفق دلالة على اشياء الدباقة بالقياس والدلائل كلف
 اصل الدباقة فان دلالة على الدباقة بالامانة والدلائل قد يتقزم منه
 نفق التوقف ومنها ان اصل الدباقة لبيان حكم الدباقة التي هي
 فيها المنفعة في غير اماراة المنفعة مع عدم تحقق احوال الوجوب فيها

واصل البراءة لبيان كل ما وراء ذلك فهو لا بد منه ما اجمع فيه يعود
 الفقه وسواء البراءة ما انفك ذلك سواء انفق المخرج او لم ينفك
 هذه البراءة من جهة الفرق ويزيد على ذلك ما كان في امور البراءة
 الدورية بين كل واحد من المرحلتين اعز من هذه المرحلة والبراءة من جهة
 البراءة والبراءة من جهة ما على ما في المرحلة لئلا يقع مستفاد بحيث يمكن
 عقده ذات كثر واحد من صاحب القدر والبراءة في المرحلة الاولى
 الى كثر واحد من البراءة والبراءة في المرحلة الثانية كما هو القول بالبراءة
 في المقام الاول وبالبراءة في المقام الثاني لبعض كما نقلناه
 سابقا فان ظاهر هذا هو ان البراءة من جهة ما وراء البراءة من جهة ما
 الدورية بين كل واحد من المرحلتين اعز من هذه المرحلة والبراءة من جهة
 البراءة والبراءة من جهة ما على ما في المرحلة لئلا يقع مستفاد بحيث يمكن
 عقده ذات كثر واحد من صاحب القدر والبراءة في المرحلة الاولى
 الى كثر واحد من البراءة والبراءة في المرحلة الثانية كما هو القول بالبراءة
 في المقام الاول وبالبراءة في المقام الثاني لبعض كما نقلناه
 سابقا فان ظاهر هذا هو ان البراءة من جهة ما وراء البراءة من جهة ما
 الدورية بين كل واحد من المرحلتين اعز من هذه المرحلة والبراءة من جهة
 البراءة والبراءة من جهة ما على ما في المرحلة لئلا يقع مستفاد بحيث يمكن
 عقده ذات كثر واحد من صاحب القدر والبراءة في المرحلة الاولى
 الى كثر واحد من البراءة والبراءة في المرحلة الثانية كما هو القول بالبراءة
 في المقام الاول وبالبراءة في المقام الثاني لبعض كما نقلناه
 سابقا فان ظاهر هذا هو ان البراءة من جهة ما وراء البراءة من جهة ما

بادئ الوهم

بادئ الوهم وليس بما يعتقد انهم الدورية والبراءة من جهة ما
 من جهة البراءة والبراءة من جهة ما على ما في المرحلة لئلا يقع مستفاد
 بحيث يمكن عقده ذات كثر واحد من صاحب القدر والبراءة في المرحلة الاولى
 الى كثر واحد من البراءة والبراءة في المرحلة الثانية كما هو القول بالبراءة
 في المقام الاول وبالبراءة في المقام الثاني لبعض كما نقلناه
 سابقا فان ظاهر هذا هو ان البراءة من جهة ما وراء البراءة من جهة ما
 الدورية بين كل واحد من المرحلتين اعز من هذه المرحلة والبراءة من جهة
 البراءة والبراءة من جهة ما على ما في المرحلة لئلا يقع مستفاد بحيث يمكن
 عقده ذات كثر واحد من صاحب القدر والبراءة في المرحلة الاولى
 الى كثر واحد من البراءة والبراءة في المرحلة الثانية كما هو القول بالبراءة
 في المقام الاول وبالبراءة في المقام الثاني لبعض كما نقلناه
 سابقا فان ظاهر هذا هو ان البراءة من جهة ما وراء البراءة من جهة ما
 الدورية بين كل واحد من المرحلتين اعز من هذه المرحلة والبراءة من جهة
 البراءة والبراءة من جهة ما على ما في المرحلة لئلا يقع مستفاد بحيث يمكن
 عقده ذات كثر واحد من صاحب القدر والبراءة في المرحلة الاولى
 الى كثر واحد من البراءة والبراءة في المرحلة الثانية كما هو القول بالبراءة
 في المقام الاول وبالبراءة في المقام الثاني لبعض كما نقلناه
 سابقا فان ظاهر هذا هو ان البراءة من جهة ما وراء البراءة من جهة ما

او ان البراءة من جهة ما

لا ترتب العاصم بدوهم ان يكون بغير ما يدرك في ادفع الله بالاستقلاد العقلية
 بالبروزيات كما يدرك مع ان ينقسم على قسمين كما ذكرنا فندرك بالادراك
 الوجودي والوجودي فندرك به في الوجود الوجودي في الذات في الوجود
 كذا في وما ذكرنا في ان ما يلحق به الفاضل في اقره طعن في غير قصد
 وتامد واما اوله صاحب الفقه عليه مع قوله فيكون بطلان ادراكه
 والفاضل في انما يبعد على ما ذكره اخره وجعله نسب بطلان الفاضل في الوجود
 ومختل كونه سلبا على الادراك على ما ذكره اوله وجهه بطلان الادراك في
 ذكره اوله في بطلان الادراك بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الفاضل في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 فبان ان العقيدة بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 آخوه في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 انما الفاضل في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 انظر عن بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 مع الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 ذكرنا سابقا في ان بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 عن الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 عن الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 في النظر في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 حيث الحد بالحد وعدم جهل في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 انظر عن بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الدابة او الحظ في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 العقيد حنة او حنة في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 انما يتم بناء على ان الفاضل في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الفاضل في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 والحكمة في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في

فقد تم كما يدرك اثبات فقد وجهته في حيث الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 ثم اوله في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 يدرك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 يدرك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 وهذا كما ترتب في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 التي بها يتبين فندرك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 كشم اوله في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 وفي حيث عنوانه في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الفاضل في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 او كونه بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 ما اوله في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الدناع في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 وبعبارة اخرى المنافع في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 ما يدرك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 بعد الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 الاشياء في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 على تلك الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 دفعه في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 بما يدرك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 العقيد حنة او حنة في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في
 ما يدرك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في بطلان الادراك في

الدخال فالله وان يحق قدره ان يشرع عبارة عن عدم وصي مخصوص
 حكم بالعدم كالعقد ضمنه او قبله في الدعوى المذكورة في العنوان لا المكلف
 ويجوز عدم الوعد بحكم في ان يكون في جهة عدم بعث العبد ليس او في
 جهة عدم بعث الوعد او في جهة عدم بيان كنية الاحكام الكلية الموقوفة
 منه او في جهة عدم بيان خصوص حكم موضوع مسئلتنا منه في جهة
 عدم بلوغ الحكم لميل لا المكلف في فقور هذا النزاع في امثالنا
 بغير كما يتفاد به في العموم في عدم اتمام الترتيب فقط ما اوله عليه
 صاحب الفصول في ارجح فائدة في فائدة عاقبة في معوية حكم بالعدم
 في طرفي العقد في امثالنا لا المكلف ان كان تقابلان
 حكم العقد في موضوع مسئلتنا في النظر او الدلالة والفقان قطعان في
 غير امثالنا عن قبل بعث الزيد او قبل بعث رولان او في
 بيان الاحكام كذا او بعض الدلالة في امثالنا انما بعد بيان
 كنية الاحكام من الدلالة في الدلالة حكم طر في اختار به كما في
 انفاض الترتيب لا قطع في جهة وره حكم اشرع على حذف الحكم في كثر من
 الامور والى هذا ان قلنا بعدم تصور النزاع في امثالنا او قلنا
 بصورة امثالنا ولكن قلنا بان حكم العقد في موضوع مسئلتنا
 في امثالنا ان لا قطع فلهذا في استصحاب حكمه لقطع الموضوع في
 الابق عن قبل بعث جميع الدلالة او قبل بعث بيان او قبل بيان
 الاحكام كذا او بعض او قبل في عدم الاحكام كذا او بعض لا المكلف
 في امثالنا انما من بعد بيان جميع الاحكام وبعد وصي على ما في
 ولله عام او في من لا المكلف والفقان تصور النزاع في امثالنا
 وقتما بان حكم العقد في الدلالة او في قطعها بغير حكم فلهذا
 عاقبة في الاستصحاب في اجابات الدلالة او النظر كما لا يدرك

العقد

العقد ضمنه او قبله من الدخال في الدعوى للتعيش المتعد على الغرض العقلي
 المحمودة للمفيدة وعددها في امثالنا انما في الدلالة او في كذا في الحق
 هو تعميم النزاع بالتمسك لا امثالنا انما في بعد ان حجب قدره اشرع عبارة
 عن عدم الوعد بالعدم او عدم اتمام في تعميم على تعميم اتمام الترتيب في عدم
 كون حكم العقد قطعان في امثالنا انما في كذا وره حكم اشرع على حذف
 حكمه في الامور المشتبهة امثالنا في فائدة في تعميم النزاع باقية المقامات
 المذكورة باقية بالتمسك لا امثالنا وتعين حكم العقد القطع فيها ووجوبه بالتمسك
 في امثالنا انما بالعدم في هذا في تعميم او قلنا ان حكم العقد في تعميم
 لا تتردد في ان العقد بعد اتمامه في حكمه حكم على قطع الدلالة وعدم اتمامه
 لا حكم العقد في امثالنا ان وره حكم اشرع على حذف حكم العقد في شدة الفاء في شدة
 الدلالة في اتمه ما لا يدرك انما في وجه شدة شدة الدلالة او الدلالة في كذا
 الذي انما في ان او ان كذا في كذا في العقد وعدمها وبيان في سطون
 العقد شدة ام لا وعدم الدلالة في العقد او قلنا في حذف الوعد ان بقاها في الاحكام
 المذكور وبيانها انما في جانب في عنوان الجواز على لدن الجواز في
 هو محتمل العقد وعدمها كما تقدم فلهذا في بيان حكم العقد باقية او في قطعها
 كما لا يخفى وعلى انما في حكم العقد في قطعها في وجه ما هو منطوق حكمه فيها وهو كذا
 على العقد وعدمها كذا في امثالنا انما في الدلالة او في الدلالة باقية فلهذا في
 ان الدلالة في الحكم العقلي في تعميم او قلنا في الدلالة او في الدلالة في الدلالة
 كالسخر مستور منه لا تقدم في ان تعميم النزاع بالمقامات باقية تعميم

الثانية عن الدلالة والظن بالصفة بمنزلة ثبوت جود احتمال الفعلة كما يظهر من
كلام الفاضل المذكور انما انما تصور مسلمة الله كنه لا يقدح في كبر فان حكم العقل
يحسن منقصة محتملة للصفة او باحتمالها من غير علم لعدم لزوم دفع الفرض المحتمل عنه
وهذا غير مسلم بل من غير لما سياتي من حكم العقل بل هو دفع الفرض ولو موجودا
بالعلم وهم وربما يتبادر في كلامهم ان ثبات الفرض على احتمال الدقة اعني ان
عن احتمال الفعلة بالصور الدقة مستلزمة عدم احتمال الفعلة عند كونهم يتكلمون
بالظن على ما في القرائين حيث جدد المانع في الدلالة مقصور على جهة الدلالة
في العلم وحده عدم احتمال الفعلة امر اسفروا عنه عند عدم دفعه بالعلم
في ادلة الظاهر وجوبهم فانها نسبة في جهة احتمال الفعلة فكيف يكون عدم
احتمال الفعلة امر اسفروا عنه هم الثاني ما في القرائين ليقين في عدم الدقة
بذلك الاحتمال بحيث يكون ملحقا بالعدم وباحتمال اصحاب الجزم والصور
فقد يكون متبادرا للضرورة وقد قلنا مع تسليم وجه ذلك الاحتمال كيف يكون
ممكن ان لا يكون متبادرا للضرورة مع لزوم وجوب دفع الفرض المحتمل على نظر للعقد
وانما ان ملحق باحتمال اصحاب الجزم والصور او فوضع لغيره لان احتمالهم محتمل
يجمع مع العلم ولذا يبدون في صدور عدول الاحتمال الذي ترتب الدلالة على
ذلك الاحتمال ولا الاحتمال فيما نحن فيه فهو بمنزلة الترتب الذي يثبت العلم والظن
والعلم العرفي لو فرض وجهه في القام انما يكون في ترتب الدلالة عليه للضرورة
انما ذلك الدلالة ليدل على ضرورة انه قد يمتنع للمعنى في الاحتمال في القام
باحتمالهم كما لا يخفى انما كماله عن علم الدلالة التي لا تقف في ان لو كان مفعلة في
لوجب عليه نعم البيان في باب اللطف الواجب عليه نعم واذا دليان فلذلك
وجوابه ما اجاب به عند شيخ الطائفة في نفي البيان واجب عليه نعم في باب اللطف

لولا يكون

لولا يمكن ما غاف في البيان ويكفر وجه المانع في بيان وما اجاب به عن جهل الكبر في
ان وجوب البيان في باب اللطف انما يكون لولا به طريق اعتداله للصفة
وفي المقام طريق عقلا اليه وهو حكم العقل بل هو الاحتمال عن الفعلة المحتملة على الظن
هذا ولكن بغير ثبوتها وهو ثبوت الاشياء بين كذا في الدلالة في المقام في باب
الدخالة في حيث وجوب اللطف عليه نعم وعدم وجوبه فانك وقد استدل
للمظهر بوجوب الدلالة في الدخالة في مبدئهم الوفاء ونحوه تصرف في ذلك الفرض
اذا لم يكن من برهانه ويدر به وعقلا له نعم وكلما هو كذلك فهو في جميع
غير جواز عقلا وقد منع الكثير بابا لا يتم عدم جواز التصرف في ذلك الفرض
اذا لم يكن ملحقا وانما لكم الحكم هو عدم جواز التصرف في ذلك وان كان هذا منافيا لكم
لكم في انفسه بعد الجواز ملحق اجاب بعض الدقاة عن الدلالة ان الحكم بعد
الجواز ملحق شرعا في عقلا فليتم الكثير في الدلالة في الجواب في بعضه ونظر انه
ناش عن امر كونه في نفسه في احد الدلالة الذي لا يتم ادراك العقلا
فان يدرك في الجواب بعد تسليم حكم العقل بعد الجواز ملحق كذا في القرائين ان يقال
ان الساطعة عدم جواز التصرف في ذلك الفرض اذ لا يمتنع في مبدئ
كلامهم ليراد في جميع سبب منع الحكم الدلالة حدوث الفرض في العلم
عائدا او تالفا بالتصرف وانما في استعادة الكرامة في المالك لو اصاب في العلم
في التصرف والظن تلك الكرامة في المالك على سبب الدلالة في وجهه
التميمات انفسا منه ويستدل به في ذلك المبدأ في تجميعهم الفعلة في ادلة الفعلة
اذ كانت في المالكين المعنيين ولو كان المالك صغيرا وانما جبر بعد ظهور
وجه ذلك المبدأ في تصرف العبد في ملك المولى المحقق كما لا يخفى في العلم والظن

ارث در و کذا حکم اخرج فلقد قدله باثبات العقاب و کجکس بشارع لم يذم
الاجتناب على طبق حكم العقاب ذلك لا بد الاخر اخرج لفظة الحققة في اثباتات
الموضوعة مثله و يفرق بينهما عدم العقاب في الدركاب لا بد عدم البيان
و لا شاف بين طلبة كذا في قوله و قد اجاب عنه شيخنا في الحققة انما قد يرد
بعدم لفظة اصله في اثباتات الموضوعة في جهة تدرك بشارع اياه بقرينة
اوله البرائة الموجهة للخص في الدركاب فيها وفيه اوله منع كون اوله البرائة
موجبة للخص في كون كاشف عن رفع موضوع المصلحة بالمدرك و انما يكون
نظرا لا لا صرف رفع العقاب حسب كماله و ثانيا انه يذم في عدم حسن التصديق
في سواد البرائة و هو قد يرد في تعريف لم يحسنه في جميع سواد البرائة كما رفق في
عليه و العجب منه انه مع قوله بالمدرك قد حكم في مسئلة الدرس المتجوز بوجه لفظة
بالنسبة لا اياها المبرر انه لا بد من تصحيح و بر عليه وجوب الدركاب و حسن الدركاب
و ارجح و ثانيا فان قلت كيف يمكن ان يكون نبياء العقاب و وجوب رفع سببهم
المصلحة و انظر ربيع ان نبياء حكم على الدركاب مع طس استدته كما يعلم في طريقتهم في
معادهم و معاشهم قلت قد راينا في احد ربيع استنبات كما يظهر بقرينة
تأني فلفظ الكلام في المقام ان الحاشية في المسئلة هو القول بالخط فلفظ او تركا
لم يتعارض مع ربيع لفظة ريبا و لانه في الترك بان كان احتمال لفظة في لفظة
و انما مع و ان كان كذلك فلفظه التميز و الدباة بمفعول الدركاب و العطف فلفظه باذركا
ما في كلام الحق في الترفيع حيث فلفظه في كلامه في لفظة حكم العقاب بالخط اوله
و بناء العقاب بالدباة ثانيا وفيه اوله ان المقصود من حكم العقاب و بناء العقاب
عز معص كما ذكرنا سابقا و ثانيا ان سواد البرائة العقاب بالدباة هو سواد البرائة
المستدته كما يظهر بان مدعيها و قد تقدم انما فارجع عن المسئلة المتعارفة فيها

فيها هو و ما موضحا في تمام الكلام في الاستدلال للعقاب بالخط و الدباة في مسئلة
و اما العقاب بالوجوب فلم يرد في ذلك و ليدركه بدق كذا صرح به في جرح كجاسة
هذا و بعد في غيره و يمكن تخرج و ليدركه بان يدعي كذا لفظة في اتركه في لفظة
في لفظة ما تقدم في الدركاب لفظة بالدباة في لفظة في لفظة هو الدركاب و العقاب بالخط
يوجب نقض لفظة و قد تقدم ما قد قد و استدلال العقاب بالخط مع عدم كماله بان
لا يمكن له الدعا و الدركاب في لجمات الحاشية و الحقيقة لفظة او اتركه فلم يمكن له
او اتركه في لفظة حكم بالخط و قد استدل العقاب اتركه في لفظة لفظة في
حكم بالخط و قد ربيع في اتركه في حكم بالوجوب بقرينة حكم و قد تقدم
نقيم عدم الدركاب لفظة الحق او كونه مدركا للرفع كما في قوله و ثانيا انه يكون
الدباة استدل العقاب و اتركه في حيث استدل المصلحة و لفظة كما تقدم و قد ربيع
لا استدل في نفس المصلحة و لفظة و ثانيا انه قد ثبت ان الحكم في صورة جهة لفظة
في لفظة هو الخط و صورة الدركاب هو الدباة فثبت و قد استدلال الدركاب في لفظة
بان انما كذا لفظة و المفروض ان يكون هو ما يدركه كذا يدرك و اما اخرج و لم يرد
ان قد الكلام هو قد اخرج و الاستدلال بعد اذ الوجة غير مستدل و احد العوارض
كلمة مسئلة لا بد ان يكون بحيث يمكن ان يكون مضمنا للدركاب فيها كما لا يخفى و حاشية العوارض
و ليدركه الدركاب فيها في ذلك كما لا يخفى و ينبغي التنبه على امور الدركاب في
الفاصل القرينة ان حكم العقاب بالدباة و ان كان قد اخرج لفظة الدركاب بعد اخرج
و بعد معلومة حكم اخرج على خلاف حكمه في اخرج المردف يكون كذا لفظة و اجاب
في ذلك في مسئلة الدركاب في اخرج الدركاب حيث قال بان المرجح بعد الدركاب هو البرائة
وفيها مع ما تقدم في عدم معلومة حكمه حكم العقاب و ان اخرجت في المردف البينة في لفظة
حكمه في لفظة حكمه بالدباة في المردف البينة اوله ان المخرج في حكم العقاب

البطلان في العقل لعدم التقييد في العقاب بالنسبة الى المكلف عند عدم البيان وعدم
اتمام الشرائع الجمة عليه بحيث يقطع عنده كماله فيكون له ما كان له من افعال من غير احد
الادبائه وتزبد منها وضوح بان مدق الحكم يظهر من ثبوت حكم موضوعه او لئلا
في نفس الامر يجب حمل الشرائع على غير نظر في المكلف ثم فرض جحد المكلف ولكنه في
وجه ما الحكم انشأت في ذمته بالنسبة الى بذل المكلف ان كان في حث هو شاكر لم يثبت
بالحكم الظاهر وهذا لا يقتضي في الحكم بغيره فان لم يثبت له ما في الشرائع بغير
استحقاق العقاب لعدم وجوده والذم لانه لا يمتنع في المقام لا سيما مع ما فيها كما لا يخفى
بعد علمه بالجملة المستحقة في العقاب والمقتضية له بعد ازالة ما هو مناط حكمه وموضوعه في اعادة
جملة غيرها ولكنه فيها قد لا يكون حكم العقاب في اعادة وتيقنه الا اذا كان افعالها على
حسن نية او قربة بل في سواها رتبة وانما اذا كان جاهلا او كان له في ذلك لا بد من العقاب
ولذلك يثبت عند دور العقاب منه مع جملة حجة وقربة كما لا يخفى ولذلك يمتنع صدور رتبة عند
عدم الثبات به واستمراره في كماله كما لا يخفى وما هو من كون حكم العقاب على ما في رده من
الحكم كما هو من حكم الظاهر في حكمه وجوب العقاب عن اسم الشكوك الرتبة في حكمه
بعد منه في واقعة ثبوت الشكوك المحرمة وانما لها ان لا يثبت في انهم فانه لئن حكم العقاب في
ذمة الموالدين ببيان ذلك ومع كون الموضوع شكوك الحكم والوقوع كما هو المناط في حكم الظاهر
حتى يصح كل ما فيها بغير حجة في اعادة وتيقنه فان حكم العقاب في واقعة ثبوت الشكوك في
المرام ويكون الموالدين المذكورة في معاد رتبة فان حكم العقاب في واقعة ثبوت الشكوك في
حجة حكمه لوجوب العقاب عند عدم الدخول في الضرر وعدم الدخول في قسم في اعمد عدم
الدمية وشكوكه في واقعة ثبوت الشكوك في حجة حكمه بعدم التقييد في العقاب
عنه عدم البيان وعدم اتمام الحجة وهذا لا يقتضي في الحكم بعدم البيان وشكوكه في حجة
شكوكه في حكمه العقاب في حجة وجوب مناط حكمه فيها لا في حجة كونها واقعة شكوكه

الحكم

الحكم كما يظهره بانما مدقها الا انما يقع في بيان نسبة الدولة الاجتهادية مع الله تعالى وبعبارة
تقديرها عليها ليس هو في باب التفاضل والرجحان او في باب لزومها او في باب الحكمية فتقديرها
تعالى واولها ان الدولة الاجتهادية كانت عليه فله رتب في وجهه على الله تعالى وان كان
الهدرك والمناط فيها هو عدم البيان كما في البرائة بغيره في حجة عدم العلم بعدم التقييد
عنه عدم البيان او في اعمد مناطه في العقاب لعدم العلم وانما كان في البرائة في حجة عدم الثبات
في اعمد البطلان في له وكان في اعمد مناطه في العقاب رتب في باب العقاب ووجه في حجة عدم
بان الشكوك في الدخول في حث هو شكوك ياق في ما كان او في الورد هو رفع الموضوع
ولذلك رتب انه بعد ثبوت الدخول في واقعة ثبوت فيها البيان ويكون معلوم الحكم فله في حثها
ما هو مناط وموضوع الدخول في عدم البيان او عدم العلم فله في حثها او في ثبوت واقعة
بوجوب رفع موضوع الدخول في عدم البيان او عدم العلم فله في حثها او في ثبوت واقعة
فكر ما في كون موضوعها عدم البيان او عدم العلم وانما الدخول في حثها عقابا مستقدا في
حكم العقاب بوجوب الدخول او العقاب في السمات السبوتة بالعلم الدخول في باب
العقوبة العقلية فله ما هو المعلوم انما في التقييد في موضوعه عدم البيان بغير عدم البيان
التقصي والافان شرعا مستقدا او في اعمد مناطه في حكمه بوجوب العقاب في حثها لئلا يثبت عند
العلم الدخول في التقييد في عدم العلم بالتقصي به في موضوعه عدم العلم بغير عدم العلم بالتقصي
اما التغير فله ما في اعمد مناطه او في حثها في البرائة فاحضر المناط والعوض في حثها
العقوبة بعدم البيان او عدم العلم في حثها مع كماله في حثها في حثها فان لم يثبت
بالنسبة الى الدخول في موضوعها عدم البيان يكون حالها حال العلم بالنسبة الى حكمته
الدخول لئن العلم بعد اعتباره به يكون بيانها كالمعلم فله في حثها في حثها في حثها في حثها
تلك الدخول في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها
كما ذكرنا وانما رتب في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها

اصحا لعدم الدلالة وان لوحظت بالنسبة الى المحل الذي يكون موضوعا لعدم العلم وفلا
 كان الموضوع صحيح في كليتها لعدم العلم فان سقطت الدلالة كقولهم صدق لعلنا
 هو اعتبار الدلالة عنه عدم العلم كما ان سقوط قوله لا تنقض اليقين بغير الدلالة
 عنه عدم العلم فيستقيم باقرار النظر في النسبة بينهما نسبة تعارض الحسنيين بينهما انما اذا
 والى الدلالة في واقعة على خلاف مقتضى الدلالة فيتعاضد على التعارض اما في حيث الدلالة
 المتقابلة باب التعارض تعارض الدجوال او في حيث استند الاستقصاء بالتعاضد
 والارجح وبذلك ان البياض هما اللذان قد جوبوا اب العلم في قديم الزمان الى زمان
 من بين الحقيقتين شرطية واحدة وصفا لبيان العلم في تعارض الدلالة والدلالة
 قد صح في بابا او هو باب الكوثرية وحيث ان في في نسبة الكوثرية للنسبة التعارض
 وحيث تقدم الدليل على الدليل في جهة الكوثرية لا في جهة ارجح سندا او دلالة او حلي
 والتحقيق فلهذا في ان العلم يقتضي العلم في المقام في مقابل الدلالة في بيان ان هو ميزان
 الكوثرية فلهذا قد ظهر من رة في بعض كلمات ان الكوثرية هي كون العلم في العلم
 بدلالة العلم في العلم في العلم في بعض الدلائل انما يكون العلم في العلم في العلم
 ولكن جود الميزان بان يلزم في تقدير العلم في تقدير العلم في تقدير العلم في تقدير العلم
 ولكن رجوعه الى ميزان الشيخ كما يعلم بان لا تملك الكوثرية قد يكون بين امارتين كقولهم
 صحيح في الدلالة في نسبة لا قوله فهو المقصود في نسبة بينهما عدم في وجه فلهذا
 الدجتماع والتعارض هو الصلوة المحرجة لكن مقتضى خروج نفي وجوب الصلوة في هذا مقتضى
 انما هو رجوعها في انطباق ميزان المذكور في هذا المثال في ان يلزم في تقدير الدلالة
 لا في وجه في الدلالة في كون الكوثرية اذن وجوب الصلوة في وجه فلهذا قد يكون بين الدلالة
 والدلالة في العلم ان يعلم اوله ان النسبة فلهذا خط بين دليل الدلالة والدلالة في العلم في رة

في المقام

الحكم

في المقام لا بد من نفس الدلالة واما في نسبة الدلالة بين نفس الدلالة واما في نسبة
 فان لا دلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 او في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 مستند اخر حيث لاشاف واما في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 العدل هو الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 وجوبه في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 والدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 او في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 ايمان في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 فان سفارة هو الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 كان في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 ميزان الكوثرية عليها في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 لمقتضى الواقع منها وبلزم في تقدير الكوثرية في اثنان كل تقدير في رة في كون الكوثرية
 في وجه فلهذا في العلم فان مقتضى دليل البرائة ليس جود البرائة في وجه فلهذا في العلم
 عند عدم ايمان كما لا يخفى كذا الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 يلزم في تقدير الكوثرية في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 كذا في العلم فان سفارة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 على العلم كما في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 اجتماعا في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة
 مع ابرائة فان النسبة بينهما عدم في وجه فلهذا في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة في نسبة الدلالة

الدلالة

الحكم

حكم في شيء بعد ان يتبين ان الحق في الدلالة وحده وحده كانه العلم بان
الافعال كلها مشتملة على واحد من الوجود في نفسها انه في بين بين قد يتبين ان نداء الحق
طريق الى الواقع في بين قوله ان لم تعلم ما هو طريق الى الواقع فاعلم بهذا الطريق والمنطق
جاءت الدلائل ان هو الذي في الدلالة هو الذي في الدلالة وانما مقتضى تقدم الدلالة
في وجه الدلالة في رفع موضوع الدلالة فيكون ما عليه كانه في الحق في بين ان الدلالة
حاكم على كل شيء حقيقة وقوله انه لا يتم فيها فيه جهة الحكمة والكونية معا لا يستقامت فانه
حاكم بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية الى الدلالة وحده وقوله انما مقتضى تقدم الدلالة
في الخطابات الدخيلة للحكام في حقته فانه حاكم بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
في قوله لا يجوز في الدين ان لا يفرق بين الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
في الدلالة كما في الدلالة في الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
بالاعتبار في مفهومه العام مستقده فيكون العام في وجه بالبنية الى قوله انما مقتضى تقدم الدلالة
في الخطابات الدخيلة للحكام في حقته فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
في الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
والحق فيكون بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
هو حاكم مقتضى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
فانما في الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
كونه حاكم بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
الاساس وهو الدلالة ان الحكم في الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
تقديم الحكم في الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية
الظهور او الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة فيكون بالبنية الى الدلالة وحده فيكون بالبنية

[illegible]

يعلم حاله كما لا يخفى هذا الدان في دلالة الله على المقام ^{على} بالعلم انما دلالة قد منها نظرا
 في قوله على علم بلغة مختصة بالمطعمات فيجوز ان يدعى على ان عدم الوجود ان في العلم
 المطعمات في المشتبهات بدل على عدم العلم كما هو المقام ان الله ان يثبت
 الباقى لعدم القرب بالفضل وانما ثانيا فلو كان عدم الوجود ان في الدلالة بدل على عدم
 العلم والحرمان واقعا والعقد في احد البراهين اثبات عدم العلم وبراءة في مرحلة الظاهر
 فقد ربط بين هذا الدليل وبين المدعى في المقام وانما ثانيا فلو كان عدم الوجود عدم وجود
 التحريم في جميع ما ذكره في صدره في انه تغاير الحكم على عدم التحريم لا يستلزم دلالة
 عدم وجود التحريم فيها بغير ما يدين في الحكم مع العلم باحقاؤه كثر منها علينا على
 عدم التحريم فيكون البعيد بين المقامين كما لا يخفى على السامع ومنها قوله تعالى
 وما لكم الا ان تقولوا ان الله عليه وقد فصلكم ما يحرم عليكم قال في توجيها على الله
 مع خلقنا فصل في الوعظ من ذكر هذا الدليل كونه دلالة على انه لا يجوز
 الزام ترك الفحص مع عدم وجهه في فصل وان لم يكن مجرته فتدل على عدم وجوب
 الاحتياط في المشتبهات كما بقوله الدخا رر فثبت البراهين فيها وهو المقام الدلالة
 عليها الدليل انما ثبت الواسع على الله انما بقية عليها فتأكد ان نتج من ثبوت
 طاب ثراة قد اورد في المقام ابرار او كثر ذلك الدليل في الرسالة واما حكمة ان
 تصور حلول اذلة البراهين في العقد والقدرة وروايتها في المقام هو البراهين وعدم
 المؤافاة والعقاب في الواقع المحرمة لا لانه يعلم ويتبين انهما في العقاب والعقوبات
 خصوصاً بان يتبين حكم الواقعات اثبات نفس الواقعة المشبهة في الدليل الخاص بها او
 عدمها بان يتبين حكم كل المشبهة في حيث هو مشبهة بالدليل العام لجميع المشتبهات
 البتة لحكمها في مرحلة الظاهر الواجب اخذها والدلتا في بقاء بقية ان في
 ومقتضى اذلة عدم جواز الدليل في وجوب الاحتياط والدلتا في

المرتب

ان لم يكن بها الدخا رر في وجوب الدخا رر على المشتبهات هو ان المشتبه في حيث
 هو مشبهة حكم الزعم القيد في اشارة وجوب الاحتياط والدلتا في قوله
 الدلالة في الزعم بنبأ اليقين بتمام وعقد الاغاية في الدلالة المحرمة وفي ذلك نظر
 انه لا تقاضى بين اذلة المحرمة للدلتا في وجوب الاحتياط وبين الدلالة على انه لا يكون وزان الدلالة
 بالنبذة في المحرمة وزان الدلالة الاحتياطية بالنبذة في الدلالة العقلية اذ وجهه كما
 يرتفع من غير وجه في حاكمية مقدمة عليها كما لا يخفى فالطلب لتمام في المقام هو منع اذلة
 الدلالة انما سئل او دلالة ومقدمة في ذكر اذلة المحرمة في المقام والاحتياط
 عين دلالتها على البراهين وعدم دلالتها لدلالة على ما تروى له الف دلالة في
 الدلالة او الدلالة على البراهين كغيره عدم وعقابه وروى له الدليل انما في اذلة
 والدلالة على وجوب الاحتياط عنه بمشبهة قد برأفد لدلالة في التقصير عنه في بيان
 احوال الدلتا ان الواقعة المحرمة كواقعة شرب الخمر مستند قد يلاحظ بعوانه
 الخاص من شرب الخمر في حيث هو وكلمة هو انكم الواقع المحرمة في حق المحرور
 عنه عندنا وقد يلاحظ بعوانه العام من حيث هو مشبهة الخمر هو في اذله وكلمة
 هو انكم الظاهر في اعتبار المعلوم اليقين الدان ذلك المعنى عنه المحرور هو
 البراهين وجواز الدلتا في عقد الاحتياطية هو الاحتياط ووجوب الاحتياط
 انما في انه قد يجد الغاية والعقوبات على في حكمة في اذلة البراهين والدلتا في
 البيان الخاص فقط بمغ ان مقتضى اذلة البراهين هو اذلة في واقعة شرب الخمر
 مستند الى ان يعلم حكمه الواقع الخاص الثابت بعنوانه الخاص ومقتضى اذلة الدلتا
 هو الاحتياط في ان يعلم حكمه الخاص المذكور وقد يجد المعنى على في حكمة واحدة
 منها البيان العام والخاص جميعا بمغ ان مقتضى حكمة واحدة هو البراهين والدلتا في

میرزا

[illegible]

۳ و طرز و فصله بطور اجمالی شرح الکتاب و المذاهب و المذاهب و المذاهب
بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام
على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين و على آله و سلم

والتفصيل في الامور
في القاموس
تفصيل في الامور
في القاموس

المعروف في العلم
القصير في العلم
المعروف في العلم

منطقه در تقصیر
حکم از راه الحاق
در کارخانه و کون
منطقه در تقصیر
حکم از راه الحاق

الحق في القوت في غير ما تقدم الوصف
في القوت في غير ما تقدم الوصف

١٠

انفسه في انجزة الله لادن بعد البرائة في اشبهات كحكمة شرط بالحق من الله
 كما قرنه محنة وهو خلف الدليل ان الله عدم تخصيص وعنه لدفع الموضوع في الخ
 فذلك يمكن الدليل به البرائة في اشبهات كحكمة ان شرط العلم المقام والواجب منه
 لا بد منه لدفع الموضوع منه بدله في دفع الله لكم فقط فتم العلم وتوجه ان الله في الموضوع
 انما حكم فندم في العلم عدم تخصيص الدليل كحكمة تخصيص الموضوع الثاني بدله لكم
 والموضوع منه لادن الموضوع نعم بقدر صلته في الدليل بمعنى انهم وهو حكم وان في
 التخصيص المذكور في التخصيص بما بعد الحق فان قلت يندم الدمار نعم قلت لا
 اليه لادن نفس الحكم قابر لكونه سندا اليه لعل في الله ارتفاع كلف الموضوع فان قلت
 الحكم المحقق المور في الواقع نعم لا يقدر الارتفاع كما في الموضوع قلت قد مر ان الحكم
 جهازا في جهة تقارير وجه ثبوت في الواقع وجه تخويم جهة تعلق بالكلف وتجاوز
 الارتفاع هو الجهة الثانية لادراكه في العلم هو تعلق الحجة بالكلف والارتفاع
 لرفع المؤافاة في الواقعة المحلولة كما في الموضوع فندم تخصيص الموضوع بمعنى انهم
 الحجة عن الموضوع فقط والارتفاع لعدم قابلية الموضوع لكونه متعلقا بالرفع كما تقدم
 واما سلق اشياء غير معلوم موضوعا كان او كلفا فندم التخصيص بما بعد الحق بالنبذة
 لادكم والارتفاع بالنبذة في الموضوع وان كان احد التخصيص شرط في الارتفاع والارتفاع
 المحلولة فيقارن بمثله وتساوي فيقارن الدليل فينبغي ان يخصه بدين وانه في التخصيص
 على احتمال لدفع الحكم وبيان الارتفاع في الدليل في الدليل من دلائل الدليل منها في
 تخصيص مقدم كما قرنه محنة في الثالث ما لا بد من ثبوت في الدليل وانما في
 الدليل في الموضوع في المقام بقرينة السابق وانما هو الموضوع لادكم وللاول في

[illegible]

المواظقة على الموضوع كذا في سائر المتعلقات فقام في غير النسخة على صور المذهب في بيان
 انه يمكن رفع الاحكام الوضعية كالنقص في حديث الزينة ام لا فحقن ذلك كبحاج
 الى بيان امور الدينانية من المذهب في الحديث فذكر ذلك الله تعالى في النسخة وجميعها
 او خصوص المواظقة يستدل لذلك في حجة الدين في رفع جميع الدثار في المرات
 بالنسبة الى سائر الرفع في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 بدونهما لا يثار في المذهب في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 عرفا وذلك ليطبق عليه المذهب في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 رفع خصوص المواظقة في وان لم يكن ذلك في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 حذيفة لما ذكرنا في توافي بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 المذكور في ظاهره في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 شد التركيب المذكور في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 في رفع او صافى ذلك في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 الحديث المذكور في سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 وجعله في سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 على الدين والمذكورة ورفها منها في احكام بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 ولدينا في سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 حتى كسر النسخة فان قلت لان رفع المواظقة على سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 وما لا يعلمون سطر في احكام بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 الدساتير في الدين كان الكلف غدا في حجة المذهب في سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 انقضى وان كان الدساتير كما في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 رفعها في احكام بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار

كمان

كمان في الحديث بوجوب النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 العقد حتى في النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 خصوص المواظقة ولو لم يكن ذلك في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 الدين والمذكورة على سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 البعض سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 الدين في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 على تقدير جميع النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 سواء ان كان الدساتير في سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 نيات الدين ونما بان انما هو حصص الدين في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 فقيد الدين في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 حان وصفي في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 الدين والمذكورة في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 في سائر النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 في رفع المواظقة في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 المواظقة في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 الدساتير في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 حذيفة في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 استقامة في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 في رفع الاحكام في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار
 على الدين والمذكورة في بعض النسخة المذكورة المذكور في ظاهره وحقن في رفع الدثار

منها ما يخرج عنه شرط الصحة والاعتبار بغيره والاعتبار بما لا بد منه في اعتبارات بغير
 موافقة المانع به لما سوره وعنده ولا ريب ان هذا ليس بوضع ورفعه بيد الشارع في الكليات
 بغير ترتيب الاثر وعنده وسقوطه لا ريب ان رتب بعد له بعد العقد شذوذا في الكليات فليكن كرتف
 الاثر عنه بعد وقوعه نعم يمكن له ان يخصص في نفس الدعا بكتب الدعا وان والذاته باخر من
 عقد يثبت عندها شذوذا اما ان يريان فليكن رتب في اقرار الموضوعات المركبة والشرعية
 كبرها على المركبات في رتبة مقامات العقد مقام التصرف او في رتبة العقد في رتبة العقد
 في عالم العلم والدورك والصور والاشياء مقام التمسك عند التركيب باسم العقوة والاشياء
 بان ما هو احوال له والاربع مقام الدعا بكتب الدعا في رتب ان المقام الدعا ليس مقام
 الجزئية لكنه ليس مقام اللفظ والاشياء الجزئية به وكذلك في رتبة المقام رتب في العقدة بغير
 والعقد مقام رتب الجزئية وكذلك في رتب المقام رتب في العقد بكتاب العقد في حث هو
 واما ان رتب فان بين الدعا بكتاب العقد في رتب المقام رتب في العقد بكتاب العقد في حث هو
 للعقد بكتاب العقد في حث هو وان يتباين بالعقد في رتب المقام الدعا بكتاب العقد في حث هو
 ولا ريب ان العقد في حث هو في رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو
 ويخرج لهم الظاهرة وانما رتب واما لما رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو
 كما قد رتب في رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 النفس الدورية انما رتب في رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو في حث هو
 بين العقد الجزئية وعنده العقد وقد رتب في رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو
 في حث هو الدورية في رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 وقد رتب في رتب المقامات في حث هو رتب في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 يتم على تقدير كون العقد خصوص المرافعة اشياء اسكان جويا ان يخصص في حث هو
 با حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 ثم فرض في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو

الغنية

اخصه ولكم بنبأه اترتب بعد العقد انما يتوجه له الحكم الوضو والذو والاعتبار به الحكم بان رتب
 في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 العقوة في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 لوجوب قصد شرط ولو بالاعتبار في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 كون هذه رتبة شرطه في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 الفاعل الجزئية واما في العقد بكتاب العقد في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 لم يكن العقد بكتاب العقد في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 الواقعة في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 ولو بالاعتبار في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 الحكم التخصيص في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 بالاعتبار في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 الشرط عنه عدم اسكان قصد شرط فقام هذا تمام الكلام في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 العقوة وعدم وجوب الدعا في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 فيما بان يكون هذا حديث المذكور حديث الدعا بكتاب العقد في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 لدرجات عدم وجوب الدعا في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 بالنبذة في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 ان حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 يتم كون العقد هو جميع الدعا بكتاب العقد في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 او المرافعة فقد حقق انما لم يتم في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو
 والاعتبار في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو في حث هو

رد المحتار

[illegible]

في صفة العقاب على المكلف وحقه فله بدني في احوالها هو المناط فيها اوله ثم ثلث ثبوت
 اثر المناط في شدة ثوب انما في ثبوت المذنب الذي هو في العلم لم يعلم بذلك ثبوت
 احوالها عند ثوب وتما مشه وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 فحقه انه لا يشك كما لا يخفى في عدم صحة العقاب وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 المركب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 في صفة العقاب وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 السبب في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 على المناط وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 القدرة على كيد العلم وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 الواقع في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 ولو كان ذلك في حقه ترك طريق المناط مع امكانه له لو انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 التخصيص في احواله انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 ان في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 احواله بل هو طريق المناط في صفة العقاب وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 في المناط واما انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 الواقع به وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 المناط على ما هو المعروف فله يقع العقاب على عقده لو كان ذلك في انما في شدة ثوب
 الواقع في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 موطنه بما ذكرنا عدم موقعه في عدمه وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 موطنه بما ذكرنا عدم موقعه في عدمه وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 سلطة عن المانع وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 تا بقا في ترتيب العقاب وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب

وهو كونه

وهو كونه في نفس المذنب وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 على حاله فله في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 الواقع عقابا في عقاب ثلثه الواقع وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 ظاهر كونه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 الجليلين وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 والفرع كفاية العقاب وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 يكون انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 ما له او ثوبه او ثوبه وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 اثره في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 اقام انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 بالظن ليعتبر ثوبه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 في كونه مندرجا تحت ذلك العنوان العام وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 بدنه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 وكان ذلك انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 ثوبه او ما له او ثوبه وحقه في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 المحم شرعا في انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 انما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب
 المتعلقة بالانفس والادوار وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب وانما في شدة ثوب

المذكور من قطع بقائه في ذلك المكان في سعة المكان كمن في اجزاء الله تعالى
 يدور في الدخايم بعقده وقد مر وسأل كمن ان اثبات بالاعتقاد ليس هو الدخايم
 العقيدة والاثبات انما هو الدخايم في لوزم المستقيم الترتيب عليه حال شدة الدخايم
 واترخص في اعتداله هو الدخايم لعدم النسخ في اعتداله فبقية ان الدخايم في شدة الدخايم
 امر اقل بل للمعنى في الدخايم الدخايم الدخايم في الدخايم والدخايم الدخايم الدخايم
 المذكور اعز عدم النسخ في الاعتداله في الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 اجماله لعدم فلو قد اختلف عن احد الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 شدة شدة مستقيم الدخايم واترخص في اعتداله فبقية ان الدخايم الدخايم الدخايم
 اثبات احد الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 ما ان راسه في شدة الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 عليه في الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الفقد والكون بوصف الكبر والذخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 شرط ولعدم قيم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 ليس بغير على الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
 كذلك يكون ما ان هذا الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 في ان في اعتداله الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 لغاوت وتبدل وتبدل الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 فكما ان عدم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 فبكم بقائه بالاعتقاد في الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الفقد وعدم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 والكون والكون والكون والكون والكون والكون والكون والكون

صاحب

صاحب الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 انكم في الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 وكان الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الترتيب الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 مستقيم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 هو الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 على الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 المطلقة الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 العلم والدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 وبالاعتداله الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 مطبق الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 صاحب الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 في قلة الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 بالدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 مولود الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 بعد الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 على الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 مشبه وتكون الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 او الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 وعدمه ودور الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 هذا تمام الكلام في الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 هو الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم
 على الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم الدخايم

على حوت م

فيها م

باعتداله

تقريب الاستدلال بتلك الرواية لما نحن فيه في مواضع منها اعمدنا تشيئت انفس مع
 قطع النظر عن كون مستند اليه تشيئت الامام ثم بان نقول ان الظاهر في المدرك هو
 المدرك العقلي فبدل على ان ذلك القاب يشتهر بموجب وقوعه في القاب لو كان في الواقع
 الواقعة في تلك الواقعة ولما كان التكليف بالعلم بالحق والعقاب على مخالفة في غير بيان
 قبيح كما تقدم فليدبر عن ترك اثبات والاحتياط عندنا واجبا وجوبا الزاميا يكون
 منزلة الياس في اشتهار وهو العلم وفيه كمال بالثبوت في قوله ثم في اخذها من حيث
 وقوع في الحوادث لا يجمع اثبات او ضمن اشتهار على التقديرين كما في قوله في الواقع
 الواقع الفعلي او الواقع الدخالي وعلى التقديرين كما في قوله في الحوادث الحاصلة الواقعة
 المشيئة في مرحلة الظاهر او الحوادث المحسوسة واقعا واما برادير فيسلك في ادلة
 الاستدلال لانه مع انه يناق لمناق في موقف في مقام بيان ما تدر به في العلم و
 التمدل في مقام الاحتياط والاحتياط في الدخالي في مجموع اشتهار ومع انه يناق
 اشتهار الامام في ثبوت اشتهار لانه مع تصديق اشتهار به المدرك في قوله في اشتهار
 في حيث هو كما في تناقض الاستدلال به لما اكد في بيان في فانه في التمدل على وجه
 وجوب الاحتياط عن مجموع اشتهار اشتهار والاعتدال هو وجوب الاحتياط على اشتهار
 ولو زاد او عدل كما في التكليف والدخالي اشتهار اشتهار لانه مع هذا التقدير لا يلزم بالواقع
 في العلم بالواقع الفعلي بان يكون له القاب ضمن اشتهار ولو زاد او عدل على ثبوت ففعله
 للواقع في العلم فقد استند في تكذيب كما في قوله في العلم بالواقع اشتهار
 في الظاهر او العلم بالمعوم وكان في قوله في الواقع الدخالي بان يكون له القاب ضمن اشتهار
 على ثبوت في الواقع في العلم فالاستدلال به وجوب الاحتياط على ضمن اشتهار
 على العلم بوجوب الاحتياط كما وجب الدخالي في الواقع في العلم وهذا كما تروى في
 بقاءه على وجه صحيح وانه يبيع الدخالي واليعرف في نحوها مع انها وجوب للواقع
 في اشتهار بوجوب التمسك والتمسك بالبرهان في اشتهار لانه مع الدخالي في الواقع في العلم

التكليف الواقع في العلم بالثبوت مما تروى عليه القاب عند الدخالي وقد تقدم ففاده
 وقع فلهذا في العلم بالبرهان بالثبوت اشتهار في تشيئت اشتهار في تلك الواقعة
 على العلم بالبرهان والبرهان في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 لانه في العلم بالبرهان في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 كما في المقام لعدم صحة عقاب العلم بالبرهان في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 ليس وادان في مقام الدخالي في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 السور اعمدنا في اشتهار في الرواية في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 بعدم وجوب الاحتياط عندنا في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 المستبعد في مناق في سابق الرواية اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 الدخالي في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 كما في قوله في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 الدخالي في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 وثالثها الاخبار الكثيرة في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 مذكرة منها في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 واخذ اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 منه كبر كونه وجران كونه اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 على وجوب الاحتياط في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 الواقع في العلم لم يكن في الظاهر اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 ففاته ما يدل بان كونه اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 بهذه اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 يعارض ما دل على البرهان وعدم وجوب الاحتياط في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار
 هو العلم في المقام في وجوب التوقف في اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار اشتهار

على ذلك القدر لا يتصور ان العلم الدجالي هو المقدر المعلوم حوته نفسا فاصالة
 اقتضى بعض الكفر غير معارضة بالمشبه لو كان ذلك العلم سابقا على العلم الدجالي
 كما ان العلم المجازي اعدا الدنيا كمن نفسا فتمت قدرته في اعدائها الجسدية فانه ذلك العلم
 على انه قد كان حوته اعدائها نفسا فتمت قدرته في اعدائها الجسدية فانه ذلك العلم
 فان العلم الدجالي غير ثابت بعد العلم الحقيقي بوجهه ووجهه ووجهه ووجهه
 وتوضيحه انه وما نحن فيه من هذا البقيس كمنه وضع مقاسه واما علمه ان في شرطه ان
 العلم الدجالي يخرج من اختلاف جميع الدلائل ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه
 في كل واحد منها كما يشاء ان لا يكون بعض الدلائل في عين وجهه كمنه ذلك العلم الدجالي
 ابرار ثم واداءت كمنه فانه عند ذلك لا يؤثر العلم الدجالي في كتاب الله تعالى
 لذلك بعض الباطن انما يشبهه ولا يفرقه في باقية الدلائل بل يفرقه في كونه
 بالعلم الدجالي فانه كونه بغيره على ما عرض وذلك كما اذا كان بعض الدلائل في عين وجهه
 واجوب الدلائل مع قطع انظر من ملاحظة كمنه الدنيا كمنه العلم كمنه نفسا فاصالة
 التناقض المذكور لو كان حوته العلم الحقيقي بالماضي قد تضمن العلم الدجالي او سقارنا له
 او بعده او واجب الدلائل كما اذا اضطررنا ان كان العلم بالدلائل قد تضمن العلم الدجالي
 او سقارنا له او بعده او واجب الدلائل واما نحن فيه من قدرته في اعدائها الجسدية فانه ذلك العلم
 اعدا الدنيا كمنه فان بعض الدلائل الكاشفة بغيره الى الدلائل في الكفان واجوب البقايا
 او ان كمنه نفس الدلائل حوته العلم الدجالي ولكن بعد العلم بذلك نفسا فاصالة
 بعد حصوله وبعد تعلق الدلائل به فاما علمه كمنه ان مقتضى القاعدة العقلية
 في كل صورة وجه العلم الدجالي والكفان هو الدلائل في جميع الدلائل ولكن ذلك
 شرط بان لا يتبين بعض تلك الدلائل قبل العلم الدجالي او غير ذلك
 حصوله بالماضي انفس الدلائل في الدلائل فانه كمنه انفس الدلائل في
 بعض الدلائل ووجهه واجوب البقايا كمنه انفس الدلائل في كمنه ذلك العلم
 في نفس الدلائل في عين وجه العلم الدجالي بالماضي فاما علمه كمنه انفس الدلائل في
 ووجهه العلم الدجالي لا يؤثر في الدلائل كمنه انفس الدلائل في كمنه ذلك العلم

المعلوم

المعلوم بالعلم بذلك البعض الواجب للمانع فخير العلم الدجالي في غير بعضه
 بدور يكون العلم كمنه هو البرهان الدجالي فاصالة فاصالة فاصالة فاصالة
 في جواب البقايا مشور بوجهه كمنه انفس الدلائل في كمنه ذلك العلم
 بدور كمنه ووجهه واجوب البقايا كمنه انفس الدلائل في كمنه ذلك العلم
 في العلم الدجالي غير ثابت بعد العلم الحقيقي بوجهه ووجهه ووجهه ووجهه
 اقتضى بعض الكفر غير معارضة بالمشبه لو كان ذلك العلم سابقا على العلم الدجالي
 كما ان العلم المجازي اعدا الدنيا كمن نفسا فتمت قدرته في اعدائها الجسدية فانه ذلك العلم
 على انه قد كان حوته اعدائها نفسا فتمت قدرته في اعدائها الجسدية فانه ذلك العلم
 فان العلم الدجالي غير ثابت بعد العلم الحقيقي بوجهه ووجهه ووجهه ووجهه
 وتوضيحه انه وما نحن فيه من هذا البقيس كمنه وضع مقاسه واما علمه ان في شرطه ان
 العلم الدجالي يخرج من اختلاف جميع الدلائل ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه
 في كل واحد منها كما يشاء ان لا يكون بعض الدلائل في عين وجهه كمنه ذلك العلم الدجالي
 ابرار ثم واداءت كمنه فانه عند ذلك لا يؤثر العلم الدجالي في كتاب الله تعالى
 لذلك بعض الباطن انما يشبهه ولا يفرقه في باقية الدلائل بل يفرقه في كونه
 بالعلم الدجالي فانه كونه بغيره على ما عرض وذلك كما اذا كان بعض الدلائل في عين وجهه
 واجوب الدلائل مع قطع انظر من ملاحظة كمنه الدنيا كمنه العلم كمنه نفسا فاصالة
 التناقض المذكور لو كان حوته العلم الحقيقي بالماضي قد تضمن العلم الدجالي او سقارنا له
 او بعده او واجب الدلائل كما اذا اضطررنا ان كان العلم بالدلائل قد تضمن العلم الدجالي
 او سقارنا له او بعده او واجب الدلائل واما نحن فيه من قدرته في اعدائها الجسدية فانه ذلك العلم
 اعدا الدنيا كمنه فان بعض الدلائل الكاشفة بغيره الى الدلائل في الكفان واجوب البقايا
 او ان كمنه نفس الدلائل حوته العلم الدجالي ولكن بعد العلم بذلك نفسا فاصالة
 بعد حصوله وبعد تعلق الدلائل به فاما علمه كمنه ان مقتضى القاعدة العقلية
 في كل صورة وجه العلم الدجالي والكفان هو الدلائل في جميع الدلائل ولكن ذلك
 شرط بان لا يتبين بعض تلك الدلائل قبل العلم الدجالي او غير ذلك
 حصوله بالماضي انفس الدلائل في الدلائل فانه كمنه انفس الدلائل في
 بعض الدلائل ووجهه واجوب البقايا كمنه انفس الدلائل في كمنه ذلك العلم
 في نفس الدلائل في عين وجه العلم الدجالي بالماضي فاما علمه كمنه انفس الدلائل في
 ووجهه العلم الدجالي لا يؤثر في الدلائل كمنه انفس الدلائل في كمنه ذلك العلم

عدم جواز اتيه سببا للثبوت والحكمة والظاهرة عدم جواز
 حكم حاكم على اصالة الدبابة والظاهرة وكذلك في الحكم فلو كانت في علمه حيوان
 او لم مع يعلم بقوله للثبوتية وان كان في فرض البينة موضوعا
 كما في محلي بغير موضوع فاصالة عدم جواز الدبابة في شرعية عدم جواز موضوع
 حاكم على اطلاقه في الظاهرة ولكن في وقت حكمته بان شك في علمه حيوان
 بعد احواله بقوله للثبوتية في عدم جواز عدم جواز الدبابة في شرعية فان عود
 قابلية الدبابة او حصولها في علمه حاكم على احواله في السماع في منها قابلية
 للثبوتية مع عدم كونها ما كونه الحكم فان الحكم في الدبابة والظاهرة لكون اصالة
 الدبابة والظاهرة في سلبها من المعارض ولو شك في قدر الحكم حيوان في
 حجة اليك في قوله للثبوتية وعدم احواله في عدم تقديم علوم بدل على
 جواز ثبوتية حكم حيوان الدبابة في كمالها في بعض الحكم في الحكومة والبنية
 بد صدق موضوع حاكم على اصالة الدبابة والظاهرة ووجاهة عدم الدبابة
 فان في شرائط الدبابة في شرعية قابلية الدبابة في عدم جواز الدبابة
 وكون الحيوان منه وما ذكرنا في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 حيث حكمنا اذا شك في حيوان متولد في ظاهره ووجوبه في عدم احواله في عدم احواله
 وليس له ما في ان الدبابة في الظاهرة والحكمة للحكمة ودفع الدبابة
 ان الحكم بالحكمة في ذلك الحيوان ان كان في حجة اصالة عدم الدبابة مع ان
 في قوله للثبوتية وعدم علوم بدل على ثبوتية حكم حيوان الدبابة في موضوع
 الدبابة بدية كحج في الحكم بالبنية في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 واصالة الدبابة كما في علمه في كونه وان كان في حجة حاشية الدبابة على
 الحكومة قبل الدبابة مع فرض احواله بقوله للثبوتية في عدم احواله في عدم احواله
 بد قبل عدم وقوع الدبابة وكونه في المنة فاذا فرض احواله جواز الدبابة

الحكم

عنه

عليه بغير وقوعه في علمه فتمت في حجة احواله في عدم احواله في عدم احواله
 كما في ادركنا هو تقديم اصالة الدبابة على اصالة عدم الدبابة في عدم احواله
 احواله بقابلية في البينة في عدم جواز الدبابة في عدم احواله في عدم احواله
 اصالة عدم الدبابة على اصالة الدبابة مع فرض عدم احواله بقابلية في عدم احواله
 المقام في حاشية طاب شراره ووجاهة من تقدم عنه وتاخره في عدم احواله في عدم احواله
 عدم الدبابة على اصالة الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 لغيره هو تقديم اصالة الدبابة في حقيقة موقف على بيان امور الدبابة في عدم احواله
 في الحكمة كما هو مقتضى ادلة البراهين هو اثبات الدبابة في البينة والدراسة فيما
 بد لنقص فيه في الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 فعلم الدبابة في حقيقة حاشية في ذلك انما ان البينة في عدم احواله في عدم احواله
 احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 الحيوان في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 المقارنة في علمه ان الدبابة في ثبوتية به الدبابة في ثبوتية به الدبابة في ثبوتية به
 في هذه المقدمات جواز اصالة الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 قبيل الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 في وقوع الدبابة بعد احواله بقابلية حاشية في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 ووقوع الدبابة احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 فلهذا امكن تقديم حاشية في وقوع الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 الحمد لله وعنده فزول عنه زواله بالدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله
 الدبابة في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله في عدم احواله

الاستعارة فيه بحيث يكون غير ذلك المتصرف اليه في تقدير الشكوك المتفرقة الدجاء في تقدير
 البتين لعدم ولكن هذا غير تقديم هذا الخوف الذي اضاف على اعادة الحقيقة والكان
 حتى بعض الدقة انما ليس مختاراً ولا مختاراً عليه الوعد قد رتب فيه في الترتيب
 المعرارة في كدته ان الاختلاف في طرق الحكم ومطلوع في الاختلاف في موضوعه وهو
 انما يكون اذا كان احد الحكم الكيفية وموضوعه الحكم معطوفاً في اخرج وبعد كونه متعلق
 الحكم وموضوعه الحكم يستلزم لدرجته نفس الحكم الحكم الكيفية كلف مقدر الاختلاف في طرق
 الحكم كما لا يخفى المستلزم انما في بصيرة المفردة ولكن كان الاختلاف في جهة تقاض
 الضمان وعدم وجهه ما يكون موحداً لا مدحاً والمختار فيها نفس الحكم بالارادة للقدرة
 المتقدمة وعدم وجوب اللقب لعدم الدليل عليه بخلاف تقدم في اوجه المذكورة
 وقد عرفت حالها وبعضها باللفظ في حضور تقاض الضمان في شدة ما في قوله الله
 الشا في مرفوعة بقدرة على زارة عن يدنا الى خوفكم حيث قال بعد ذلك
 المراتب المرفوعة للجزء بما فيه الكفاية لمدحكم واثركم ما لا يفيد الضمان
 ولكن هذا الجزع لضعف منته وذل ذلك لتقديم على اخبار الترتيب كونه حقاً منها
 عننا بعض الدقائق وجوب الدقة طبع انه غير ظاهر في الدقطة في مستتب
 انما الحكم الذي هو في الكلام وانما هو في اللفظ في الدقطة في الجزع المتعارضين
 ما هو الدال على كونه او الوجوب في ما ثم اذ لم تقدم في وجوب الدقطة في
 الجزع فيكون امدال البركة مرجحاً لما وافقه في الجزع فيكون الحكم الوقوف
 على ما يمكن الرجوع الى الدقطة او ان قلت والرجوع الى الدقطة او الجزع في الجزع
 فان في اقدم الدقطة او ان قلت والرجوع الى الدقطة او الجزع في الجزع
 ان تقدم في الرجوع الى الدقطة او الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 ان تستلزم الحكم الذي هو في الدقطة او الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 الدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 على استلزام الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 بمعنى الدال في الدقطة على ان لا يكون في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 وفي لينة تقدم على الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع

على فلفظ وجوه
 ليس فيها ذكره
 فان لم يفسر
 فلو لم يفسر
 فلو لم يفسر

على الخي عن بعضهم عدم الدقة قد اوضح انما كان الدقطة في الدقطة في الدقطة
 بناءً على الوفاق في انما في الدقطة انما في الدقطة في الدقطة في الدقطة في الدقطة
 شقاة الدقطة في الدقطة في الدقطة في الدقطة في الدقطة في الدقطة في الدقطة
 للدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 الدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 المستلزم في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 في مستلزم انما في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 الدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 عن مستلزم الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 الفصل في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 والعلية كما لا يخفى على من مدحها فالوجه المذكور لا يتيقن بتفسير الجزع في الجزع
 يمكن انفسر عنه او لا يمتنع الوفاق في الدقطة في الدقطة في الدقطة في الدقطة
 فقد عدم الدقة في تقدم على الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 الدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 الوفاق في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 والمقرر في الوفاق في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 حكم مع كون بعض منها دقة مستفقا عليه بغير انه انما في الجزع في الجزع في الجزع
 وثالث بالفرق بين الدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 القطعيان في جزع في جزع في جزع في جزع في جزع في جزع في جزع في جزع
 المختلفان في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 التاريخ كما لا يخفى ذلك مدحها باب الشعار في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع
 بين كلام ابن الدقطة في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع في الجزع

بالاسباب الخفية او على الذل في التفردات واذا شك في ما قلناه من عدم
 كما لا يخفى فقدم جوابان احدهما الدلالة على هذا القسم في حقنا من كمال العلم في الازمان
 وكفاية نفس الحق في التبع له لو وجدنا العلم في الحق في القسم الثاني في قسم هو
 عدم اقامة مطلبي التفردات في التفردات على الملك فلما ذكرنا في القسم الاول
 وانما في التفردات فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 ومع ذلك في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 يحتاج الى سبب فدلنا في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 فدلنا في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 الكسب في هذا القسم يكفي في المنع كالتقسيم الاول في التفردات في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 طاب ترادف في المقام في ابيات اقامة التفردات في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 ولو بالعدم لو ان حشره تفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 التفرد ولو بالعدم في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 موضوع وموضوع لا يعدم ملك الغرضية مع كونه امر اعم من غرض في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 للكم هو جهة انه لم يرد في اشرافه على ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 اشرافه ولا ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 كما ذكرنا في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 عدمه فان قلت قد تعلق الدلالة في اشرافه على ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 المستوك والافترق في ذلك العنوان العام وفارج عن المشتبهات فقلت اقامة
 بذلك قلت هذا اعم من موضوعه له بالنسبة الى ذلك فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 ما تحته في اعم من موضوعه له بالنسبة الى ذلك فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 ان عذرنا في المقام غير مطلق فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 ملك اعم منه لا يعلم بيقين ملك مرسوم بل ملك نفس واخر الذل في ما لا يخفى على سبب فدلنا

لذلك

انما

لذلك فدلنا كما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 الدلالة لما ذكرنا في كون اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 فيه فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 اقامة عدم ملك الغرضية اقامة عدم ملك الغرضية في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 اقامة الدلالة في جميع المقامات في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 المشتبهات في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 كالجود والسخو والاشياء والادب لئلا يكون المراد هو اقامة الدلالة في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 كما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 هو جهة في كون المشتبهات في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 الدلالة فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 الزيادة وحده وغرضها في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 الرحمة الله ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 اشرافه في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 على اقامة الدلالة في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 محبة الله مستجاب عدم التذكية وفيه انه يميز على عدم محبة الله مستجاب عدم التذكية
 التذكية في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 اشرافه في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 كاشافه في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 الموضوع بطريق التوضيح في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا
 المحبة والاشياء فان قلت اقامة عدم التذكية حادثة بالنسبة الى ما لا يخفى على سبب فدلنا
 التذكية في ما لا يخفى على سبب فدلنا كما ان اقامة التفرد في ما لا يخفى على سبب فدلنا

اجمال المفهوم كالتفاهد ونحوه والحق الاخر بالصدق في الحكم وجوب الامتناع وحده
 ثرب انتم في هذا البعد في قدر الشبهة الموضوعية هي الحكمية في حقته اجمال الحق
 لا في حقته فخذ ان الحق كما هو في ذاته وذكر للفق ووجوبه منها في ذاته كما ذكر في حليل
 وحوام فهو كلب طبل فهذا او شابه صادق على البعثة في طريق الحكم في الحق واذ
 حصل ذلك في تحريم البعثة لم يصدق عليها ان فيها حلا ولا حراما اجمال الحكم
 ان الحكم ان هذا هو لا خصاصة بالشبهة الموضوعية في اثبات الحكم وعدم صدق
 على البعثة الحكمية بوجوب التقيد او التخصيص للصدق في اجزاء التوقف والاعتقاد
 او التوقف واما في انفسها بغيرها بمولاه اشياء الحكمية فهو الفارق من هنا في الحكم
 الحكمية في الدلالة ان الثاني وبما ذكرنا في عدم تمامته ما اورد عليه بان هو صدق
 ودلالة على الدلالة في البعثة الموضوعية في حقته بكونه الدلالة في البعثة الحكمية
 ولو لم يكن اولا كما لا يخفى فلتدبر الفرق المذكور واما اورد عليه بان سابقا هو
 اجزاء التوقف والامتناع بانه من التخصيص في حقته ثم لما في هذه العقدة
 لكن الامتناع في الوقوع في الحكمية وحق فملا على التخصيص في مطلق الاحتمال
 اولا وعلى هذا فيكون اوله الراجح في البعثة عن المعاني في اثبات الدلالة في
 جميع موانع البعثة فلتدبر الفرق المذكور ووجه عدم وجود الدلالة في البعثة
 واضح فان الراجح في كون الحكم في مطلق البعثة هو وجوب الامتناع او الراجح في
 وقد مر في مقام البحث في اعتبار كونه في ما هو المختار عند في البعثة او اعتبار
 ثم بعد ذلك تمامته اذ التوقف والامتناع في مقتضى ما في وجوب الامتناع وقدم
 تمامته اذ الراجح في الفرق بين البعثة الموضوعية والحكمية مطلب آخر والله
 وحديث المذكور بعد والبحث في هذا المقام بل المقام المذكور في حق المعلوم
 ان الكلام مع عدمه لا بد من كون بعد الفرق وحقته في تمامته اذ التوقف في
 وجوب الامتناع فلتدبره لما ذكر في حق البعثة التوقف والامتناع على الاستصحاب
 والدليل

والقول في بطلان البعثة
 بالتمسك بالحق في حق
 البعثة الموضوعية
 والتمسك بالحق في حق
 البعثة الحكمية
 والتمسك بالحق في حق
 البعثة الموضوعية
 والتمسك بالحق في حق
 البعثة الحكمية

والدليل له بالنسبة الى مقام البعثة هو بقوله كما لا يخفى واما التعليل به هو المقام المذكور
 وقد ذكرنا في مقدمتنا قوله في حليل البعثة وحوام بين وجهات بين ذلك وفيه انما
 ينطبق على البعثة في نفس الحكم واذ لم يكن الحلال البين ووجه هو ان البين والاعلم
 ولا يميز اذ ما عن الدخول على عدم اجوب وبهذا ظاهر واضح اجمال الحكم
 من ان الحكم انما يكون فيما له شأنه في احوال عن البعثة من غير خصوصية
 في اشياء الحكمية في كل ما يتبع به المكلف بحيث يعلم البعثة في الموضوعية و
 يدل على ذلك ان الدلالة في هذا التوقف في اشياء الحكمية في التوقف في
 كون البعثة في الامور التي يرجع فيها الى الله والتمسك في حق البعثة الحكمية في
 مطلق الامور وانما في توصيف الحلال في احوال ما بين فان الحلال انما هو
 الوجه في اشياء الحكمية الموضوعية او ما رفقها غايته الدلالة فلتدبره في
 اللطف المذكور في تلك الرواية فلتدبر في البعثة الموضوعية فلتدبر في البعثة
 البعثة في بين اذ وجوب التوقف في مطلق الدلالة في وجوب الدلالة
 الامتناع في خصوصية البعثة الحكمية فيكون ذلك في البعثة عن احوالها في
 مطلقا عن المعارض لاشياء الدلالة في اشياء الموضوعية فيتم الفرق
 بما ذكرنا في التوقف في ما اورد عليه في ان البعثة في البعثة
 الحكمية بغير عدم كون البعثة حراما في جميع احوال في وجه القسم الرابع وهو البعثة
 انما هو الراجح في الحلال وحوام فانه ليس حلالا في البعثة ووجه البعثة
 الحكمية في ان قوله لا يعلم الحلال في احوال الدخول في البعثة في البعثة
 عدم وجهها في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة
 البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة
 في جميع ما يتبع به المكلف وقد ذكرنا ما يدل على ذلك في حليل البعثة
 مطلقا في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة في البعثة

والقول في بطلان البعثة
 بالتمسك بالحق في حق
 البعثة الموضوعية
 والتمسك بالحق في حق
 البعثة الحكمية

الواقع مع معلومة كما عليه احدى وكون جمل الموق والدائرات في باب الملقبة الحقة
 كما عليه نبار ابراهيم في التحقيق في الفاتحة فلهذا في حقه لوجه الطريق في غير شهادته
 او الدائرات المجلولة في الشهادات الموضوعية نعم اننا في مع العقد بعدم الواقع كما عليه في
 او العقد بتقييد الواقع بمذاهب الطرق والدائرات كما هو مقتضى بعض المحققين في
 الثالث لنسبهم على العقد في الدصا ط في جميع موارد اشتهت فلهذا ان الذي في
 المختلف بما لا يتطابق لدن المختلف الذي يتباين بالاعتقاد في جميع موارد اشتهت فلهذا
 ما يبرر مع عدم مقتدر المختلف كما لا يقدّر فلهذا يكون الدصا ط في حقه صاندا في الجواب
 الجواب عنه او لا بالقبض بالمستحبات في البرقة فان كان ان بيع للمكلف
 فهو مختلف بالمستحبات العديدة في المقتدرة استأنا بها فاقولت
 ان كذا واحد مستحب كذا اقلت بذكر على ذلك سقوط الاستصحاب عن بعض
 بائنا ليعض منها وهو كذا وكذا بالمرأه جازا عدم سقوط المختلف في
 في جميع المستحبات وبوت حرم الدصا ط في جميع موارد اشتهت فلهذا ان الذي يكون
 كذا في الاستحبات وموارد اشتهت في جميع موارد اشتهت فلهذا ان الذي يكون
 بان يكون حرم في جميع بائنا ويكون العجز في جانب المكلف في مقام حيثما لم يجمع
 كالتقاء العتقين او القاد العتقين مع اخطار الحق فلهذا في تقديم بعضنا بعض
 في بلا حقه اشتهت اما في الدصا ط بان تقدم الموقوف على الشك والموقوف
 او في بعض المقتدرة بان تقدم ما يكون في الدصا ط في نظر اربع في المستحبات
 على ما ليس كذلك انما في لزوم اختلاف النظام والجواب عنه انه ان اردت ان
 استان مكلف واحد الدصا ط في جميع موارد اشتهت فلهذا ان الذي يكون
 لدن الدصا ط في بعض المكلف في جميع موارد اشتهت فلهذا ان الذي يكون
 اتيان جميع المكلفين بوجوب ذلك فلهذا او لا في بعض المتقدم وتاينا
 انما بان المكلف انما يتفق بالمكلفين على نحو في الدائرات ولم يجر العادة
 في اتفاق جميع المكلفين على العقد بالاعتقاد في موارد واحد في اشتهت او لا في

او لا بد من جواب في ستم وانه حرجي بطلان نظام العالم وفان يرعاه ابعاد
 العادة اختيارا واما غير اختياره الدخول في الدور الرابع انه لا شك كما لا يقدّر
 كما جازاه انه لا يشرط في احوال البرائة في الشهادات الموضوعية انما هي في غير
 الدائرات وعن المعارض في موارد الدائرات حتما اذا يمكن في الدصا ط وازالة الاشياء كما
 انه لا يختلف في احوال البرائة في الشهادات فلهذا في شرائط الفحص عن الدصا ط في غير
 موارد الطريق وعن المعارض في موارد الطريق وانما الدصا ط في بيان لفارق في
 مقتدر وجه الفرق انه كما يقع عقد المكلف في غير بيان وعدم كذا في
 او دخال المكلف في حقه كما يقع عقد المكلف في غير بيان وعدم كذا في
 مقتدره وادخاله في موقوفه وغير موارد في حقه كما يقع عقد المكلف في غير بيان
 كذا في الحكم العقلي لذا في حقه على المكلف عقلا استعداده انفسه في
 التكاليف الواقعة في جانب الموقوف في الواقع فلهذا في حقه كذا في حقه في الواقع
 على التبع في القرار او على الدصا ط او كذا في حقه كذا في حقه بعد العلم بان
 البيان والدصا ط انما يكون على نحو احواله على ان القيمة وازالة اشتهت فلهذا
 كان البيان والدصا ط في الشهادات فلهذا في حقه كذا في حقه في الواقع
 والدائرات فيها انما يكون بعد الفحص في الناس لبقوله في حقه كذا في حقه في الواقع
 مقتدر انا في حقه كذا في حقه وقد تقدم ان بعض العجز في حقه كذا في حقه في الواقع
 الشهادات الموضوعية فانه لم يكن البيان في حقه كذا في حقه في الواقع
 معكروا مبنيا بالنبذة في موضوعه كذا في حقه كذا في حقه في الواقع
 في احوال البرائة فيها لا يقدّر الفحص والدصا ط في حقه كذا في حقه في الواقع
 المكلف كما لا يقدّر نعم لو كان احوال البرائة في بعض اشتهت في حقه كذا في حقه في الواقع
 على ان يثبت الحكم كذا في حقه وعدم اشتهت في حقه كذا في حقه في الواقع
 فلهذا في حقه كذا في حقه في الواقع كذا في حقه كذا في حقه في الواقع

عصا

[illegible][illegible]

في تلك الاخبار في قباله مما يوجب ان يثبت بطلان الترتيب في الطرق بمفر
 اشتمال تلك الطرق على اوصافها المتكثرة التي يتوارى فيها عدة اوراق عند الحاجة
 ومنها ترتب التوارى على احدى تلك الطرق وان لم يكن مطابقا لواقع يدرك فذلك
 فان اقتصرت على ما تقر في حكمه ووجهه لعم يعرف به انه هو احتمال صحة الطرق والاد
 والادوات على اوصافها المتكثرة من اوصافها لغتها والادوات فذلك هو
 اعمد كما لا يخفى وتلك اوصافها المتكثرة التي يثبت في الروايات اخفها شدة
 كما في في كونا حقيقة لم يصرح ببلوغ اثرات بالنسبة الى اعمد المذكور في ترتيب
 على ذلك اعمد الذي يبلغ فيه اثرات اثرات الحقيقة الذي هو جواب اعمد
 بمقتضى اخبار اشاع مختلف في تلك التوارى كون ذلك اعمد سمى بها
 بوالق تعني الادراك الذي اثره هو ان يثبت بذلك اعمد الذي لم يصرح ببلوغ
 اقترب فذلك اعمد لو كان عاديا كما هو في الحوش عنه في المقام فالأصل
 ان هذا الادراك لو كان في ظاهره عن الظاهر وهو ادراك اخبار التوارى وان تلك
 الاخبار نظرا في اوصافها المتكثرة وترتيبها على اعمد في الروايات ترتيب التوارى
 على اعمد في اوصافها المتكثرة والادوات يعرف كما ذكرنا فالوجه المتقدمة
 ونحن ان يثبت ما هي الحقيقة لتصح امرنا في اعمد المذكور لكن في قاعدة
 الشريعة مفعولة به بالنسبة المذكور قد روي في بعض النسخ على امور الدلالة
 في الدلالة كما لا يخفى فانه ان كان مستقلا حوزا لاشاع في مدارك استحقاق
 والادوات وعلته لكونها مستقلة فذلك في نفسه على ذلك والادوات كما في
 في اعمد وادواتها المتكثرة الذي قد افاده المرجح في الادوات في مقام
 التوارى وانما الادوات في انه لم يثبت في اعمد في تلك المسئلة كما لا يخفى
 الفاضل في اعمد ووجهه ام لا يدرك في الظاهر في جميع الادوات كما لا يخفى
 ومن غير ذلك كما لا يخفى في بعض النسخ في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 هو الادراك في قاعدة اشاع في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد

وقاعدة الدلالة ونحوها في التوارى اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 بعد ثبوت التقييد في بعض تلك التوارى اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 ثم لو لم يثبت التقييد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 في باقية الادوات في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 التقييد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 بناء على عدم اعتبار اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 الدلالة او لا مانع في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 الدلالة او لا مانع في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 علة هو الادراك كما لا يخفى في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 فقط ما لا يخفى في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 التقييد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 منبى في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 ما هو في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 التقييد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 التوارى في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 وكون التوارى ترتيبا في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 المستحقات في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 يعنى لذلك سوية في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 خفية او غير خفية فانه ترتيبا في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 بالادوات على الادوات والادوات في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 انما في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد
 الدلالة في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد في اعمد

[illegible][illegible]

[illegible]

2.

الحديث في الفقهية يتم بتلك القاعدة المستقرة وهو الحكم وفيه انه على تسليم القاعدة المذكورة في استنتاج وجوبها لا يثبت في الفقهية لزم ولذا في المذكور ونظرا على رجحان الدلائل بالذات ان فيه كذا ما ثبت ان بعض تلك الدعايا والادعاء في ذلك الباب يعارض بعضها وبعضه شتم على ما لا يخفى به انه لا يثبت في الفقهية والذات انما قلنا في الدلائل بالذات من القدر المستطوع المذكور فيه فراجع وانما هذا تمام التقدم في البينة المحترمة والوجوبية من ذلك في التفسير والبيان بهذا كذا ما ثبت في جهة البقاء مثلاً في البينة في فقه ان يتفق او اجماعا له او نقارضا او لا
المرور فارجعه على ما ذكره في المسئلة الثانية سمعنا في بيان حكم بعض من المذهب في الجواب او سمعنا كونه مثلاً في البينة هو فقه ان يتفق او لا
الذات على تعيين احدى جهات الدلائل على احدى البينتين والكم فيه هو وجوب
وجوب الدلائل بخبري الجواب وترجيحه على جانب كونه او لا في خبري
الحوثه وترجيحه على جانب الجواب او لا في خبري البينة والذات في خبري
انتهى او طرهما وانهم بالذات لا يتوقف في حيث الدليل والظهور والادعاء
التعقيل في مقام الجواب بدفع غير الدلائل وان لا بد من خبر في الزاوية
المسئلة في بيان امور وشرائط لذلك اخوان حقيقين ما هو قدر الزاوية وعقب
الدقوان والذات ان شرط الدلائل ان يكون كذا الحكمين المتحدين في عقاب او احدى
لدينية تعديا فذكر ان طرهما في الجواب والحوثه او احدى معني تعديا في مقام يمكن
في قدر الزاوية اذ ذلك يمكن في اضمار ما هو تعدي منها لا في باب الدلائل او في
باب التعدي بالذات وافتقاره لشهادته لا كان في خطاب التعدي ام كان
او منهما متعلقا في عنوان التعدي باللفظ او الترك لا على ذات الفعل او الترك
وكان امتثاله في التعدي ذلك اخوان بحيث لا يترتب الفعل او الترك في غير
معدله اخوان وفي غير تعدي التعدي بذلك الفعل او الترك بدفعه في ذلك الفعل

مجلسه اول در بیان احوال و سیرت ائمه اطهار علیهم السلام







بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

في سائرهم فان لم تقدر بالافتراق فذلك يقتضي في الدلالة فذلك يقتضي في
 بالدلالة الدلالة على الحقيقة في سائرهم ثبوت العلم بالدلالة بالحوثية ولا غير يقتضي
 الافتراق فاما غير الافتراق في الدلالة على ان المسألة في الحكم بالحقيقة في
 هو العلم باليقين والمعرفة باليقين بحقيقة ذلك لئلا يتحقق العلم بالحقيقة
 وثبت به المسألة لذلك كونه بعينه في قوله من تعلم انه حرام بعينه بالعلم
 في قوله انه حرام بالعلم كونه بعينه باعتباره يعلم ان العلم دفعاً لتوهم شبهة ذلك
 المتعلق والحق بالثبوت لا يقتضي فقد العلم به بحيث يصح العلم المتعلق به علما
 اجمالا لا تفصيلا او المسألة في الجملة يعلم وتفصيله هو اجمال متعلق
 عدم اجماله كما ان هذا هو الاشكال في تأكيدها لثبوتات متعلقات سائر الدلالات
 فان كونه بعينه في قوله ان العلم كونه بالعلم كونه بعينه باعتباره يعلم ان العلم دفعاً لتوهم شبهة ذلك
 حرام دفعاً لتوهم ان الزكوة قد تعلقت به على نحو الدلالة والاشتباه لا على
 نحو التفصيل والتعيين وفي قوله من تعلم انه حرام بعينه بتقدير قوله من تعلم
 انه بعينه حرام وفي المعلوم ان مقادير العلم والمعرفة والعلم المتعلق بتفصيل
 الاشياء الذي هو مرجع العلم هو العلم باليقين والمعرفة باليقين بالدلالة بالحوثية
 تفصيل ذلك في الحقيقة وان العلم والمعرفة المتعلق بحقيقة ذلك لئلا يتحقق العلم
 التفصيل والمعرفة باليقين في الجملة فذلك هو الدلالة في الدلالة في العبارة
 بوجوب ذلك كما لا يخفى فذلك هو الدلالة في المسألة المسطورة في النظر في المسألة
 الضرورية وهذا بخلاف الجزئية فانه يدل على المسألة المذكور لذلك كونه بعينه
 فانه تأكيدها حرام في قوله من تعلم انه حرام منه حرام لئلا يتحقق العلم بالحقيقة
 كونه متعلقاً بالمعرفة دفعاً لتوهم ان المعرفة المتعلق به هو المعرفة بالدلالة في الجملة
 التفصيل المتعلق به وفي قوله من تعلم انه حرام بعينه ان المعرفة المتعلق

المتعلق بحقيقة ذلك لئلا يتحقق العلم بالدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 بتفصيل ذلك كما لا يخفى فذلك هو الدلالة في المسألة المسطورة في النظر في المسألة
 الحرام متعلق بالمعرفة وصار مؤكداً لقوله بعينه كما في الجزئية لئلا يتحقق العلم بالحقيقة
 بوضوحه بغير ان متعلقها لئلا يتحقق العلم بالدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 المعلوم في الدلالة هو تفصيل المعرفة بالثبوت في ذات الحرام من حيث هو لذلك
 والعرفان في الجملة هو تفصيل المعرفة بالثبوت في ذات الحرام بوضوحه لئلا يتحقق العلم
 ذاته فتسبباً فيثبت ان العلم في الجملة بالحوثية هو المعرفة بالثبوت في ذات الحرام
 المتعلق بها في كماله في الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة بتفصيل ذلك
 ثم قد لزم ما ذكرنا في الفرق بين الجزئية والجمالية هو سر كونه في الجملة في العلم في
 الفرق بين الجزئية والجمالية هو سر كونه في الجملة في العلم في الفرق بين الجزئية والجمالية
 في كماله الجزئية مناصاً لما صرح به في الجملة في العلم في الفرق بين الجزئية والجمالية
 قوله بعينه قد للمعرفة وانما هذا هو الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 ان كونه بعينه قد للمعرفة وانما هذا هو الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 الجزئية كما هو ظاهر في الجملة في العلم في الفرق بين الجزئية والجمالية
 علماء الدرب فبعبارة العلم فذلك هو الدلالة في العبارة بتفصيل ذلك
 الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة بتفصيل ذلك
 في التعيين والتمشيط في كماله في الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 وكما فرق بينهما فان العلم متعلق بالجمالية او الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 فانه بالعلم والتمشيط في كماله في الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة
 الدلالة في الجملة فذلك هو الدلالة في العبارة بتفصيل ذلك

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

...

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله

[illegible]

في الزنا وشرب الخمر وغيرهما في غير موضع الحجة الشرعية من جهة ان الحكماء ينقضون
وجوب دفعه والاعتقاد عنه كوجوب الدخول في سائر الحيات الشرعية وجوبها شرعا
مستتب على مخالفة العقاب ولو لم يرد للمصادقة بذلك بغير روي هذا مما نحن فيه فان اردوا
في الزنا فيه هو بغير الدخول في العقاب كما ذكرنا واطن بالنية الله به لا يكون موضوعا بل
لا يعقد ذلك فيه وانما يكون طريقا لله للتحقق لا يعلم بالنية الله لو كان معتبرا فلهذا
كان غير معتبرا فيما الله بطن بالفرق في المقام لو وجد بالنية الله في بعض المراتب
الشرعية حكمها حكم مخالفة سائر الطرق الكسبية والادارات الموضوعية ومن المقرر في هذه
مخالفة الطرق والادارات لا ترتب عليها عقاب الله عند عدم المطابقة الا على
التقدير الثبوت في الجور وقد ضعف في موضع وترتب عليها عقاب الواقع فقط عند
المطابقة فمقتضى سائر حكمهم المذكور بانها في مقام مخالفة فائدة وما ذكرنا في
جواب شيخنا في هذه عن هذا اذ لا بد من حيث اجاب عنه بانه خارج عما نحن فيه لان
الفرز الدور ان الحكماء مع العلم بحرام شرعي والغرض ان اطن في باب بغير العلم
فان تقدم بين اطن كما تقدم مع القطع مستحق للعقاب كما لو لم يرد في الجورات بالكلية
القول فان اطن بالفرز الدور بعد ان وجد طريقا في طريق الشرعية الموضوع على ذكرنا
فان قلنا باعتبار طريق في باب الموضوعية والادارات على بصيرة وبقية فالتقدير
بالاستحقاق لعقاب مخالفة الله والقد علم بالفرز بين اطن به جسد الله مع كونه مخالفا
للمذاهب ومثله في اعتبار طريق والادارات في اعتبارها اعتبارا في باب الرقعة
كما يفهم في غير موضع من كلامه انه لا يتم بمقتضى اطن في العلم كما قاله لان العلم طريق
عقاب صرف لا شرع يعقد صرف كاطن على سفوفه ومخالفة طريق العقاب عنه عدم
المطابقة لا يعقد بانها في الاستحقاق لعقاب كذا لا بد من ذكر اطن بالفرز
في مسئلة الجور كما ذكرنا فيها حيث قال في مقام ما يرد في ذلك في باب العقاب
في الجور وكذا لا ينفذ فيهم ظاهره ان سلك طريقا المكنون بغير العقلية

سعة

سعة اذ في الواقع ان ذكر اطن بالفرز في مسئلة الجور يقتضي لو قلنا باعتبار في باب
الرقعة لا الموضوعية وان قلنا باعتبار في باب الرقعة فالقضية والذكر في مسئلة
الجور في الله انه لا يتم في العقاب استحقاق العقاب في مخالفة الله والفرز بين
اطن به ولو لم يصادف الواقع كما هو ظاهر كلامه انه قد راق في انه قد ذكر العقاب في
قبيل جبرية المسئلة في الحكم العقاب في الاستدلال على وجوب تركه فبهم بان تركه
المسئلة واقعا زوايا الشرعية وجوب دفع بغير المحكم حكم في الحكم العقاب في
ثم جعلوا شرعية وجوب تركه وعدمه مستحقا لعقاب على مخالفة وتركه لمن لم يبلغ
وغيره من زمانه وعدم استحقاقه فذلك ذلك من غير استحقاق العقاب في تركه
الفرز والعقاب المحكم هو الحكم واجاب عنه شيخنا في هذه في جواب
بان حكمهم بالاصح استحقاق العقاب على تركه في الجور والاصح في تركه في هذه
سواء في ذلك لا يستحق العقاب فان لم يرد عقاب وجوبه في شرعي وكونه في
الواجبات الشرعية بدلا في ترتب عقاب على مخالفة وتركه وانما هذا في الكلام
فيما نحن فيه فان الكلام فيه هو ترتب عقاب على مخالفة الجور والاصح في لو لم
يصادف الواقع وانكشف الخلاف بحيث يكون عنه لمصادفة هناك عقابان
عقاب الواقع وعقاب مخالفة الله تعالى في الجور عن قوله حكمهم المذكور بعد
الشرقي الثاني ان العقاب في هذه في الجور في الجور في الجور في الجور في الجور
تجربا فيما عقلا وحرما شرعا فيكون العقاب واجبا وجوبا شرعا وهو الحكم
والجواب عنه انه قد تقرر في مقلة عدم حرمته الجور مع القطع بحرمته الجور
اذا كان مخالفا للواقع فلهذا عن رحمة الله كما هو سفوف في مقام الالهي كسفا
الوجوب في شرعي في قوله انما هو عقاب في الواقع فان كان له هو وجوب
العقاب العقاب على كونه في الشهادة التي منها ما نحن فيه وجوبها شرعا
والجواب عنه ما شرعي وجوب دفعه ابد عن قوله انما هو عقاب على انه عقاب

لما مضى من ادلة البراهين فدل على ان الوجوب بقدر ما ينسب له المقام الذي اراد ان يثبت
قد ذكر شيخنا في هذه وما ذكره من سبب علة ولم يبق فيه غير ان وجوب الوجود
والدليل في باب علم الشرعيات انما يكون مع تجزئتها لا في الواقع المتعلق بموضوع
الحكام الواقعي على كل تقدير بان يكون كل واحد منها بحيث لو فرض تبدل العلم
بالدليل الحائز في ذلك الحكم بالعلم انفسه وحده القطع بالانطباق وبكونه هو
ذلك الحكم الواقعي لكان الخطاب الواقعي مجردا بالنبذة لا يشتمل على المنطوق منها
ولا يقر له حالة متغيرة في قضاؤه وجوب الدليل في نفسه والاشكال انفسه
بالنبذة التي وبعبارة اخرى انكم وجوب الدليل في الشبهة المحصورة شرطا لوجود
العلم بنبوت العلم بنفس الخطاب الواقعي وعدم كونه مستلزما بالعلم بالبرهان
بغير العلم بتجزئه وعدم تفهم تبدله بالعلم بانها كون تجزئه على الدليل في
غير تعليلي وتقييد بامر بالنبذة على كل واحد في الشبهة التي تم فرع على مدلوله
ذلك اثره في خروج مورد العلم وجوب الدليل مع كونها في مورد النبذة
المحصورة منها ما قلنا عليه كل واحد يكون طرفا لثبوتها وشرطها في بحيث
يكون الدليل في بعد القطع به مؤثرا في موجب الدليل في اثره حكمه في احداهما
دون الآخر وذلك لثبوتها اذا احاطت بجميع اوجهها وان كان يكون قدما
بغير اوجهها يتجنى به اوجهه او اكثر لا ينقص بالنبذة والذات ما في او باحد اوجهي
يكون احد اوجهها يتجنى تمامه والآخر كما هو في غير ذلك في الدليل فان انطباق
النسب او التبع الواقعي بالعلم او التبع او غيره او بالكلية لا ينقصه و
بالثبوت التبعي تمامه لا يؤثر ولا يوجب اعداها انما ينسب فيه ولا وجوب
الدليل عنه بل بنبذة المدعى باقية بعد الدعاية على حكم قبل الدعاية ونسبها
وكذلك في الدعاية وانما يؤثر بالنبذة في الطرف الآخر بحيث يجب كما هو واضح

وجه

وجه وجه خروج هذه النبذة وشأنها وعدم الحكم بوجوب الدليل بالنبذة لا ما يؤثر في انطباق
في الشبهة في فرض القطع به هو شأنه بشرط العلم بعدم نبوت خطاب الدليل بالنبذة
انما لا يتصور حصول انطباق واقعا بالطرف الآخر بل يؤثر في فرض القطع به فيكون
حكم ذلك الطرف يؤثر في حكم ذلك الطرف في حوز الدليل بالنبذة في انفسه فيكون
ذلك المورد مع كونها في مورد النبذة المحصورة في قيد الدليل في انفسه في انفسه
الذات هو سبب فرض بحيث لا يكون مستلزما كل واحد يكون احد طرفي الشبهة فيه
فما لم يمتنع بطلان الدليل في عقده كما اذا تجنى او تجنى وترد وقوعه على ان يكون
في هذه الدعاية او هذا الثبوت وبان لم يمتنع على فوقي حده بل يمكن الوصول الى فوقيه او على
غير طائر لا يمكن ان يتصوره اصطفاؤه او كذا ذلك في ممتنع عقده وقوعه تحت
به المكلف ولا يمكن تبديله به وجهه خوفا وعدم وجوب الدليل عن الطرف المتبقي
هو شأنه بشرط انما في العلم بعدم بطلان الخطاب فيه وان كان حاصلا في ذلك ان تجزئه
بالنبذة في ذلك الطرف مشكوك في حصوله انطباق ذلك النسخ او تجنى الحائز
بالطرف الآخر انما يتبع به عقده فلا تجزئه ذلك الخطاب في احد الدليل بالنبذة في
الغير المتبقي لعدم انما في تجزئه عليه ولا بالنبذة لا يستلزم لعدم حصول الدليل في بالنبذة
العلم وسببها كل واحد يكون احد طرفيها يمكن الدليل المكلف عقده لكنه غير ممكن التكرار
له عرفا وعادة يجب حاله كما اذا تردد وقوعه في النسخ او تجنى على ان يكون في هذه الدعاية
او في هذا الثبوت وبان لم يمتنع في ثبوت الدليل في الطعام الا في باب بغير وجوده حاله
شأن المكلف لا يتبدل به عادة ولا يمكن عقده او يمكن الدليل بتكراره عادة لكنه غير متبدل
بالنبذة بل عقده كما اذا تردد وقوعه في النسخ او تجنى في هذا الدعاية الذي هو سبب المكلف
وحتي بده او في انما جاره الذي يكون في دله وحتي بده لا يمتنع في الدليل او في ذلك
وجهه في هذه الدعاية ولا شأنها وعدم الحكم بوجوب الدليل في النسخ عن الطرف
المتبقي به هو شأنه بشرط انما في العلم بعدم كونه تجزئتها الخطاب الواقعي على الدليل في

وعدم تحقق بعضها وتلك المسئلة والكلمات قد اختلفت في جوازها
او المطلق فيما كانت كونه صدقاً للمحقق او لا يقيد وعدم جوازها ان كان المصدق
ما تقرر في قوله هو الجواب في المسئلة بالطلاق الكتاب الذي هو صدق المحقق
وعلم وجه المقيد فالمرجح عنه ان لا يثبت تحقق الصدق في المسئلة هو ان
المحقق وجوب الايجاب لا اصالته بل ابراهمه والمنقضية جوازها لا يثبت
بذلك في قيد اليقين بالعام في ابراهم الصدق والحق وفاقاً لما في المحققين عدم
جواز ذلك بناء على ما هو المحقق في كون المحقق او المقيد منوعاً للعام
والمطلق لا مانعاً من مرجع اصالته عدمه كما في بعد ثبوت المقيد قلت
بالعام او المطلق في ابراهم الصدق قد يكون في مورد يكون المحقق او المقيد
مبين المفهوم لا اجمال فيه بوجه ويكون مثلاً في الصدق هو المصدق
لا اجمال للمحقق او المقيد وعدم انقطاع انقطاعه من غير انقطاع
اذا قلنا انهم يعلمون ذلك في بناء على العلم يكون لفظي هو اتفاق
بجوارحه فقط وثاني وجوب العلم اكرام زيد وعدمه في جهة عدم معرفته كالمورد
والثاني كونه فاقاً او عادلاً وقد يكون في مورد يكون المحقق او المقيد مجرداً
بين المتبنيين ويكون لفظي الصدق في جهة اجمال مفهومة ويكون في مورد يكون
يكون المحقق او المقيد مجرداً او اياً من الدقة والذكر بحيث يوجب هناك قدر
متيقن ويكون وثيقاً الصدق لا اجمال مفهومة كما في المذكور بناء
على ان ذلك لفظي بين ان يكون معناه هو خارج عن طاعة الله بحجج جوارحه فقط
او مطلق هو خروج عن طاعة الله ولو بغير جوارحه وثاني اكرام زيد خارج
عن طاعة بغير جوارحه مثلاً في جهة لفظي الصدق لفظي عليه وما لا يجوز ان يثبت

بعضها

وعدم تحقق بعضها وتلك المسئلة والكلمات قد اختلفت في جوازها
او المطلق فيما كانت كونه صدقاً للمحقق او لا يقيد وعدم جوازها ان كان المصدق
ما تقرر في قوله هو الجواب في المسئلة بالطلاق الكتاب الذي هو صدق المحقق
وعلم وجه المقيد فالمرجح عنه ان لا يثبت تحقق الصدق في المسئلة هو ان
المحقق وجوب الايجاب لا اصالته بل ابراهمه والمنقضية جوازها لا يثبت
بذلك في قيد اليقين بالعام في ابراهم الصدق والحق وفاقاً لما في المحققين عدم
جواز ذلك بناء على ما هو المحقق في كون المحقق او المقيد منوعاً للعام
والمطلق لا مانعاً من مرجع اصالته عدمه كما في بعد ثبوت المقيد قلت
بالعام او المطلق في ابراهم الصدق قد يكون في مورد يكون المحقق او المقيد
مبين المفهوم لا اجمال فيه بوجه ويكون مثلاً في الصدق هو المصدق
لا اجمال للمحقق او المقيد وعدم انقطاع انقطاعه من غير انقطاع
اذا قلنا انهم يعلمون ذلك في بناء على العلم يكون لفظي هو اتفاق
بجوارحه فقط وثاني وجوب العلم اكرام زيد وعدمه في جهة عدم معرفته كالمورد
والثاني كونه فاقاً او عادلاً وقد يكون في مورد يكون المحقق او المقيد مجرداً
بين المتبنيين ويكون لفظي الصدق في جهة اجمال مفهومة ويكون في مورد يكون
يكون المحقق او المقيد مجرداً او اياً من الدقة والذكر بحيث يوجب هناك قدر
متيقن ويكون وثيقاً الصدق لا اجمال مفهومة كما في المذكور بناء
على ان ذلك لفظي بين ان يكون معناه هو خارج عن طاعة الله بحجج جوارحه فقط
او مطلق هو خروج عن طاعة الله ولو بغير جوارحه وثاني اكرام زيد خارج
عن طاعة بغير جوارحه مثلاً في جهة لفظي الصدق لفظي عليه وما لا يجوز ان يثبت

الحققة المقدسة التي هي ثبوتها في الواقع من شأنه ان يكون رخص في ربح المظن
 المظن انه في الطرف كما شفا عن جدي من المظن المظن منها بدلالة في استاذ ذلك القيد
 اثبات الخبر وعن قناعة به في ذلك عن وها هو ثبوتها في ربح المظن المظن
 اعني ما كان المظن اريد العلم او بعد ذلك وجه الفرق بينهما في الحكم بعدم وجوب الدشباب
 عن غير المظن اليه في الدوا ووجوب في الثبوت في صحت مرجع الدوا في المظن المظن
 سر في فيها لقاعدة المقدسية في حصة عدم تأثير العلم الدوا في وجه على كل تقدير فيها
 فيكون وجهه كما تقدم مع ادفع او اضع ان وجهه مؤثر على كل تقدير هو المظن والمظن
 لحيان تلك القناعة كان المظن لوجوب الدشباب فيها وانه يدر في المظن المظن
 فان العلم الدوا فيها ما كان مؤثرا في وجهه على كل تقدير لانه في وجهه فيها في وجهه المظن
 حيان تلك القناعة كان المظن لوجوب الدشباب فيها في حصة المظن المظن
 المظن اليه عن مضمنا في حصة طريان رخص ثبوت او حصة في الدشباب في غير المظن المظن
 تحت مقتضاها في وجوب الدشباب فقط ما ربحا بقا في المقام ان مواضع المظن المظن
 على اقام قسم يكون في رخص لهم الدوا في كذا في المظن المظن المظن
 ولكن تصف بعض اطرافه بالمظن او رخصه ان او عدم الاستدلال او في ذلك المظن
 كان ذلك الاتفاق في العلم الدوا او حصة وقسم يكون مقروبا به ويكون في المظن
 كما يتبين عن الاتفاق باثبات تلك المظن ووجه هذا ان ثبوتها في الحكم بوجوب الدشباب
 عن المظن في مواضعها على كفاية العلم بالكرهيات اعني العلم بثبوت المظن المظن
 بالثبوت في الموصوفات المظن المظن في رخصه في ذلك المظن المظن المظن
 بالمفرديات بان يعلم بقصد ان هذا هو مقتضى الحكم في المظن المظن او المظن
 هذا او ذلك هو مقتضى المظن في حكم بوجوب الدشباب في جميع الاقسام المظن
 غايته المظن قد خرج لقيم الدوا عن ذلك في حصة في رخص الدوا المظن المظن
 ابرائه والدلالة المتقدمة في المظن المظن المظن في رخصه في المظن المظن

باني المظن

باني المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 تلك الدوا المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 عنه في المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 وان ثبوتها على عدم كفاية ذلك في ذلك الحكم فيها وقتا يلزم او رخص المظن المظن
 اجمالا في المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 المظن المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 بالعلم الدوا في وجهه يتحقق في ثبوتها في المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب
 وبها حكم بوجوب الدشباب واورز المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب
 بالثبوت في غير المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 لوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب
 استصحاب وجوب المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 لعدم مبررة المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 فلا يخرج او رخص وجوب المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 الا في رخصه بالثبوت في غير المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 لان سرور انبه وباني المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 له حصة بالثبوت في غير المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 الا في رخصه في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب
 وفيه ان في رخصه في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب
 الدلالة والاشارة في المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 المظن المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 بالثبوت في غير المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن
 المظن المظن المظن المظن المظن في حكم بوجوب الدشباب بالثبوت في غير المظن المظن

مقتضى قوله المحذرة ثم قد ان حكمنا وجوب الدنيا نظرا الى اعم الدعا بالانكاح
 بانكاره فما اذا كان الاشياء في حيز المكلف من المكلف كانه كونه وانما قد يكون له
 الدماء بعد وجه العلم الدعا الى انظر الى المكلف ليدبها وقد يكون له وضع عدم الفرق
 فيها بان كونه الاشياء في حيز المكلف او المكلف في حيزه فلو انما كان الوجه يتفرع
 اخره على ان يظهر من حكمنا ان هو الملتزم على وجوب الدنيا بانكاحه كونه في
 الواجبات العبادية كذا كان ذلك في نفس الواجب وفي الدعا والى انظر الى المكلف
 في التبع في سواه ليقطع فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 في كون الاشياء فيها في حيز الاشياء في المكلف او المكلف في حيزه فلو انما كان الوجه يتفرع
 اشبه في حيث المكلف فيها فالحال في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 فالتاخذ في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 ذلك ثمة الدنيا في بعض سواه في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 في ذلك خارج في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 بالية الى سواه الدعا في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 حكمنا في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 بعض ثمة الدنيا في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 يتبعه المكلف في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 والى التمام في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 المكلف به كذا كان في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 بالية في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة
 قلت حكمنا في حيزه فالدعا في سواه مقتضى ان يظهر بعد انكاحه على تعميم ثمة المحذرة

انما في جوار نظر المصداق بدو اثره في الدنيا و ضروره حكومه هذا المظهر على هذا المعنى قلت
 وفاقا لتنجيش الشاي قد ان الله بغض المصداق لعدم فيها لعدم ابد و فيها الدرع باب خوف
 المتعلق و هو في حيث هو مع قطع النظر عن قرينه الخارج فيكون افاضة للعلوم و اورد قد استعني
 عما في فيها كما لا يخفى على انتم في تعليم بقوم فيها يكون التمسك بها فاما في غير قيد التمسك
 بالاعمال في اثبات المصداق لكون المصداق هو حيث في ذلك لعدم حكمها و لغو في عدم
 تعلم يكون حيث و اقل فيها لكونها فيكون الاشياء في مصداق المظهر و اما ان الله ابداء
 الرتبة و كانت مقيدة للعلوم نظر الى ذلك في المصداق فيها فانه قرينه كون المتعلق
 المصداق هو الدرع العام الذي التمسك بها فاما في تعليم في قيد التمسك بالاعمال في اثبات
 المصداق و هو غير جائز لانه قد اشر فيها قوله و انما التمسك و انما في التمسك في كون غير
 في مصداق في انشاء و ان المقام اثبات بعجز جوار و روجه و ان و روجه فاعلم و فاقا
 للشيخ ان حكم في حيث يختلف هو عدم جوار و روجه و اشر في بالنسبة اليه و اوب و اورد
 و روجه لانه في الزوج و الا و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 في اثره حيث يكون هو في ثم لمقادير فاشرا و ان لا قد اشر و روجه و روجه و روجه و روجه
 على في اورد و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 لما في في روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 و انما روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 في اثباته في جوار من قطع النظر عن العلم و روجه و ان يكون كما لا يخفى و روجه و روجه
 فاقا و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه
 فاقا و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه و روجه

الدخالية فله مقام افوشية فقدر الرابع ما ذكره بعض الوجوب للذات
 والاضطاطة غير المحذور حكم طاهر وللقاعدة المذكورة انما ترفع الحكم الاقصر
 دون الطاهر وقبة منع لقصور لان الحكم في المقام هو ما يتعلق بالموضوع الواقع
 وهو حكم واقعه لا طاهر ولا الاضطاطة هو فوطر في ذلك وكيفية عند العقد
 وتبين حكم املاكنا لا يخفى بل منع البر لمع اختصاص القاعدة برفع الحكم الاقصر
 الواقع بغيره والطاهر لنفسه وشبهه لا يشاء بهما في رفع الاحكام
 المستفادة في الحق الحقة انما في وجه الاستدلال للاخبار الدالة على حقة
 ما لم يعلم حقه غير اخبار البرائة وتقريبه بوجهين احدهما ان تلك الاخبار ثلثة
 للشهادات البدوية والقروية بالعلم الاضطراري بقصدها في المحذور وغير المحذور بخاتمة
 الدخلة خارج المحذورة عن تحريمها بالاجماع او غيرها في الدلالة المتقدمة فبقرباها
 في حكم الرأية فانها ان تقع اتفاقا بينهما وبني ماولي عن وجوب الذات
 بقصد مطلق غير اخبار الاضطاطة ومقتضى صحيح بينهما هو خبر اخبار البرائة على غير
 المحذور والاضطاطة على المحذور واجاب عنه شيخ مشايخنا قوله او لا يتقدم في
 اختصاص موطن اخبار البرائة بالشهادات البدوية ولا تشهد موطن القروية في حكم
 الاعتقاد بالاضطاطة في باب المقدمة بعينه وثابت بعد انتم شهد بان
 الشهادات البدوية قد خرجت عن تحت اخبار الاضطاطة بالاجماع فيكون تلك الاخبار
 اخص من اخبار البرائة فهو فهم تلك الاخبار على مطلق الشهادات القروية في
 المحذورة وغير المحذور واخبار الرأية هي الشهادات البدوية ولما كان هذا غير
 عنده فله وجوب ملاحظته والنتيجة بان الدليلين مع قطع النظر عن ملاحظته انما
 في اجماع او غيره فله ملاحظته حتى يثبت النتيجة بتلك الملاحظة ومع عدم
 ملاحظته لا يخرج يكون النتيجة بينهما من العلم في وجه المطلق كما لا يخفى على عنه

الموجودة في كل طرف بحيث لا يفرق بين تلك التي في تلك الطرف وبين تلك التي في الطرف الآخر
 الطرف من الجسم والآخر من الطرف في تلك الطرفين على ما كان من جهة تلك الطرفين
 مع كنه علم يقصد به عدم وجه الجسم والآخر منها وبعبارة أخرى من جهة كنه
 كل طرف بحيث لا يفرق بين تلك التي في تلك الطرف وبين تلك التي في الطرف الآخر
 في جهة بحيث يمكن ان يقال ان تلك التي في تلك الطرفين هي تلك التي في تلك الطرفين
 الجميع من ناحية تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 اطرافه من ناحية تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 سلكي ان تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 كون له تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 بازا في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 فالحق في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 المتباعدة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 يتحقق في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 السطوح من جهة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 ثلثه في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 وبقية السطوح بازا في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 لثته في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 في السطح المذكور في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 الجسم والآخر من جهة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 لهذا الجسم من ناحية في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 هو الثابت في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين

المتباعدة

المتباعدة الموجودة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 المتباعدة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 عن العلم في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 لو قلنا بعد ذلك ان تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 الجسم والآخر من جهة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 منها وكذا لو قلنا ان تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 قسما ثلثه كما ذكرنا وصفت كان ان تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 الادب كما يكون في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 المثلث في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 وصلة تارة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 ان تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 هو في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 ان تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 افاده علم في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 وتسمى تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 اثباته في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 سوية في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين
 العقيدة في تلك التي في تلك الطرفين ان يكون له تلك التي في تلك الطرفين

على ان ذلك هو العلم
 وان ذلك هو العلم
 في تلك التي في تلك الطرفين

[illegible][illegible]

في كتابه

في دار السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

وشرحه فيه ان كان هذا المفروض لما كان متوقفاً لوجوده في الجماع او في غيرهما
 ثم اظهر ان العلم بالمتكلف به وابطالاً لخصوصية وتقصيد التبعين بالنسبة اليه
 فهو مجرد فرضي يحتاج الى التبعات وانما يتبعها بالثبات وانما التبع بالثبات على ما ذكر
 في المقام وانما لم يثبت فهو متكلف في عدم التكليف بالواقع في المسئلة وكون الحكم فيها
 في جميع مواضعها هو البرائة ووجودها في الحقيقة لقطعها في خصوص مورد قيام الجماع
 على عدم جوازها فيه فيمكن فيه وجوب التواضع التام بالبدان باقية المحققين او المحتمل
 لمجرد التبعه لبقية هذا الجماع لوجوده في الجماع في الجملة بالواقع كما في غير ذلك
 فيما في جميع مواضعها فلو قلنا مقالة انه ان شئنا التكليف كما هو مشروط بالعلم بالمتكلف
 بالمتكلف في الخطاب عنه عدمه بحكم بالبرائة لا شئنا شرطاً بشرطه كذا انما هو مشروط
 بالعلم بالمتكلف بالمتكلف بالمتكلف به ليقم حتمه في ان يتبين به نفسه في عدمه
 بحكم بالبرائة لمع عدم وجوب التواضع لقطعها لشرطاً بشرطه في عدمه في المقام بل كما
 بالعدم لا ووجوب التواضع لقطعها لانداز اقام الجماع وكونه انتهى على عدم شرط
 العلم بالمتكلف بالمتكلف به وعدم التاثير به في عدمه في الدلالة والتمسك به في عدمه
 ان الحكم هو انما يتصا ط من البرائة لا بد من عدمه في شئ ومعتقولة في المفروض المذكور في
 حجة والدلالة لانداز المقام فيه فان لم يكن بالعدم ط في المقام بدور مدار قيام الدليل
 الدال على عدم الدلالة فيه وعدمه على ما هو المفروض في علمه بالبرائة بموجج جواز
 التواضع لقطعها في غير مورد الجماع وبالبرائة لمع جواز التواضع لاندازها في غير
 بعض المحتمل في سنده فظهر ان الحكم في المسئلة عنه عدم الدليل على عدم شرط
 العلم

العلم بالمتكلف به هو البرائة بالعدم لانداز غير عدم وجوب التواضع لقطعها في غير
 وهو متكلف في المقام فيبدو بها في شئ من مقالة انه في المقام بما لا بد من علمه
 يظهر ما في الدليل من انما ذكره وجه الدليل على جميعها ان عن الدليل في ما ذكره
 قد في عدم مدققة حديث التكليف بالمتكلف به في احيان اخرى وقت الحاجة بالنسبة
 الى المقام انما يتم اذا قلنا ان الخطاب بالمتكلف به في المقام بالمتكلف به في المقام
 غيرهم كما شرنا اليه ولم يقدر به مدققة ان التكليف بالمتكلف به في المقام بالمتكلف به في المقام
 كما يصدق بالنسبة الى المتكلفين المتشابهين كذا انما بالنسبة الى غيرهم ليقم فيها عدم
 من غير ومادة الجماع هو التكليف بالمتكلف به في المتشابهين على نحو الدليل
 ومادة اوراق الدليل في شئ من التخصيص والخطابات على طائفة الدليل بالنسبة
 الى المتشابهين فانها خطابات لهم في غير التكليف عليهم ومادة اوراق الدليل في شئ من
 الدليل في التكليف بالنسبة الى غير المتشابهين على وجه الدليل كما لا يخفى وقد ذكره
 ودراسة هذا الدليل في احوالهم في واجبه على الحكم تعالى قلنا كيف يكون ذلك في
 فرض تكليفهم نعم نعم ليشأ فيهم بالمعنى انما يقع على ما هو عليه في الواقع المحمولى
 عنه هم مع كونه تعالى قادراً في الجهد والبيان على وجه تكليفه هو نفسه تعالى
 بالنسبة اليهم وان فرق في ذلك بينهم وبين المتشابهين حيث لا يفرق بين
 التكليف لطلبه تعالى بالمتكلف به اليهم ولا عن ثبات التكليف بالمتكلف به
 المتكلف به في قيد الفرض الدليل المذكورناه فحقه عقلاً وانما التكليف عنه
 ولا يستلزم بالعدم ط فيه لما ذكرنا في عدم مقتولته في عدمه في عدمه في عدمه

في بيان وجه الدليل
 في الدليل المذكور
 في الدليل المذكور

[illegible]

کتابخانه

အနုပညာတို့

[illegible]

۴۴۴

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

هو الواجب اليها وعدم ترتيب العقاب على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على ما يتبادر
مركبة في انوار معلوم في غيرها ووجوبها معلوم بالنسبة ووجوبه يقتضيه مقتضى العقاب
تركا فالتقدم فيه لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
مناط حكمه فيه في جهة حصول البيان في العلم بمقتضى وجوب العقاب ببيان عدم ارتكابه
بالنسبة اليه فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
لها ليقم فانه مشكوك في صحة وجوبه لانه لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
على حكم العقاب كما يظهر من حيث هو فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
المقدمة والعقاب تركا فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
المشكوك بالترك بالنسبة الى البدن وقد تران في جميع مواضعها انما هي البدنية لا العقلية فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
بالعلم والجماع ما هو كونه من ترتيب العقاب على تركها عقلا وقد كفايا وشرعا فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
في جميع ذلك ان مقتضى التقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها
على ما ينبغي ان يكون فيصواب محذوراتها على مقتضى الخلاف في ذلك النفس لا بد من
والواجب الاقصر العلوم والجماع المذكورين في المقام وهو كون وجوب
وجوب كل واحد في ذلك التقدم في باب التقدم لذلك الوجوب والوجوب في المقام
باب التقدم واذل التقدم في حق في نظر المتبائين وقد تقدم ان كل واحد من ذلك فالتقدم
المعروف في المقام بدونه فالتقدم في حق في نظر المتبائين وقد تقدم ان كل واحد من ذلك فالتقدم
العلم بمقتضى ذلك لا يترتب عليه عناية على تركها فالتقدم في العقاب لا يترتب عليه عناية على تركها

والعقاب وكتب هذا الكتاب وحقيقته ان وجوب الاستباط في اوراق العلم والحق
 في سائر العلوم ليس كذلك وتعارض هذه تلك لظروف العلم وجه العلم والحق
 وتقطعا عن اهل حق يقدر ان هذا البرهان بالنسبة الى اكثر من مقام بل هو في بعض
 في جانب الآخر بعد اوجوب ان هذا في جهة تيقن في العقاب فلما منع في هذا
 الدعا في اكثر من مقام ولكم يجوز انما الله بالنسبة اليه ما يدعيه وجه العلم والحق
 المؤثر في جهة التكليف بالنسبة اليه الموضوع والمحقق للاستباط في اوراقه عقدا حيث
 لو خلف بعض تلك الدلائل وصار في ذلك لبعض التكليف به الا ان كل واحد
 بصفة ترتب العقاب عليه جذا في منع كون المفروض وجه العلم والحق هو صوف
 في المقام وكون اكثر في طرفه لبعض العلم اكثر من ترتب العقاب عند ثباته
 والمصادقة مع الواجب الا انما بالنسبة اليه فانه يمكن جواز مخالفة اوراقه في تقدير
 له ما ذكرناه اشارته في ذلك فلهذا لم يقر نعم لو ثبت ان ذلك غير متيقن احد طرف
 المعلوم بالادعاء بقصد وترتب اثره عليه لا يقتضي وجوب التيقن باليقين
 في الاستباط فانه في المثال ان التكليف بالادعاء على غير وجه المردود بان العلم
 يقتضي استحقاق العقاب على ما ذكره بشاؤل اولى الدلائل اذا اشئى كونه حرا
 فيجب الادعاء بطريق الادعاء عن هذا فلهذا انما في العلم والحق على
 البرهان في هذه الجهة يحتاج الى مزيد تأمل في تلك الدلائل انه على الفرض المذكور
 للمناهي ان العلم بالادعاء بمقتضى وجوب الاستباط باقيا في الدلائل
 ما ذكره في الدلائل ومصلحة ان الاستباط باليقين بالواجب الواضح

في الفرض يقتضي حكم العقاب في العلم بالادعاء بالادعاء في المثال فان حكم العقاب
 في المقام بوجوب الادعاء بوجوب استباط مع وضوح ان العلم في المثال بما هو اقل من
 للتكليف الا انما في موضع هو المركب الواقعي المجد الذي يكون هو اقل من التكليف
 محتملة واما مقتضى وجه وضوح ان مقتضى وجوبه نفسا لما ان ادعى ما يقتضي على وجوب
 ذلك فلهذا المجد الواقعي الذي يكون منزلة من المقدرة بالنسبة اليه ولا يقتضي عدم تأمل
 العلم والحق في نحو التكليف بالنسبة الى موضوعه وعدم ايجابه لغيره ذلك الموضوع
 المجد واجبا فعليا ترتب العقاب على تركه كما هو من هذا الفرض في تقدير الحكم بالواجب
 في اقل محتملة قطعا فلهذا عدم مقتضى وجوب اقل محتملة الحكم مع عدم وجوب
 نفس ذلك الحكم المحمولى وان ذلك الحكم في تقدير التيقن بالنسبة الى ذلك
 المجد في المقام اذ في الحكم ان مرتبة الفرض على العلم كغير مقتضى وان قبله في العلم
 في المقام في هذا في جملة او ضرورة في جهة التكليف الواقعي في هذا في المثال
 مع كونه خلف مفروض التقادير خلفه في كل هذه فلهذا ان الادعاء في بعض في مقتضى
 الوجوب في غير مقتضى جنس الوجوب ثباته لنفسه والغير يرجع ذلك في ما يقتضي
 في ثباته في مقتضى الوجوب على العلم بالادعاء في مقتضى الفرض الادعاء بوجوب العلم بالادعاء
 ووجوب المواقفة الحقيقية وثباته عدم تماثله مع ثباته ما في في المجد المردود بان العلم
 الظاهر ونحو اذ في الادعاء مع العلم المذكور في مقتضى على مقتضى بوجوب العقاب
 عن الدلائل الظاهر عند اكثر في المقام لعين ما ذكر في الفرض المذكور في المثال
 ثباته في المثال مع ثباته في حيث ان الدلائل في المثال لما كان واجبا في المثال

من يجادل بالنسبة الى الاجزاء امر معلوم متيقن ولكنه متحيز ان يكون حق
لحاظ الاقل فقط والحال مع الاكثر فما لا يدل على الحاطة الاكثر حتى يثبت لحاظ الاقل
ليس اولى من العكس انما هو عدم لحاظ الاقل فقط حتى يثبت لحاظ مجموع الاقل والاكثر
فهذا الاصل مع كونه اصلا مشتبها معارضيا لمثل كما ان الامر كذلك في كل حادث
واحد معلوم متدوين امرين متضادين غير متحققين في الوجود كما اذا تردد الولد
الحادث في اليوم بين ان يكون ذكرا او انثى او تردد الحجر المنزل من السماء بين ان
يكون متنا او ينشأ من ذلك من الحوادث الموجودة المترتبة بين شيئين غير متحققين
في الوجود كما روي فان في هذا الضلال بالاصل الاشياء لا تلتصق ببعضها بل هي
بالاصول وهو غير جائز لما ذكرناه من لزوم الاثبات للعارة شبهة بالمثل وهذا
شرح لكلامه قدوم مع اجاله ومقتضى ان الحاطة العقلية في النسبة الى الاجزاء والماهية
الجمعية لحاظ واحد لا غير وجود اصلا واما وجود النسبة الى مجموع تلك الاجزاء
ولا تالتمها فلا يتعقل الا تفكك بين الاجزاء فيكون جملة منها متيقن للحاطة
ثابت وبعضها مشكوك للحاطة مع التاثير في نفس بالاصل اقول وانما خبرنا هذا
البناء في المقام مع تمامية التاثير في غاية الحكم الا ان الحكم العظيم في حق التاثير
الذي يكون لانه كما يمكن ان يكون الحاطة في اجزاء الماهية المركبة واحدا كذا ان
ان يكون متعلقا على حسب تعدد نفس تلك الاجزاء وان لم يخط كل واحد من تلك
الاجزاء مع الباقي امر واحد وشيئا بسيطا وحدا متافكا ان لا امر لاجزاء
في الاجزاء المستقيمة بالنسبة الى الاجزاء الجمعية انما هو العلم ان الحاطة العقلية
المحفوظة في خصوص الاجزاء الجمعية مغايرة مع الحاطة العقلية في المجموع فيكون
مجموع الاجزاء الجمعية والمستقيمة فالأقل ان كان لا يحقق الاشياء بالاثبات في
الاجزاء الجمعية وهو كما ترى بل قد لا يكون الحاطة العقلية او متعلقا
امر غيبي لا يعلم الا من قبل الجاعل للخلق والحكم بالوجدان دون التعبد

ليس

ليس الا رجحا بالغيب صرح به انه لا يتعاطى في كون حال الاجزاء وعلقه ونحوها من
الركبات الجمعية بالنسبة الى جاعلها هو حال الجبر والشيء والشيء وغير ذلك من
الركبات الحقيقية الحاصية بالنسبة الى جاعلها فكما يتعدد التصورات للضمائم الحقيقية
الحاصية فيها بالنسبة الى كل جزء مع باقية الاجزاء والتفرقة بينها وايقول بالوجدان في
الاخر يخرج دعوى لا يشبه ولا يشبه اذ غايته ما يلزم في الماهية المركبة الجمعية
هو اقول بالحاطة العقلية الاعتبارية بين الاجزاء واما كون ذلك الحاطة
واحدا بالنسبة الى مجموع الاجزاء فلا بل يمكن ان يكون متعلقا او غير متعلق
بكون حالها نحن فيه مثل الحجر المنزل عن السماء والتردد بين ان يكون واحدا على سبيل
او اثنين احدهما على سبيل والآخر على سبيل لا مثل الحجر الواحد المنزل المتردد بين
ان يكون على سبيل او اثنين بمعنى ينفى عدم دور ان امر الحادث للوجود في غير
بين المتضادين بل يدور بين الاقل والاكثر فالأقل متيقن الحاطة العقلية
فهو ثابت والاكثر مشكوك الحاطة العقلية مع الباقية فهو ينفى بالاصل لتمام
المطلوب من اثبات الماهية بالاصل نعم يمكن ان يقال كما ان وحدة الحاطة
غير معلوم لذا لا تعقله لتمام غير معلوم ويخرج الشك كاذب في نفسه هو المطلوب
لان اثبات الماهية بالاصل موقوف على احراز التعقل وهذا سمي لولم ندع
الظهور في التعبد بقياسا للماهية الجمعية الاعتبارية بالماهية الحقيقية الحاصية
فقد ثبت ثابته ان الاصل المذكور مما لا يجلي ولا يشترط عليه اثر الوجود
تبان بالاقل والمقصود انه متيقن الوجود والحاجة في اثبات وجوبه الى الاصل
وتالتمها هو ما تقدم من كون هذا الاصل من قبيل الاصل المشتك ان
من اجل انه ليس الاثبات كون الماهية هو الاقل واثبات ان الحاطة العقلية
انما حصل بين الاجزاء والعلوية فقط لا بينها وبين الجزء المشكوك ويمكن ان يثبت
عنها بان الاقل فيما نحن فيه امر يقيني ومفوض شئ لا يحق التعبد حتى يثبت
الاصل في مقام اثباته من قبيل الاصل البتة المعتبر وان الغرض في اجراء

كون الماسويه هو العنوان المتيقن الذي لا اجمال فيه أصلاً وكون مرجع الشك
 فيها لا الشك في المصداق المحصل لذلك المفهوم المتيقن فيجب الاحتياط بحصول القطع
 بمحصل ذلك العنوان المتيقن انما يتم لو كان متعلق التكليف وموضوع الخطاب
 هو المراد بلحاظ الأول أي لحاظ المفهوم أمم مفهوم موضوع الخطاب مع امرين لا
 اجمال فيه بغيره وانما الاجمال والاشباه في مصاديق من مصاديقه وهو موضوع
 الصلوة المرتبة بين الأقل والأكثر فيجب الاحتياط بحصول القطع بآية ذلك
 المفهوم المتيقن الذي يكون هو الماسويه الأول وذلك أعني كونه موضوع الخطاب
 هو المراد بلحاظ المفهوم واضح الفساد بل موضوع الخطاب ومتعلق التكليف
 هو المراد بلحاظ الثالث أي مصاديق ذلك المفهوم وموضوع ذلك الماسويه هو
 أعني نفس موضوع الصلوة المرتبة ضرورة ان هذا الموضوع هو الموضوع له
 لفظ الصلوة التي قد تعلق به التكليف وهو المستعمل فيه هذا اللفظ حينئذ
 موضوع الخطاب دون ذلك المفهوم المتيقن وانما يكون ذلك المفهوم ما وضع
 بآثاره لفظ المراد لفظ الصلوة حتى يكون موضوعاً للخطاب بل يمكن ان
 يقال ان ذلك المفهوم ما لا يعقل كونه موضوعاً للخطاب لان المراد به هو ما
 نظر المطلوب ما هو مطلوب عنوانه ثانوي يحصل الموضوع بعلته للخطاب
 والطلب بذلك الموضوع فكيف ينفذ موضوعاً للخطاب وحيث كان متعلق
 متعلق الخطاب هو المصداق المرتد دون المفهوم المتيقن فالاحمال والتعويل
 في نفس موضوع الخطاب في مصاديق من مصاديقه وقد مر ان القاعدة
 عند دوران موضوع الخطاب بين الأقل والأكثر هو البراءة دون الاحتياط
 فقد ظهر ان منشاء الشبهة المذكورة هو الخطأ بين المفهوم والصلوة في
 المصداق بالمفهوم وبهذا الجواب يخفى الشبهة الثانية في مسألة الصحيح والاعم
 فان منشاء تلك الشبهة ليس هو الخطأ بين مفهوم الصحيح ومصاديقه واشياء
 مصاديقه بمفهومه ضرورة ان ما وضع له الفاظ العبادات على مذهب الصوفى
 ليس هو مفهوم الصحيح بانه هو صحيح الذي وضع بآثاره لفظ الصحيح بل مصاديق

مصاديق

مصاديق الصحيح أعني نفس الموضوع الكلي الواقع المرتبة بين الجامع للأقل من
 الأجل والجامع للأكثر منها بل بهذا الجواب يخفى الشبهة المتوهمه في تلك
 المسئلة على مذهب النجاشي ليقوم بان الاحتياط على هذا المذهب وان كانت موصولة
 للاعم من الصحيح والفاصل ولكن متعلق الخطاب ومطلوب الشارع على هذا
 المذهب هو الصحيح لا محالة اذ لا يعقل ان طلب المصداق وحيث كان
 ذلك المطلوب الصحيح مرتبة بين الأقل والأكثر بالضرورة فلا بد من الاحتياط
 بحصول القطع باثبات ما هو المطلوب لان هذه الشبهة ليس ناشئة من الخطأ
 بين مفهوم المطلوب ومصاديقه من اشياء مصاديقه بغيره وبالجمله ان
 المتوهم لتلك الشبهة في تلك المسئلة قد يتجمل ان متعلق الخطاب هو
 مفاهيم المراد والصحيح وللمطلوب فالمراد به هو الماسويه تلك المقارنة من وجوب
 الاحتياط لان تلك المفاهيم مفاهيم مثبتة والقاعدة في حكمها ان متعلق الخطاب
 مثبتاً وجوب الاحتياط ولو كان مصاديق مرتبة بين الأقل والأكثر كما سياتي
 في المسئلة الرابعة ويخفى عن ان متعلق ليس تلك المفاهيم المتيقن بل متعلق
 هو مصاديقها الجمله المرتبة بين الأقل والأكثر فالاحمال والتمويل في نفس
 موضوع الخطاب في مصاديق من مصاديقه وليس القاعدة في حكمها ان متعلق
 الخطاب مجرد مرتبة بين الأقل والأكثر هو الاحتياط بل ولا البراءة قطم
 بل يختلف ذلك باختلافه لا داعي للمقارنة في مسألة الشك في الخبر بل
 في المسئلة لطيفاً كما سياتي من بنى عليها ان حال الأقل والأكثر انما بآياتين
 هو حال المتباينين فلا بد من القول بوجوب الاحتياط من غير فرق في ذلك
 بين اجمال النص وشك وكذا من غير فرق بين مذهب الصحيح والاعم وبني
 فيها ان حالها هو حال الأقل والأكثر الأصغر ليس كما هو المشار اليه في
 هو القول بالبراءة من غير فرق في ذلك ليقوم بين هذا النص واما ما في مذهب
 الصحيح والاعم ومن هنا يظهر ان الشبهة المستوية الى الوجدان البهيمية ومن

فذلك

اشهر و الحكم على مقتضاها في شجره في تمام و اطلق الوجه و الحكم على مقتضاها في شجره في تمام
 المشهور على ما كان وان لم يتحقق و قد سألنا في ذلك على ما هو المشهور و قد سألنا في ذلك على ما هو المشهور
 المتعارفين بالحق المتعارفين في تمام و اطلق الوجه و الحكم على مقتضاها في شجره في تمام
 مع انه لا يتم على ما ذكرنا في تقرير الحكم كما لا يخفى و لا يثبت فذلك راجع الى المتعارفين بالحق
 الكتاب بل و يشهد له اثره انما يكون فيما اذا لم يكن نسبة بين المتعارضين و قد سألنا في ذلك على ما هو المشهور
 الكتاب بل و يشهد له اثره على نحو العموم و الخصوص او التام و النقص و لا يتقدم و لا يتأخر
 كذلك كما في حق فيه و يشاهد فلا يتقدم تلك المتعارفين في جميع بدليل ان ذلك المتعارفين في جميع
 فحقه او مقدرا لذلك الكتاب و يشهد له اثره و يتقدم او لا فانه انما هو في حق الكتاب و يشهد له اثره
 هو في جميعه و لا بد من المتعارفين في حق فانه في جميعه او الجزئية في حق فانه في جميعه او الجزئية
 و لا يتقدم كما في حق فيه و لا بد ان كان جواز تخصيص الكتاب بالجزئية او بالعموم فانه في جميعه او الجزئية
 يتحقق ذلك في باب التعادل و التام و التام فانه في جميعه او الجزئية فانه في جميعه او الجزئية
 التام و ان بين التام و التام التام فانه في جميعه او الجزئية فانه في جميعه او الجزئية
 في جواز ان الواجب بين التام و التام و لا بد ان نشأ التام هو في جميعه او الجزئية فانه في جميعه او الجزئية
 و لا بد ان نشأ التام هو في جميعه او الجزئية فانه في جميعه او الجزئية فانه في جميعه او الجزئية
 تارة في حكمها و اخرى في شهادتها و لا بد ان نشأ التام هو في جميعه او الجزئية فانه في جميعه او الجزئية
 النسبة هو وجوب التقاط باتان التام و عدم جواز التام باتان التام و عدم جواز التام باتان التام
 انه لا بد من التام و لا بد من التام في نفس التام و لا بد من التام في نفس التام
 و لا بد من التام في نفس التام و لا بد من التام في نفس التام و لا بد من التام في نفس التام
 التام و لا بد من التام في نفس التام و لا بد من التام في نفس التام و لا بد من التام في نفس التام
 ويكون الحد في بعض المتعارفين و لا بد من التام في نفس التام و لا بد من التام في نفس التام
 للتام في ترك التام في جميع الحكم المتعارفين بالتام و لا بد من التام في نفس التام
 هو العلم التام بالكتاب علما و موضوعا و عدم التام و انما في تمامه و انما في تمامه

طريق

في طريق التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 وجوب تمامه في تمامه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 لا بد من تمامه في تمامه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 في تركه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 حكما منكم و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 التام في تمامه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 على خلاف التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 فانه في تمامه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 بحيث يكون الواجب تمامه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 القول بالنسبة الى الجواز لا يستلزم انظر في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 في كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 سقف و لا بد من التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 محض عن ما بين التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 و هو التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 جوبه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 عبارة لا عن التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 و لا بد من التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 في التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه
 لا بد من التام و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه و كنهه و طاعه في جميعه

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, showing the stitching and the adjacent page. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

و ما عدا ذلك من اقسامه
مما هو في نفسه
من اقسامه
و ما عدا ذلك من اقسامه
مما هو في نفسه

[illegible]

المصدق في مورد التكرار نظر مستصحب اختياره في ثبوت بعد زمان فهو في قيد التمسك
المطلق في ذلك التمسك واما ما هو المحقق على ما ذكره في عدم اقول ان ثبوت الزمان في العام
والمطلق يمكن دفعه او لا بان اهتمام ليس في مورد استصباح التمسك الموضع بتبدل الخلف
عن حاله الذي له مد الفضة واما ما بان لو كان اهتماما في التمسك التمسك المستصحب في المحقق
والمصدق بالنسبة لما ذكره في بيان حكم العام او في قيد المطلق او في قيد المحقق او المصدق
يقرب من ذلك كما في العام المحقق المطلق المصدق واما ما بان هو مستصحب حكم المحقق
المصدق بما يكون فيما اذا كان كل ما يثبت في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق
في قيد فرض العلم في خارج يكون هو التمسك في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق
للمصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق
للمصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق
ان حكم بالخير في زمان هو باق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق في قيد المصدق
في خارج يكون الزمان التساوية في كل ما يحكم العام او المطلق او لا يمكن ان الحكم المصدق
في زمان تصدق او عدم العلم بذلك لا بد من تافهة في علم بالخير في زمان هو نظر
في وجه المحقق او المصدق العلم بقدمه في زمان التساوية في علم بالخير في زمان هو نظر
على قوله في حكم العام او المطلق في علم بالخير في زمان التساوية في علم بالخير في زمان هو نظر
المنطق او الصلوة يكون في عدم عوض لسان في انما في عدم وهو الذي لا
الكل على عدم في ذلك في علم بالخير في زمان التساوية في علم بالخير في زمان هو نظر
والا لا بد من يق في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير
الان في في هذا المصدق واما ما بان في باق في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير
اختيار في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير
في قيد المصدق في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير
الذي كان لا بد من ثبوت التمسك في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير في علم بالخير

اولا كان كمالها مطلقا كونه قوما الموصوفه ولا صوره اللفظي كونه كذا بناء على عدم كون
اللفظ هو وصف الكمال فانه يشك ان رتبة الجبرية فيها مطلقا شاملا لكل الرتبة
واللغات فلهذا صنف فيها الله تعالى بالافاد ووجوب اللسان باللفظية ثانيا مع الجبر
المترعين ما افاده شيخنا في اقدمه في قوله الله مع شرع منافع واما المقام
الثاني في القاعده الثابته جارية في مطلق العبادة وقد تمسكوا بالثبات بقوله نعم
رفع عن اشرع الكفار والفسان وقد بين ان وصف الجبرية بدلا لشرطه حكم ثابت
لجبره وشرطه النسبي فكون مرفوعا في حقنا من اللفظ والبيان لا يرفع البيان لان شرطه
الواقع ولا يرفع لفظي لانه قد دل على عدم جبرية ذلك الجبر او شرطه ولا
الشرط في حقه فكون مفاركا ان تم هو ثابت كون الكلف بينه في حقنا من ذلك الجبر
فان على الجبر او شرطه النسبي في الواقع لثباته للمضاء والبدل فيهما فلهذا
الواقع كما قد توهم في بعض عبارات وكما قد يقال في تقديره لادل بهذا
فيما هو المذكور في المقام الاول وان لمقدر فيه هو خصوص المضافه المربوطه بالاحكام
الكيفية فلا مسائل في فرض الجبرية او شرطية اللسان بها في الاحكام الوضعية وفي
انه قد تعد في مسئلة مما له البراهين ان لما كان كون لمقدر فيه هو جميع الآثار والخصوص
المؤققة ثانيا ان المرفوع به هو الآثار والاحكام اشرعية المجموعه كذا في ذلك
قابله للرفع والرفع ما فيه الله والاحكام الوضعية ليست في الاحكام المجموعه بل
في الامور المجعولة واشرعية في الاحكام الكيفية وفيه انه قد تعد في ذلك
اولا منيع الاشرع في كلمة الاحكام الوضعية وثانيا لا يرفع في المكان وفيها بدلا
هذا بين كونها مجعولة واشرعية غاية الامر على الاشرع ترفع بالاشياء وشرع منه
في الاحكام الكيفية به بدت ان الاشياء بهذا الوجه تم ولو قلنا يكون للمقدر

[illegible]

فيه هو خصوصي الموافقة كلف القول بالجوهرية فيها فانها لا تدمر فيها وجه الذي تهي
 كون المقدر هو جميع الآثار وتاثيراتها وانما نحن بمجموعه الاحكام الوضعية لكي نقول بان
 الجزئية ليست في الاحكام الوضعية لمجوعه بل ليست في الاحكام بالمره لما تميزت منه
 الاشياء الجزئية فان جزئية الجوهرية كلفته للحد في الدوام في العقلية الدعيه بل في
 الاحكام الوضعية انما هي في الجزئية لا في الحقيقة ليست في مجموعها بل في وادها لمجوع
 اثرها هو وجوب الحكم في وجوب الفعل اثره في حال النسيان مرتفعه لكن لا يمكن
 هذه الرواية بل يمكن عقده وجوبه في آخر الدلائل في حاله غير مرتفعه بل يمكن اعتدالها هو في
 وبل يمكن هذه الرواية بل يمكن مع كونه اقدم في المقام بل في رفعه ما اتمم ان في الرام
 خطاب في وجوبه السبق في النسيان وقد مر عدم معقوله بالماله من عليه وكيف كان
 فحيث كانت الجزئية تتبطل المتابعة فلا يمكن رفعها بتلك الرواية والفتن بالامكان
 افع اشرطه بها لكونها في الاحكام الوضعية لا تقدم في تلك المسئلة في ان المرفوع يتبطل
 الرواية هو الدثار والاحكام اشرعية لمجوعه كون الدثار الحقيقة والعارية او الدثار
 رفعها ولو وضعها بان يري بما هو شرع فيمكن مرفوعه بالحدث بالحدث المذكور
 اشناهي هذه الدلائل فان قلت المرفوع بذلك الحديث هو وجوب العادة بعد ذلك
 وبعد زوال النسيان وهو في الاحكام اشرعية القابلية للارتقاء بالنية في الشارع
 قلت وجوب العادة وان كانت في الدثار اشرعية الدثار ليس في آثار الجزئية بل في
 وادها هو في آثارها بالارتقاء بالمرور به او في الموجهة لبقا والامر بالامر
 لان له في رفع النسيان في تلك الحالة لم يثبت في الدثار اشرعية بل في الدثار
 العقلية وقد تقدم ان المرفوع بالحدث هو الدثار اشرعية المرتبة على اثره المرفوع
 تعلق النسيان به في الدثار الحقيقة والدثار اشرعية المرتبة على الدثار الحقيقة فان
 قلت لقيام الامر بالدلائل في النسيان في المجوعات القابلة للارتقاء وهو في آثار

النسيان

النسيان ولو بالارتقاء حيث ان ذلك ليقا معقول ترك الحكم الذي هو عبارة افر
 عن نية النسيان في حاله بل هو ترك الحكم معقول ترك الجزئية معقول النسيان
 فهو مرفوع بذلك الحديث بل في رفع النسيان في رفعه هو رفع اثره الذي هو ترك الجزئية
 وبتوقف ترك الجزئية في رفع اثره الذي هو ترك الحكم في رفعه بل في رفعه اثره الذي هو وجوب
 الامر بالدلائل في حال النسيان قلت اولئك ان المرفوع بالحدث هو اثر المرفوع بل في
 تدثره في نسيان وتمايز ان المرفوع به هو الدثار في رفعه والامر بالامر مع الارتفاع خصوصاً
 اذا كانت مستندة وحضر ما اذا كان بعضها او كلها في الدثار الحقيقة او العارية في حاله
 ورفع اقدم الحكم من هذا الدليل بل في حاله لم يرفع بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 المذكور دلالات القواعد المشافهة في النسيان ان الحكم في نسيان الدلائل بالنية
 وجوب الجزئية لم يثبت في الدثار بل في الدثار بالنية لا وصف الجزئية وقد ثبت
 بالنية لا وجوب العادة بان يرفع ان وجوب الجزئية المرفوع في آثار ذلك الجزئية في الدثار
 النسيان به فهو مرفوع بذلك الحديث في حقها رتبة بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 في حقها عدم وجوده في الدثار بل في الدثار في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 بناء على اعتبار رتبة نية في اثاره في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 الكيفية في ضمن الدثار بما لم يعدم وجوب الجزئية المرفوعة او اثارها عدم جزئية لذلك
 في مسئلتنا هذه نثبت لما في الكيفية في الدثار في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 وجوب الجزئية لغير النسيان في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 لان في الدثار اشرعية في الدثار في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 المرفوع في شرطه حيث ان اشرطه في الاحكام المجوعه بخلاف الجزئية في حاله بل في حاله
 الحكم في القاعدة اشرعية العامة لجميع الماهيات العارية المقام الثالث
 في القاعدة الثانية في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله

النسيان ولو بالارتقاء حيث ان ذلك ليقا معقول ترك الحكم الذي هو عبارة افر
 عن نية النسيان في حاله بل هو ترك الحكم معقول ترك الجزئية معقول النسيان
 فهو مرفوع بذلك الحديث بل في رفع النسيان في رفعه هو رفع اثره الذي هو ترك الجزئية
 وبتوقف ترك الجزئية في رفع اثره الذي هو ترك الحكم في رفعه بل في رفعه اثره الذي هو وجوب
 الامر بالدلائل في حال النسيان قلت اولئك ان المرفوع بالحدث هو اثر المرفوع بل في
 تدثره في نسيان وتمايز ان المرفوع به هو الدثار في رفعه والامر بالامر مع الارتفاع خصوصاً
 اذا كانت مستندة وحضر ما اذا كان بعضها او كلها في الدثار الحقيقة او العارية في حاله
 ورفع اقدم الحكم من هذا الدليل بل في حاله لم يرفع بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 المذكور دلالات القواعد المشافهة في النسيان ان الحكم في نسيان الدلائل بالنية
 وجوب الجزئية لم يثبت في الدثار بل في الدثار بالنية لا وصف الجزئية وقد ثبت
 بالنية لا وجوب العادة بان يرفع ان وجوب الجزئية المرفوع في آثار ذلك الجزئية في الدثار
 النسيان به فهو مرفوع بذلك الحديث في حقها رتبة بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 في حقها عدم وجوده في الدثار بل في الدثار في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 بناء على اعتبار رتبة نية في اثاره في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 الكيفية في ضمن الدثار بما لم يعدم وجوب الجزئية المرفوعة او اثارها عدم جزئية لذلك
 في مسئلتنا هذه نثبت لما في الكيفية في الدثار في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 وجوب الجزئية لغير النسيان في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 لان في الدثار اشرعية في الدثار في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله
 المرفوع في شرطه حيث ان اشرطه في الاحكام المجوعه بخلاف الجزئية في حاله بل في حاله
 الحكم في القاعدة اشرعية العامة لجميع الماهيات العارية المقام الثالث
 في القاعدة الثانية في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله بل في حاله

[illegible]

(147)
 1.
 2.
 3.
 4.
 5.
 6.
 7.
 8.
 9.
 10.
 11.
 12.
 13.
 14.
 15.
 16.
 17.
 18.
 19.
 20.
 21.
 22.
 23.
 24.
 25.
 26.
 27.
 28.
 29.
 30.
 31.
 32.
 33.
 34.
 35.
 36.
 37.
 38.
 39.
 40.
 41.
 42.
 43.
 44.
 45.
 46.
 47.
 48.
 49.
 50.
 51.
 52.
 53.
 54.
 55.
 56.
 57.
 58.
 59.
 60.
 61.
 62.
 63.
 64.
 65.
 66.
 67.
 68.
 69.
 70.
 71.
 72.
 73.
 74.
 75.
 76.
 77.
 78.
 79.
 80.
 81.
 82.
 83.
 84.
 85.
 86.
 87.
 88.
 89.
 90.
 91.
 92.
 93.
 94.
 95.
 96.
 97.
 98.
 99.
 100.
 101.
 102.
 103.
 104.
 105.
 106.
 107.
 108.
 109.
 110.
 111.
 112.
 113.
 114.
 115.
 116.
 117.
 118.
 119.
 120.
 121.
 122.
 123.
 124.
 125.
 126.
 127.
 128.
 129.
 130.
 131.
 132.
 133.
 134.
 135.
 136.
 137.
 138.
 139.
 140.
 141.
 142.
 143.
 144.
 145.
 146.
 147.
 148.
 149.
 150.
 151.
 152.
 153.
 154.
 155.
 156.
 157.
 158.
 159.
 160.
 161.
 162.
 163.
 164.
 165.
 166.
 167.
 168.
 169.
 170.
 171.
 172.
 173.
 174.
 175.
 176.
 177.
 178.
 179.
 180.
 181.
 182.
 183.
 184.
 185.
 186.
 187.
 188.
 189.
 190.
 191.
 192.
 193.
 194.
 195.
 196.
 197.
 198.
 199.
 200.
 201.
 202.
 203.
 204.
 205.
 206.
 207.
 208.
 209.
 210.
 211.
 212.
 213.
 214.
 215.
 216.
 217.
 218.
 219.
 220.
 221.
 222.
 223.
 224.
 225.
 226.
 227.
 228.
 229.
 230.
 231.
 232.
 233.
 234.
 235.
 236.
 237.
 238.
 239.
 240.
 241.
 242.
 243.
 244.
 245.
 246.
 247.
 248.
 249.
 250.
 251.
 252.
 253.
 254.
 255.
 256.
 257.
 258.
 259.
 260.
 261.
 262.
 263.
 264.
 265.
 266.
 267.
 268.
 269.
 270.
 271.
 272.
 273.
 274.
 275.
 276.
 277.
 278.
 279.
 280.
 281.
 282.
 283.
 284.
 285.
 286.
 287.
 288.
 289.
 290.
 291.
 292.
 293.
 294.
 295.
 296.
 297.
 298.
 299.
 300.
 301.
 302.
 303.
 304.
 305.
 306.
 307.
 308.
 309.
 310.
 311.
 312.
 313.
 314.
 315.
 316.
 317.
 318.
 319.
 320.
 321.
 322.
 323.
 324.
 325.
 326.
 327.
 328.
 329.
 330.
 331.
 332.
 333.
 334.
 335.
 336.
 337.
 338.
 339.
 340.
 341.
 342.
 343.
 344.
 345.
 346.
 347.
 348.
 349.
 350.
 351.
 352.
 353.
 354.
 355.
 356.
 357.
 358.
 359.
 360.
 361.
 362.
 363.
 364.
 365.
 366.
 367.
 368.
 369.
 370.
 371.
 372.
 373.
 374.
 375.
 376.
 377.
 378.
 379.
 380.
 381.
 382.
 383.
 384.
 385.
 386.
 387.
 388.
 389.
 390.
 391.
 392.
 393.
 394.
 395.
 396.
 397.
 398.
 399.
 400.
 401.
 402.
 403.
 404.
 405.
 406.
 407.
 408.
 409.
 410.
 411.
 412.
 413.
 414.
 415.
 416.
 417.
 418.
 419.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

على المطلق ولا يلزم له تقدم في مسئلة تقييده في ان يطلق الجزء بمنزلة
البيان لعدم مطلوبيته فاذا لم يكن له شرط فيكون المطلق والجزء
والجزء صورة افعالهم بين العلم والعلانية كالارادة والاشياء في القوة
الاعلى فان قلنا يجوز ان يفسر الحكم الحكم لهما بهر من هو موافق
الاصول العقلية بالنسبة الى مبدء الحكم فيفسر في حيث الحكم الواقع في
الحكم هو نظرا الى الدلائل في هذا الحكم في كثير من اصول العلم والعلانية
ولا طاعة في العلانية بل هو الحكم في العلم والعلانية المتعارفين في
الحكم والعلانية في العلم والعلانية في الحكم والعلانية في الحكم
يعلم جوازها فيها وان حكم الحكم الحكم لهما بهر من هو موافق
الواقع في الحكم هو موافق احكامه في العلم والعلانية في الحكم
مداكم هو موافق الحكم في العلم والعلانية في الحكم والعلانية في الحكم
فليس هو هو في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
هو اذ كانت حكم الحكم في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم
العلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
وتسار العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم
هو تقدم العلم في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية

ما في العلم

المفيدة للعلم في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
هو وجوب اعادته لعلوه بالنسبة الى بعض الواجبات فيها وعدم وجوب
اعادتها بالنسبة الى بعضها الذي هو فيها في غير نظر الى نقص والزيادة
والعدد والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
والاعادته في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم
فقد يدعى العلم في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
ليتم لوقائحه في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
جوازها في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
او الزيادة في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
هو واجب في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية
العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية في العلم والعلانية

خ

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الدلالة بالقرينة واجبة مقتضية على الدلالة بالظهور كما يات في باب التعادل
 والراجع اليه فلا يجوز ان ينفذ بمثل ذلك الحديث وكلمة بعدم التعادل عنه
 انفسى انتهى في غير الحجة ويلى الحجة انما هي التسمية في غير الحجة في غير الحجة
 ويجوز لخصف الدلالة في الاضمار على خصوص الزيادة العددية والآن في منها على
 الزيادة التسمية في نفس الحجة او على خصوص الزيادة او بطرح بالقرينة لما تقدم
 في ثبوت الاضطرار في منه وبقضا يكون ثابته للزيادة التسمية التسمية لعدم
 ثباته ويلي اخبار الزيادة في تعارض الهموم في وجه تحجب للصور والى
 في الحقيقة لا تعارض فيها بل هو عالم عليها فيجب ان لا ينفذ بانها لم وكلمة بمثل
 في عدم التعادل عند نقص الزيادة التسمية وان بينه وبين جزم
 استيقن تعارض الهموم في وجه ولكن لا يدعى في الدقة بمادة اوراق التعادل
 في عدم التعادل عنه حقيقة التسمية في غير الحجة ويلى به الزيادة التسمية
 وكلمة فيه بما حكم في الحقيقة التسمية في وجه التسمية فيها في الحكم في الواقع
 ويجوز ان لا يخرج على المدعى المذكورة فان قلت لما يمكن الدقة بمادة
 اوراق جزم التعادل والحق هو قوله التعارض في الزيادة التسمية في غير الحجة
 في الحكم بعدم التعادل في وجه التسمية كذا الحكم في الدقة بمادة اوراق جزم
 استيقن عن نفس الحجة والحق هو قوله التعارض في غير الحجة في غير الحجة
 التعادل عنه الزيادة التسمية في وجه التسمية ولا ترجيح لعدم جامع الدلالة
 قلت هذا واضح مع الفناء لوجوب الدلالة ان هو وبقضا يلى الجواب
 هو نفس الحجة بل هو الزيادة التسمية في غير الحجة كما ذكرنا ثانياً في الدلالة

بلى نفس

الدلالة بالقرينة واجبة مقتضية على الدلالة بالظهور كما يات في باب التعادل
 والراجع اليه فلا يجوز ان ينفذ بمثل ذلك الحديث وكلمة بعدم التعادل عنه
 انفسى انتهى في غير الحجة ويلى الحجة انما هي التسمية في غير الحجة في غير الحجة
 ويجوز لخصف الدلالة في الاضمار على خصوص الزيادة العددية والآن في منها على
 الزيادة التسمية في نفس الحجة او على خصوص الزيادة او بطرح بالقرينة لما تقدم
 في ثبوت الاضطرار في منه وبقضا يكون ثابته للزيادة التسمية التسمية لعدم
 ثباته ويلي اخبار الزيادة في تعارض الهموم في وجه تحجب للصور والى
 في الحقيقة لا تعارض فيها بل هو عالم عليها فيجب ان لا ينفذ بانها لم وكلمة بمثل
 في عدم التعادل عند نقص الزيادة التسمية وان بينه وبين جزم
 استيقن تعارض الهموم في وجه ولكن لا يدعى في الدقة بمادة اوراق التعادل
 في عدم التعادل عنه حقيقة التسمية في غير الحجة ويلى به الزيادة التسمية
 وكلمة فيه بما حكم في الحقيقة التسمية في وجه التسمية فيها في الحكم في الواقع
 ويجوز ان لا يخرج على المدعى المذكورة فان قلت لما يمكن الدقة بمادة
 اوراق جزم التعادل والحق هو قوله التعارض في الزيادة التسمية في غير الحجة
 في الحكم بعدم التعادل في وجه التسمية كذا الحكم في الدقة بمادة اوراق جزم
 استيقن عن نفس الحجة والحق هو قوله التعارض في غير الحجة في غير الحجة
 التعادل عنه الزيادة التسمية في وجه التسمية ولا ترجيح لعدم جامع الدلالة
 قلت هذا واضح مع الفناء لوجوب الدلالة ان هو وبقضا يلى الجواب
 هو نفس الحجة بل هو الزيادة التسمية في غير الحجة كما ذكرنا ثانياً في الدلالة

بلى نفس

فان طبعه في بعض
الوقت على القصر في
الوقت على بعض
الوقت على بعض
الوقت على بعض
الوقت على بعض
الوقت على بعض

[The page contains dense handwritten Persian script, likely from a philosophical or theological treatise. The handwriting is cursive and fills most of the page area.]

[illegible][illegible]

۱- بیان از غرض و انوار

١٠٠
 يكون المكلف به ناقص في حال التقدير هو تمام فيه الكمال في الدلائل
 المكلف به في ذلك في غيره من حيث هو قاطع بالثبوت اليه وبدلائله وبعبارة اخرى ان
 مستقر تلك القاعدة على ما بيننا كما هو متعارف هو كون المكلف به في حق الغير هو
 ما قدر له في نفس الامر كما ان المكلف به في حق القادر هو الذي عليه المورد في الواقع
 فيكون المكلف به في الواقع نظر الى تلك القاعدة في فرض المكلف به هو اوجه في قوله
 لا في المورد في المرتبة الثمارة عنه والخلق الناقص او بدل عنه لقاعدة كذا وقع في
 بعض اقسام في باب الحاقه والله اعلم بحقيقة حال الامر في مقام بيان اختلاف المكلف
 باقتضاف المكلف في في القدره والغير في اقتضافه باقتضافه في في غير مقتضافه وهو
 ولا كذا في العلم والجهل في سواء القادر والمقتضاف لانه في حاله المكلف
 في ترتيب اقتضاف المكلف والمكلف به بالثبوت اليه في المرتبة وكذا في الخلق
 بدل حقيقة على المكلف به في حاله باقيا في لافته في ذلك هو ان كذا في ذلك
 حقيقة على المكلف به في حاله هو باقيا في المكلف به في حاله القدره في مقام
 هو واضح وفي حاله ان الامر كذلك فان لم يدل في المبدأ لا يدل لا في المبدأ
 لم يدل على بدلية انما يكون اذا لم يتغير في المبدأ بنوعيه في الواجب والفاقد
 اذا لم يتغير في الواجب فقط لان ذلك من غير ان يكون في الواقع كما يدل لا في المبدأ
 طول الواجب وفي المرتبة الثانية منه وكونه في فرض المبدأ لا في المبدأ وفي مرتبة
 ان ذلك ليس بغير مقتضافه في القدره في القدره في القدره في القدره في القدره
 هو كون لافته في مرتبة الواجب لا في المرتبة الثانية في مرتبة في ذلك ان مقتضافه

سلسله
سلسله
سلسله
سلسله
سلسله

فصل اول در بیان احوال و احوال

فصل دوم در بیان احوال و احوال

فصل سوم در بیان احوال و احوال

فصل اول در بیان احوال و احوال

فصل دوم در بیان احوال و احوال

الحمد لله

[illegible]

يا بونب رندها به عالم رلف او مقه اترلف لواخادر اترلف
 اترقا بونب سلون وانراخ عرف باخادر اترلف واما الى العول

[illegible]

مله تغییرات عالم غایب اکثریست و اگر بر کوکب و سیفیات پیشان هم
 صالح اعمال باشد بسیار نیک خواهد بود لکن جمیع اینها در مذهب و اخلاق
 خواهد بود اما رعایت طالع وقت اختیار و صاحب او بسیار است که طالع
 و مذهب آن شخص و صاحب را در نفس و رعایت نفس و حفظ بدن عقل و
 ارزاجیات آن رعایت کوکب و برج منسوب به شرف طالع و محل آن
 هشت جز که صلاح ایشان در جهت سادات و جهت تصرف کنند
 و بصیرت و صلاح حال هر یک از اینها و نوع غیر صلاح طالع و کوکب
 پس ادوات بیان هر یک علی حده می شود که هر صلاح حال و جهت
 آنست که کوکب مثل غنای باشد و رشید بر کوکب بعد یا ظاهر باشد
 بکوکب نظر بعد و صلاح حال کوکب آنست که معوضه نظر بعد یا کوکب
 وضع در تقویر داشته باشد همه با بعضی آورده شده و در حال بیرون
 از کوکب بعد و جهت و جهت کوکب غنی با نظر عدوت او را و در حال
 کوکب آنست که مخفی با نظر عدوت مخفی و معوضه در تغییرات و در
 مبداء و اگر صاحب عین قدر در وقت اختیار و مخفی با نظر
 عدم مخفیانه از او و از این نوع و صلاح حال هر فایده دارد و در آنکه
 قدر و بعد است و بعد از او و عین قدر و بعد عاقبت و در آنست که
 حسن غنای عین خاتم است و اگر صلاح حال قدر نسبت به نقیصه از بعد
 جدید بدی که قدری با مذهب ظاهر است و اگر که طالع و بعد مبداء امور است
 و عاشر و بعد احوال و در آنست که در تمام احوال در رعایت امور است
 و اجابت در اختیار اما رعایت امور که سبب است اختیار

ابقی آفتاب و نور در شمع که بر آستان نور میرساند
 در آن گران عشق و خوان نوشته بر روی در آن سپهر جان
 و لکن باید که قدر آفتاب باشد تر تا در به به بنظر مودت تا صفا اختیار
 بنظر غایت لغز باد و با ناله زار و شوق و از بر سر بر باید که قدر
 در برج از سر به و منتقل و جسد باشد تا ناله نور و نور و نور
 و آن بد که ثابت شد حضور و عفو که و لید که اما نور و وقت
 و خوف راه و جگر و در عین دل و در فقر فقر و فقر و فقر
 که قدر منتقد به برج بنظر مودت تا خوف قاطع و طریقی بود و لذت
 بر باید که قدر در برج آید به جگر مناسبت و موضع منتقل و جگر
 بر سر از جگر و باید به منتقد به بر سر و باید به جگر و سر
 باشد و از بر سر و سر به قدر در برج ثابت باید که مطلوب کثرت
 اقامت و بلند و الله و جگر باید و باید که منتقد به سر
 و از بر سر و سر به قدر در برج منتقل و جگر و جگر
 از آن که نقد به جگر منتقد به جگر که همه بدان و جگر
 فقر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و باید که قدر منتقد به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 بر جگر ثابت به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 ثابت باید از آن که قدر در برج منتقد به جگر و جگر
 خانه جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 که خانه منتقد به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر

خط نوشته نو یا پیلوب موعده
 نیز که کلام ششم سنجیده
 تا با کلام ششم سنجیده
 از آن که کلام ششم سنجیده

و آن بد که در جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 که منتقد به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 چه در جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 قمر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 باید به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 او را جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 که در جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 قمر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و از بر سر و سر به قدر در برج منتقد به جگر و جگر
 و از بر سر و سر به قدر در برج منتقد به جگر و جگر
 که منتقد به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 بدن به جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 النور و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 از جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 از جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر
 و در جگر و جگر و جگر و جگر و جگر و جگر

10

27

میں اس
تک

تتميز على سفينة

قوله في نظرات او با كوكب منار او ساعات است و قوله
صحة في الاستعداد حالات سائر كواكب في بعض النسخ كذا في
مستطوع و قوله بعد من خفي من مظهر او با مظهر او في
سبب كذا في شمس و ازده و انبه و افانها مستعد كذا في
بر و كذا في خانه اخر كذا با ازده باشد مظهر اول باشد و بعد كذا
تعبير نايه في شمس و كذا لم يربح في شمس و بر يربح كذا في خانه
در خانه افق شب نايه و يربح بعد كذا ان يربح و كذا في خانه
نايه و بعد كذا في خانه يربح و ازده خانه نيت نايه يربح
تعبير وقت مظهر در افق زوال نايه كواكب سبعه و انما عدد
برج و دقیقه كذا در نجوم شب نايه و انما في زوال نايه
باشد سبعه كواكب زوال و زوال نايه و انما كذا في
مظهر و عدد ساعات شبانه او كذا في مظهر و انما في
عاصد نيت و در مظهر زوال از زوال كواكب كذا في زوال
زوال در نجوم شب نايه كذا في مظهر و انما في خانه نيت
نايه و در بعد زوال از زوال كواكب سبعه و در مظهر خانه نيت
نيت و در مظهر و انما في خانه نيت نايه و بعد كذا
طالع وقت و در اختيار وقت خانه شمس و انما في خانه
زوال طالع مظهر يربح بعد كذا في خانه نيت طالع و انما
كذا في زوال خانه شب و انما في خانه نيت و انما في خانه نيت

27. 3

الله

2

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

49

A piece of aged, yellowed paper with red ink scribbles and markings, possibly a signature or a stamp, and a small blue tab on the left edge.

